

الحرية
اسبوعية سياسية عربية

على هامش إقتراحات غولدمان :
حوار الأوضاع العربيّة - الاسرائيلية

AL - HOURRIAH No 519 ● 15—6 — 1970 BEYROUTH
بيروت ● الاثنين ١٥—٦—١٩٧٠ ● العدد ٥١٩ — السنة الحادية عشرة — الثمن ٢٥ ق. ل.

# مؤامرة النظام الأردني على المقاومة الفلسطينية

# المقاومة تخوض معركة إحباط الحل السلمي في عمان

## صمت جميع الانظمة العربيّة عن المجزرة يوضح إرتباط تنفيذ الحل السلمي بتصفية المقاومة وقمع الحركة الجماهيرية



ناصر بن جميل





# الحل السلمي في ١٠ مشاريع دوليّة وعربيّة واسرائيلية

### قرار مجلس الامن الدولي : ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧

ان مجلس الامن ، اذ يعرب عن قلقه المتواصل بشأن الوضع الخطر في الشرق الاوسط ، واذ يؤكد على عدم السماح بالاستيلاء على الاراضي بواسطة الحرب وعلى الحاجة الى العمل من أجل سلام عادل ودائم تستطيع كل دولة في المنطقة أن تعيش في ظله بأمان ، واذ يؤكد أيضا أن جميع الدول الاعضاء بقبولها ميثاق الامم المتحدة قد التزمت بالعمل وفقا للمادة الثانية من الميثاق :

١ — يؤكد أن تحقيق مبادىء الميثاق يتطلب اقامة سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط يتضمن المبدأين التاليين :

أ — سحب القوات المسلحة الاسرائيلية من اراض احتلتها خلال الصدام الاخير .

ب — انهاء جميع ادعاءات وحالات الحرب واحترام والاعتراف بسيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة وكذلك استقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود امنة ومعترف بها في منأى عن التهديد أو استخدام القوة .

د — يؤكد المجلس أيضا ضرورة ما يلي :

أ — ضمان الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة .

ب — تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين .

جـ — ضمان السيادة الاقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة من خلال اجراءات بينها اقامة مناطق مجردة من السلاح .

٣ — يطلب من الامين العام تعيين ممثل خاص للذهاب الى الشرق الاوسط كي يقيم ويحتفظ باتصالات مع الدول المعنية بغية تحقيق اتفاق والمساعدة في الجهود المبذولة للوصول الى تسوية سلمية مقبولة طبقا للنصوص والمبادىء الواردة في مشروع القرار هذا .

٤ — يطلب المجلس من الامين العام أن يقدم اليه تقريرا حول تقدم جهود الممثل الخاص في اقرب وقت ممكن .

### نقاط جونسون الخمس ( ١٩ حزيران ١٩٦٧ )

١ — لكل دولة في المنطقة حق اساسي في العيش .

٢ — احقاق الحق بالنسبة للاجئين .

٣ — احترام حقوق الملاحة .

٤ — تجنب سباق التسلح في الشرق لاوسط .

٥ — احترام الاستقلال السياسي ووحدة اراضي جميع دول المنطقة .

### مشروع ايغال ألون نائب رئيس الوزراء الاسرائيلي وزعيم حزب احدوت هعفودا

١ — اعلان الحكومة الاسرائيلية أن نهر الاردن ووسط البحر الميت يشكلان حدود اسرائيل مع شرق الاردن .

٢ — ايجاد « شريط أمن » عرضه ١٥ — ٢٥ كيلو مترا على طول نهر الاردن ، من الشمال الى ما فوق أريحا ، واخر يمتد من الجنوب الى نقطة تبعد بضعة كيلو مترات عن اريحا ، وتؤلف أريحا وجسر اللنبي الممر الذي يربط شرق الاردن بنابلس والخليل اللتين تعودان للاردن . ويكون اتساع الشريطين شاملا منطقة قليلة السكان ( ١٤ الف نسمة منهم ٨ الاف في أريحا ) .

٣ — اقامة اكثر من ٢٠ نقطة سكن اسرائيلية على طول الشريطين تختار وفقا لامن اسرائيل .

٤ — ايجاد خطة لقضية اللاجئين الفلسطينيين .

٥ — ضم قطاع غزة رسميا لاسرائيل .

٦ — قيام مفاوضات مع ممثلي عرب فلسطين لايجاد منطقة مستقلة .

٧ — تأمين وجود مادي لاسرائيل في شمال سيناء حتى العريش ، وفي الجنوب حتى شرم الشيخ .

٨ — منح الاردن طريق ترانزيت الى مرافىء اسرائيل .

### نقاط ايبان التسع المقدمة للجمعية العمومية للامم المتحدة في تشرين الاول ١٩٦٨

١ — اقرار سلم عادل ودائم يتم التفاوض بشأنه ويعبر عنه بشكل عقد .

٢ — التعاون مع يارينغ لاقرار حدود امنة ومعترف بها منسجمة مع أمن اسرائيل وكرامة الدول العربية .

٣ — اعلان متبادل بعدم الاعتداء .

٤ — الحدود المفتوحة : الابقاء على حرية الحركة القائمة حاليا في القطاع الاسرائيلي والاردني وانماؤها . علينا أن نتبع مثل الحدود المفتوحة كما في بعض اجزاء اوروبا الغربية .

٥ — الملاحة : حرية الملاحة والحقوق المتساوية في السويس والعقبة .

٦ — اللاجئون : مؤتمر لدول الشرق الاوسط تشترك فيه الحكومات التي تقدم مساعدات للاجئين والوكالات المتخصصة في الامم المتحدة ، لوضع خطة خمسية لحل مشكلة اللاجئين في اطار سلام دائم ودمج اللاجئين في حياة منتجة .

٧ — القدس : وضع الاماكن المقدسة تحت مسؤولية الذين يملكونها .

٨ — الاعتراف بالسيادة وبسلامة الاراضي وبالحق في الحياة الوطنية بموجب تعهدات تعاقدية واضحة ترتبط بها اسرائيل وكل من الدول العربية على حدة باسمها .

٩ — التعاون الاقليمي : استخدام مشترك للموارد وطرق المواصلات .

وأصر ايبان على أن يتم ذلك عن طريق المفاوضات المباشرة .

### الخطة السوفياتية لتنفيذ قرار مجلس الامن : كانون الثاني ١٩٦٩

١ — تعلن اسرائيل والدول العربية استعدادها لانهاء حالة الحرب والتوصل الى حل سلمي للمشكلة بعد انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي العربية المحتلة ، وتعلن اسرائيل استعدادها لان تبدأ في موعد محدد سحب قواتها .

٢ — تقوم الدول العربية واسرائيل ، في موعد انسحاب القوات الاسرائيلية الذي يتم على مراحل وتحت رقابة الامم المتحدة ، بايداع الامم المتحدة الوثائق المقابلة المتعلقة بانهاء حالة الحرب وباحترام والاعتراف بسيادة كل دولة في المنطقة وبوحدة اراضيها واستقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام وأمن داخل حدود امنة ومعترف بها — يتفق بعد الانسحاب على الحدود الامنة والمعترف بها مع ارفاق الخرائط المقابلة — حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية ، الحل العادل لمشكلة اللاجئين وحدة أراضي كل دولة في المنطقة واستقلالها السياسي ( عن طريق وسائل قد يكون بينها اقامة مناطق منزوعة السلاح ) .

٣ — خلال الشهر التالي تنسحب القوات الاسرائيلية من جزء من الاراضي العربية الى خطوط يتفق عليها في سيناء والضفة الغربية وكذلك من الاراضي السورية ( على سبيل المثال ٣٠ — ٤٠ كيلو مترا من قناة السويس ) عند ذاك ترسل ج. ع. م. قواتها الى منطقة القناة وتبدأ في تطهيرها لاستئناف الملاحة .

٤ — خلال الشهر التالي تنسحب اسرائيل الى خطوط ما قبل ٥ حزيران ٦٧ وتعود الادارة العربية الى هذه المناطق المحررة . خلال هذه المرحلة تعلن ج. ع. م. واسرائيل او ج.ع.م وحدها قبولها تمركز قوات الامم المتحدة قرب الخط القائم قبل ٥ حزيران ٦٧ في سيناء وشرم الشيخ وغزة ، اي استعادة الحالة التي كانت قائمة سابقا . يتخذ مجلس الامن قرارا بايفاد قوات الامم المتحدة ، ويؤكد مبدأ حرية الملاحة لسفن كافة البلاد في تيران والعقبة .

٥ — بعد انسحاب القوات الاسرائيلية الى الحدود الدولية التي تخطط بواسطة مجلس الامن أو عن طريق وثيقة متعددة الاطراف ، تدخل الوثائق السابق ايداعها من قبل الدول العربية واسرائيل موضع التنفيذ ، ويتخذ مجلس الامن طبقا لنصوص ميثاق الامم المتحدة قرارا عن الضمانات الخاصة بالحدود العربية الاسرائيلية ( وضمانات الدول الاربع الاعضاء الدائمين في مجلس الامن غير مستبعدة ) .

### نقاط الملك حسين الست التي قدمها في واشنطن باسمه واسم الرئيس عبد الناصر : نيسان ١٩٦٩

١ — انهاء جميع الاعمال العدائية .

٢ — الاحترام والاعتراف « بالسيادة وسلامة الاراضي والاستقلال السياسي لجميع بلدان المنطقة » .

٣ — الاعتراف بحق الجميع في العيش بسلام داخل حدود امنة ومعترف بها وفي منأى عن الاخطار والاعمال الحربية .

٤ — ضمان حرية الملاحة في خليج العقبة وقناة السويس للجميع .

٥ — ضمان حصانة اراضي جميع بلدان المنطقة بكل الوسائل اللازمة بما في ذلك اقامة مناطق مجردة من السلاح .

٦ — قبول حل عادل لمشكلة اللاجئين العرب .

### مشروع روجرز للتسوية المصرية الاسرائيلية المقدم الى دوبريفين في ٢٨ تشرين الاول ١٩٦٩

١ — ج. ع. م. واسرائيل توقعان اتفاق عدم اعتداء ، بكل ما ينجم عنه من التزامات سلام .

٢ — تفاصيل الاتفاق المتعلقة بضمانات الامن تبحث بين الطرفين باشراف يارينغ ، وباتباع الوسائل التي سبق أن اتبعت عند توقيع اتفاقات الهدنة في رودوس عام ١٩٤٩ .

٣ — تنسحب القوات الاسرائيلية من الاراضي المصرية المحتلة . تتعهد ج. ع. م. باحترام السلام .

٤ — ايجاد حل سريع لمشكلة اللاجئين .

٥ — تبقى القدس موحدة ، ومفتوحة لجميع الاشخاص من مختلف الدول والمعتقدات وتأخذ ادارتها بعين الاعتبار مصالح جميع سكانها من مختلف الجاليات الدينية .

### مشروع يوست للتسوية الاردنية الاسرائيلية قدمه الى المحادثات الرباعية في ١٨ كانون الاول ١٩٦٩

١ — انسحاب اسرائيل من معظم الاراضي المحتلة في حرب حزيران ٦٧ ، الى خطوط هدنة ١٩٤٩ مع بعض التعديلات ( تبقى منطقة اللطرون التي تقع على الطريق الرئيسي بين تل أبيب والقدس مع اسرائيل ) .

٢ — توقيع اتفاق سلام بين البلدين : الاعتراف بالسيادة المتبادلة والحدود المستقرة .

٣ — يلتزم الاردن بالحيلولة دون نشاط الفدائيين من على أرضه .

٤ — للاجئين الفلسطينيين الحق بالعودة أو التعويض عليهم ، ولاسرائيل قبول عدد محدود منهم .

٥ — مستقبل غزة يكون موضع بحث بين الاسرائيليين والاردنيين .

### اخر مقترحات سوفياتية : كانون الثاني ١٩٧٠

١ — انسحاب القوات الاسرائيلية الى خطوط ما قبل ٥ حزيران ٦٧

٢ — عند بدء الانسحاب تودع وثيقة لدى الامم المتحدة ، وتتوقف أعمال القتال ، ولا تتوقف حالة الحرب رسميا الا عند وصول القوات الاسرائيلية الى خطط ٥ حزيران .

٣ — يضمن الحدود مجلس الامن والدول الاربع الكبرى ، الاعضاء الدائمون فيه ، وتقام على جانبي الحدود مناطق منزوعة السلاح .

٤ — بقرار من مجلس الامن وبموافقة ج. ع. م. ترابط قوات دولية في غزة وشرم الشيخ .

٥ — تلزم اسرائيل بتطبيق قرارات الامم المتحدة في ما يتعلق باللاجئين : أي منحهم حق الاختيار بين العودة أو التعويض .

٦ — حق المرور لجميع الدول في تيران والعقبة والسويس .

لا تتعرض المقترحات لوضع القدس .

( راجع المشروع العاشر على ص ١٣ )

## بيان منظمة الاشتراكيين اللبنانيين ولبنان الاشتراكي

# مؤامرة الحكم العميل في الاردن لن تمر

## الجماهير اللبنانية مطالبة بالتصدي لاية ضربة قد تحاول السلطه في لبنان توجيهها الى المقاومة

**اصدرت منظمة الاشتراكيين اللبنانيين — ولبنان الاشتراكي بيانا ، في بداية احداث الاردن، وزع على نطاق واسع بين الجماهير ، وهذا نص البيان :**

يا جماهير شعبنا

لماذا تضرب المقاومة الفلسطينية الان في الاردن بالذات ؟ لا بد للاجابة على هذا السؤال من الاحاطة بجميع التحركات المنسقة التي شملت ، خلال اسابيع الاخيرة جميع ارجاء المنطقة العربية والتي تاتي محاولة تصفية المقاومة في الاردن نتيجة لها وحلقة اساسية من حلقاتها . وليس ادل على هذا التنسيق من مؤامرة الصمت التي مارستها الابواق العربية الرسمية على ما يجري الان في الاردن . فقد اكتفت هذه الابواق بنقل بلاغات الحكم الاردني العميل حول المعارك الدائرة الان ، دون زيادة ودون تعليق . ولا يعود ذلك طبعا الى الجهل بطبيعة الاحداث في الاردن ، بل الى التصميم المدبر المشترك بين جميع الانظمة العربية المعنية بمشروع الحل السلمي ، على تصفية المقاومة .

ذلك ان المقاومة والحركة الشعبية التي تدعمها كانت وما تزال العائق الوحيد في وجه الحل السلمي وكل ما يقال غير ذلك حول الاستعداد للحرب ولاسترداد الاراضي المحتلة بالقوة ، ما هو الا دجل وذر للرماد في العيون. فالاعداد العسكري لم يكن يتعدى ، في غايته ، ممارسة الضغط على اسرائيل وسادتها الامبرياليين للقبول بالحل السلمي ، اي لتصفية حقوق الشعب الفلسطيني في وطنه ، لتوفير الامن على حدود اسرائيل ، وللاتجاه نحو الاعتراف بها ، ولترسيخ المصالح الامبريالية التي تستغل الجماهير في الوطن العربي كله ..

يا جماهير شعبنا

مؤامرة الحل السلمي ، دخلت خلال الاسابيع الماضية ، في مرحلة حاسمة. فالتوجه الى اميركا « للضغط » على اسرائيل للانسحاب من الاراضي المحتلة كان دعوة واضحة الى الولايات المتحدة للعمل في سبيل الحل السلمي . والتصريحات العربية الرسمية الاخيرة الى صحف اجنبية متعددة ، وعدت اسرائيل بتنازلات جمة في مقابل انسحابها ، ووصلت الى حد التلويح بالاعتراف الرسمي بها ، في المستقبل . وقد اعطت هذه التحركات ثمارها حينما اعلنت غولدا مايير قبول حكومتها بقرار مجلس الامن .

وما ان صدر تصريح مايير حتى بدأت التحركات العربية تتوالى مستفيدة بسرعة من الانتكاسة التي اصيبت بها المقاومة الفلسطينية على اثر معركة العرقوب وعلى اثر القيود التي كبلها بها الحكم في الاردن . هكذا افتتح المجلس الوطني الفلسطيني السابع دون اي حضور رسمي عربي خلافا للعادة . وهكذا بدأ بعض مدعي الثورية يطرحون مشاريعهم المشبوهة حول انطلاق المقاومة من الارض المحتلة وحول ضرورة القيام بتصفية بعض الاتجاهات السياسية في قلب حركة المقاومة . وهذا كلام تعرفه الجماهير اللبنانية ، لانه لا يختلف في شيء عن كلام بطرس الجميل ويمهد لتصفية المقاومة كلها ، بعد انكار حقها في الانطلاق من الارض العربية وبعد التذرع بالتمييز المشبوه بين « الفداء الحقيقي » و « الفداء المزيف » .

وهكذا ايضا اكتملت حلقات تحضير الوضع العربي للحل السلمي باسكات الاصوات العربية الناشزة التي كانت تقف في وجهه حتى وقت قريب . وهكذا اخيرا بدأ الحكم اللبناني يلوح بسياسة جديدة حازمة تجاه المقاومة تستفيد من اخطاء هذه الاخيرة وتتراوح خطوطها العامة بين تصريح جنبلاط حول وقف اطلاق الصواريخ وبين مذكرة بطرس الجميل حول منع الفدائيين اصلا من العمل في لبنان .

وجاء ضرب المقاومة في الاردن ليتوج هذا التحرك كله وليخمد القوة الوحيدة التي يمكن ان تقود تصدي الجماهير لمؤامرة الحل السلمي . والاردن هو المجال الاصلح لتوجيه مثل هذه الضربة .. ذلك ان رأس المقاومة موجود هناك وان ضربة الغدر لا بد ان تصيب الرأس لكي تقع على مقتل . والاردن هو ايضا واحد من اكثر بلدان المنطقة ارتباطا بالامبريالية ، مما يسهل استخدام اجهزته في انجاز هذه المهمة ، لان هذه الاجهزة واقعة تحت سيطرة الخونة والعملاء . عليه يتضح ان مؤامرة الحل السلمي هي الان في اوج نضوجها وانها تنذر الجماهير العربية وقواها الوطنية جميعا بمستقبل اسود . لذلك لا بد ان تقف الجماهير اليوم بقوة دفاعا عن مصير الثورة الفلسطينية .. فهذا المصير هو مصير الجماهير العربية ومستقبلها ..

والجماهير اللبنانية مطالبة بالتصدي لاية قوة قد تحاول السلطة في لبنان توجيهها الى المقاومة على امتداد المؤامرة الشاملة . لنكن على استعداد دائم لتقديم جميع انواع الدعم للمقاومة الفلسطينية في معركتها الراهنة . لنكن على استعداد لفضح المؤامرة الكبرى في كل مكان ولدحرها..

ليسقط الخونة والمتخاذلون ايا كانوا واينما كانوا ..

**منظمة الاشتراكيين اللبنانيين**
**لبنان الاشتراكي**

## عصابات ناصر بن جميل تغتال احد القادة العسكريين للجبهة الشعبية الديمقراطية

في تصريح صادر عن اللجنة الاعلامية المركزية للجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين ان العصابات الرجعية التابعة للعميل ناصر بن جميل قد ارتكبت جريمة بشعة من جملة جرائم الخيانة التي ارادت من خلالها تصفية زهوة طلائع هذا الشعب واغراق البلاد من خلال مؤامرتها السوداء في بحر من الدماء البريئة . فقد قامت هذه العصابات المجرمة باغتيال الرفيق المناضل سهيل غزال ، احد القادة العسكريين بالجبهة الشعبية الديمقراطية وقد القي القبض على الرفيق سهيل من قبل بعض عناصر هذه الزمرة الفاشية صباح يوم الثلاثاء ٩—٦—١٩٧٠ ، الموعد المحدد لتنفيذ مؤامرتها الاجرامية ضد هذا الشعب ، بينما كان عائدا من قاعدته في اجازة ، وقد اقتيد الى كلية الشرطة حيث اصدر ضابط الزمرة الحاقدة امرا باعدامه فورا دون استجواب او محاكمة ، وقد نفذ فيه الاعدام على الفور . ان الجبهة الشعبية الديمقراطية اذ تشجب بشدة هذه الجريمة المنكرة التي لم تكن الجريمة الوحيدة التي ارتكبتها الزمرة الفاشية المتآمرة ، تطالب باجراء تحقيق عادل ومعاقبة المسؤولين عن اغتيال الرفيق سهيل غزال عقابا صارما يتناسب مع بشاعة جريمتهم ، وقد اجتمع المكتب السياسي للجبهة فور علمه بنبا الاغتيال وقرر منح الرفيق سهيل غزال رتبة نقيب في قوات الجبهة ، كما قرر ضرورة انزال العقاب الصارم بالمجرمين الفاشيست ، والا فان الجبهة ستاخذ على عاتقها مسؤولية الاقتصاص منهم بما يستحقونه من عقاب .

## حول نتائج انتخابات « مصلحة الكهرباء »

ان انتخاب المجلس التنفيذي لنقابة مصلحة كهرباء لبنان التي جرت في ٨—٦—٧٠ جاءت لتؤكد صحة الخط الذي طرحته ومارسته لجان العمل النقابي في هذا القطاع ... ان النتائج الاخيرة اظهرت بشكل قاطع دور الادارة في تزوير الارادة العمالية بانجاح عملائها وازلامها ومحاسيبها من امثال موسى ناصر وجورج سرحال واضرابهما ... وطالما ان الانتخابات في هذا الاقطاع تجري على اساس « المصلحة لا اللائحة » فمن البديهي ان ينجح رئيس المصلحة ورئيس الدائرة او القسم ، فمن اصل ١١ عضوا في المجلس التنفيذي ، نجح ستة من هؤلاء « الرؤساء » الذين لا يمتون الى العمال والمستخدمين بصلة ، ان امكانية وصول العمال والمستخدمين الى المجلس التنفيذي لا يمكن ان تتحقق في اطار مبدأ الانتخاب القائم « مبدأ المصلحة » . ان هذا التمثيل يقتضي اسقاط طريقة الانتخاب الحالية « المصلحة » والاستعاضة عنها بطريقة الانتخاب الشامل على اساس اللائحة العامة الموحدة ، مما يحد من امكانية تدخلات الادارة ويفسح المجال امام نجاح العناصر العمالية الشريفة ، ان الخط الذي يطرحه بيان لجان العمل النقابي يؤكد على اهمية بناء الاداة التنظيمية ، اي النقابة الديمقراطية، والتي بدونها يبقى العمل النقابي يراوح محله دون ان يتقدم خطوة الى الامام ، كما يؤكد على ان الطريق الى النقابة الديمقراطية يمر عبر اللجان العمالية التي تنتظم العمال وتنتقل بوعيهم من حالة التخلف الراهنة الى مستويات اعلى من الوعي النقابي والطبقي فالسياسي . وهذه هي مسؤولية كل العناصر العمالية المتقدمة ..

## تبرعات للجبهة الشعبية الديمقراطية

وردت خلال الاسابيع الماضية التبرعات التالية للجبهة الشعبية الديمقراطية ، وذلك بواسطة « الحرية » :

٥٠ جنيه استرليني من جمعية الطلبة العراقيين — فرع كاردف — بريطانيا
٥٢٥ دولار من مدينة مونروفيا — ليبيريا
٢٠٠ مارك من انصار الجبهة الديمقراطية في مدينة بريمن — المانيا الغربية .
١٢٣ ليرة لبنانية من اهالي كفريا — الكورة — لبنان .
٣٢٢ مارك من انصار الجبهة في منطقة دوسلدورف — المانيا .
٢٥ رأس غنم من اهالي بلدة عرسال — لبنان .
٣٤٠ ليرة لبنانية من انصار الجبهة الديمقراطية في بلدة عرسال — لبنان
٤٥٫١٠ جنيه استرليني من انصار الجبهة الديمقراطية في لندن — بريطانيا
١٧٨٫٦٠ مارك من انصار الجبهة في دوسلدورف — المانيا
٨٩٨ كرونة سويدي من انصار الجبهة في السويد .
٨٠ جنيه استرليني من انصار الجبهة في بريطانيا
٦٠٠ مارك من انصار الجبهة في منطقة آخن — المانيا
١٩٨ مارك من انصار الجبهة في منطقة دوسلدورف — المانيا .

و « الحرية » تريد ان توضح ما يلي : انها تتقيد برغبة المتبرعين — بواسطتها — للجبهة الديمقراطية عندما تنشر او لا تنشر اسماءهم الى جانب المبالغ التي يتبرعون بها .

وقد وردنا في الفترة الاخيرة من اللجنة المالية المركزية للجبهة ، انها تلقت عن طريق لجنة العلاقات الخارجية في الجبهة التبرعات التالية :

س. ف : ٢٧٥٨ جنيه استرليني من فريتاون — سيراليون
س.ك : ٣٣٥٨ جنيه استرليني من كنما — سيراليون
س. ص : ٢٨٤٠ جنيه استرليني من صفدو — سيراليون .
س.ب : ٣٦١٫١٠ جنيه استرليني من بو — سيراليون .

## دس وتشويه من « الاحرار » على موقف الكاتب التقدمي العفيف الاخضر

**نشرت مجلة « الاحرار » تعليقا مليئا بالدس والتشويه على مواقف الكاتب التقدمي العفيف الاخضر ...**

وقد حاول التعليق استغلال ما اذاعته الجبهة الشعبية الديمقراطية عن كون مقالات العفيف التي نشرت في « الحرية » تعبر عن رأيه الشخصي — وهذا التوضيح لا يعني اكثر من ان هناك خلافات في تفسير بعض المواقف والشعارات — ، استغل تعليق « الاحرار » هذا التوضيح لتفسيره الى ابعد ما يرمي اليه ، والى شن حملة دس وتشويه على العفيف انتهت بتساؤل عن ثراء هذا الثائر الذي يعيش في اوروبا — !! — .

والذين يعرفون العفيف سيكتفون بابتسامة ساخرة ومشفقة على الذين ارسلوا هذا التعليق — من باريس — الى « الاحرار » ، لان الكذب والتشويه لا بد ان يصطدم بالنهاية بعدد ، ولو محدود ، من الناس الذين يعرفون الامور على حقيقتها :

— يعرفون حقيقة الذين يعيشون في باريس من جماعة « الاحرار » ببذخ يتناسب وانتماءهم « القومي » الى دولة !.

— ويعرفون العفيف ، ويعرفون انه ابعد ما يكون عن « الثراء » المزعوم، وان اكثر ايامه قضاها في عمان وليس في اوروبا !.

بقيت ملاحظة اخيرة : ان الحقد الذي يكنه هؤلاء على « العفيف » يعود الى اسباب واضحة : لقد كتب العفيف في « الحرية » مقالا — بعد رحلة قام بها الى ظفار — عن موقف العراق الرسمي من ثورة ظفار ودوره المشبوه في الخليج العربي ، وكذلك كتب عن موقف عماش من العمل الفدائي اثناء احداث لبنان ، وتآمر السلطة اللبنانية ضد حركة المقاومة ..

الحرية
صاحب الامتياز محسن ابراهيم
المدير المسؤول حسن فخر
مدير الادارة ياسر نعمه
مكاتب الادارة والتحرير
شارع المحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب
منطقة العاملية — محلة رأس النبع — بناية فؤاد درويش
هاتف : ٢٤٧٥٥٢ — ص. ب. ٨٥٧ بيروت — لبنان



## في ضوء مطالب المقاومة
## وحدود تنازلات النظام
## وتهديدات أمريكا وإسرائيل بالتدخل

# أحداث الأردن .. إلى أين؟

رغم المحاولات العديدة التي استهدفت اسدال ستار من التعمية على حقيقة الدلالة السياسية للاحداث التي ما زالت تتدافع في الاردن حتى الان ، فان الاطار العام ، العربي الدولي ثم الاردني ، لهذه الاحداث بات واضحا في خطوطه الاساسية :

— لقد كانت هذه الاحداث اولا صدى مباشرا لتحركات الحل السلمي الناشطة عربيا ودوليا منذ اشهر .

— وكانت تعكس ثانيا رغبة النظام الاردني ، مستفيدا من مناخ الحل السلمي ، في اختراق جدار التوازن الدقيق الذي حكم علاقته بالمقاومة الفلسطينية خلال السنوات الثلاث الماضية . ( راجع مقال ص ٤ — ٥ — ٦ ) .

والان ، بعد ان اصبح وقف اطلاق النار نافذا بين الطرفين وانجلى الكثير من الغبار والدخان عن مسرح المعركة، كيف تبدو احتمالات الاحداث والعوامل التي يمكن ان تؤثر في وجهتها ؟

في ضوء المواقف الصادرة عن مختلف الاطراف ، الاردنية الفلسطينية والعربية الدولية ، خلال الايام القليلة الماضية ، وعبر القاء نظرة اولية على المواقع التي انتهت اليها تلك الاطراف بفعل حركة الاحداث ، يمكن ابراز الخطوط الرئيسية التالية :

١ — كان الانتصار الاولي الذي حققته المقاومة الفلسطينية ، والذي يرمز اليه اقصاء « الشريفين » ناصر وزيد ، حصيلة عاملين لعبا دورهما طيلة الاحداث بصورة متداخلة : صمود المقاومة العسكري وعجز الطرف الاكثر تشددا من النظام الاردني عن تحريك قطاع واسع من جنود وضباط الجيش في عمل حاسم على امتداد الساحة الاردنية كلها .

٢ — بعد يومين فقط من هذا الانتصار الاولي بدأت مواقف وبيانات حركة المقاومة الفلسطينية تعكس وعيا متزايدا لحدود وطبيعة هذا الانتصار الاولي . فقد وردت في البيان الصادر عن اللجنة المركزية لحركة المقاومة نهار السبت ١٣ — ٦ — ٧٠ اشارات واضحة الى ما تعتبره المقاومة مطالبها السياسية الحقيقية . فهذه المطالب لا يمكن ان تنحصر باقالة ناصر بن جميل وزيد بن شاكر ، لان هذا الاجراء لن تكون له اكثر من قيمة رمزية اذا هو لم ينتظم ضمن سلسلة من الاجراءات الاخرى تحقق لعمل المقاومة في الاردن جوا من الامان الفعلي . وفي هذا النطاق كان بيان اللجنة المركزية لحركة المقاومة واضحا في تشديده على مطلب تطهير الجيش من العناصر العميلة التي احترفت التآمر على العمل الفدائي ، وعلى ضرورة حل الاجهزة ، ذات المظهر العسكري او « الشعبي » ، التي انشئت في الاصل لتكون ادوات في يد النظام يستخدمها ساعة يريد لقمع المقاومة والحركة الجماهيرية . وقد اعتبر بيان اللجنة المركزية للمقاومة اقصاء ناصر بن جميل وزيد بن شاكر مجرد خطوة اولى لا بد ان تمتد لتتناول « كل الرؤوس التي مضى عليها عدة اشهر تخطط للمذبحة الرهيبة وتبني الاجهزة اللازمة لتنفيذها في وحدات الجيش والامن العام ... الخ » . كما تضمن البيان — وللمرة الاولى — موقفا من حركة المقاومة تجاه تسلط تلك الاجهزة على مقدرات الحكم وتعطيلها للحياة الديمقراطية وعمليات النهب التي تمارسها ، منتهيا الى اعلان حرص حركة المقاومة « على امن المواطنين وعلى تطوير وتحسين الاوضاع الاقتصادية كشرط لا غنى عنه للصمود والمقاومة الامر الذي يستلزم صيانة الاموال العامة وتوظيفها واستثمارها استثمارا حقيقيا ومجديا فيما هي مخصصة له » .

٣ — مقابل ذلك يبدو واضحا ان النظام يعمل على حصر تنازلاته عند حدود اقصاء « الشريفين » والعودة الى « البنود العشرة » التي اذاعها صباح الخميس ١١—٦—٧٠ عقب اجتماعه مع ممثلي حركة المقاومة . وهي بنود يمكن تلخيصها جميعا في عبارة واحدة : « العمل على اعادة الهدوء وفتح تحقيق حول اسباب الاحداث ومسببيها » . ومن هنا ، من التناقض المستمر حتى الان بين مطالب المقاومة وحدود التنازلات التي يبديها النظام ، تستمد الازمة عناصر استمرارها رغم الهدوء العسكري السائد والتنفيذ الفعلي لقرار وقف اطلاق النار .

ويخوض النظام الاردني الان ، بعد هدوء المعركة الدموية ، صراعا سياسيا واضحا لتقليص مطالب المقاومة وتحويرها واجهاضها . ولكنه يخوض صراعه هذه المرة من مواقع ضعف ، اذ ان الصدام الدموي الذي اريد له في الاصل ان يؤدي الى خرق توازن القوى لصالح النظام الاردني، اتت نتائجه الفعلية في صالح حركة المقاومة التي دفعتها الاحداث الى موقع سياسي اكثر تقدما .

ومن هنا كانت حاجة النظام الاردني الان الى « مقويات » تساعده على امتصاص نتائج الازمة وتغيير وجهة احتمالاتها . وفي هذا المجال يبدو واضحا ان الملك حسين يحاول الافادة من مواقف الاطراف العربية الرسمية لتكريس براءته وبراءة نظامه من مسؤولية المجزرة التي نفذت ضد المقاومة الفلسطينية . وكانت اسس هذه البراءة قد ارسيت في خطب وبرقيات عدد من المسؤولين العرب كان معمر القذافي اكثرهم جزما ووضوحا في هذا المجال .

ان البركة التي منحها الوضع العربي الرسمي للملك حسين ( ونظامه ) سوف تشكل عاملا مساعدا له على مواجهة الاختلال الذي حصل في ميزان القوى بينه وبين المقاومة . ولكن هذا العامل لا يكفي وحده لتغيير اتجاه الاحتمالات . ومن هنا كان انطلاق التحركات الدولية الغربية خلال الايام القليلة الماضية في محاولة واضحة للتأثير على التوازن القلق الذي يسود الوضع الاردني الان .

٤ — هكذا ورغم الهدوء الذي ساد عمان منذ صباح الجمعة ١٠—٦—٧٠ فان المسؤولين في واشنطن تذكروا « فجأة » مساء ذلك اليوم نفسه مسؤوليتهم تجاه « سلامة الرعايا الاميركيين في الاردن » فبدأت الانباء تتوالى عن خطة لترحيل اولئك الرعايا جرى وضعها قيد التنفيذ ، كما ان بريطانيا والمانيا الغربية سارعتا الى مشاركة اميركا قلقها والى الاعلان عن عملية ترحيل لرعاياهما ايضا .

ومع انباء الترحيل « صرحت مصادر حكومية في واشنطن بان فرقة المظليين الثانية والثمانين الاميركية وضعت في حالة تاهب كجزء من التخطيط الطارىء لمواجهة اية حالة طوارىء قد تنشأ عن الازمة في الاردن » . وكانت صحيفة « نيويورك تايمس » قد ذكرت ان الحكومة الاميركية « فكرت في استخدام الاسطول السادس لحماية الرعايا الاميركيين في الاردن » .

هذا التحرك المكشوف من جانب الولايات المتحدة الاميركية ، ما هي اهدافه المباشرة والفعلية ؟

يبدو ان النتائج التي انتهت اليها الازمة الاردنية حتى الان ، قد فرضت على واشنطن اعلان مبادرة لم يعد ممكنا تأجيلها .

هذه المبادرة قد تقف عند حدود التهديد بالتدخل على امل ان يشكل هذا التهديد عاملا من عوامل « تصحيح » توازن الوضع السياسي الاردني الراهن لصالح الملك حسين ونظامه. ولكن المبادرة الاميركية قد تتخطى هذه الحدود نحو تدخل فعلي ، اذا لم ينجح التهديد وحده في اكساب النظام الاردني بعض مواقع القوة التي افقدته اياها الاحداث الاخيرة . وفي حالة كهذه لن تكون « الفرقة الثانية والثمانون » من الجيش الاميركي وحدها في الميدان بل ان الاسطول السادس سوف يكون حاضرا لعملية انزال قد يكون لبنان ايضا واحدا من اهدافها .

ان تهديد واشنطن بالتدخل ( واحتمال حصوله فعليا ) يبرز بوضوح الاهمية التي ما زالت اميركا توليها لمسالة بقاء النظام الاردني واستمراره كأداة سوف تلعب دورا حاسما في مخطط تصفية المقاومة الفلسطينية وقهرها بالحل السلمي .

٥ — واذا كان التهديد الاميركي بالتدخل يرمي الى التأثير على توازن القوى الراهن في الوضع الاردني ، فان ردود الفعل الاسرائيلية كما افصح عنها دايان في تصريحه نهار الجمعة ١٢—٦—٧٠ كانت تصب في المجرى ذاته ايضا . قال دايان : « ان اسرائيل لا تستطيع الوقوف مكتوفة الايدي ازاء الاحداث في الاردن حيث قد يتقدم الفدائيون بمطالب جديدة من الملك حسين » . ولم ينس وزير الدفاع الاسرائيلي ان يستطرد قائلا: « ان الفدائيين في لبنان قد يشجعون على القيام بخطوات اخرى نتيجة الاحداث التي زعزعت سلطة الملك حسين » .

هذا الكلام يبرز ملامح الخطوة العسكرية التي قد تقوم بها اسرائيل ( باتجاه الوضع الاردني ) لالحاق خسارة سياسية بحركة المقاومة الفلسطينية تقلص الحجم الذي خرجت به من احداث الاردن الاخيرة . ان المقاومة قد تواجه قريبا « معركة عرقوب اردنية » مع الجيش الاسرائيلي . وعليها ان تتاهب منذ الان لخوضها بطريقة تختلف عما جرى في جنوب لبنان ، وتكون جديرة باحباط الهدف السياسي الذي تنشده اسرائيل من ورائها .

● ★ ●

هكذا يبدو صراع المقاومة الفلسطينية الراهن مع النظام الاردني على حقيقته وضمن اطاره الاوسع. ان شوارع عمان ليست وحدها ميدان المعركة . والمقاومة التي تصارع حفاظا على وجودها في الاردن لا تصطدم بالنظام الاردني وحده ، بل هي تجد امامها كل قوى التصفية في حالة تاهب للانقضاض عليها : اسرائيل واميركا وكل المستسلمين من العرب .

انها فعلا معركة الحل السلمي كله تلك التي تدور الان في عمان .

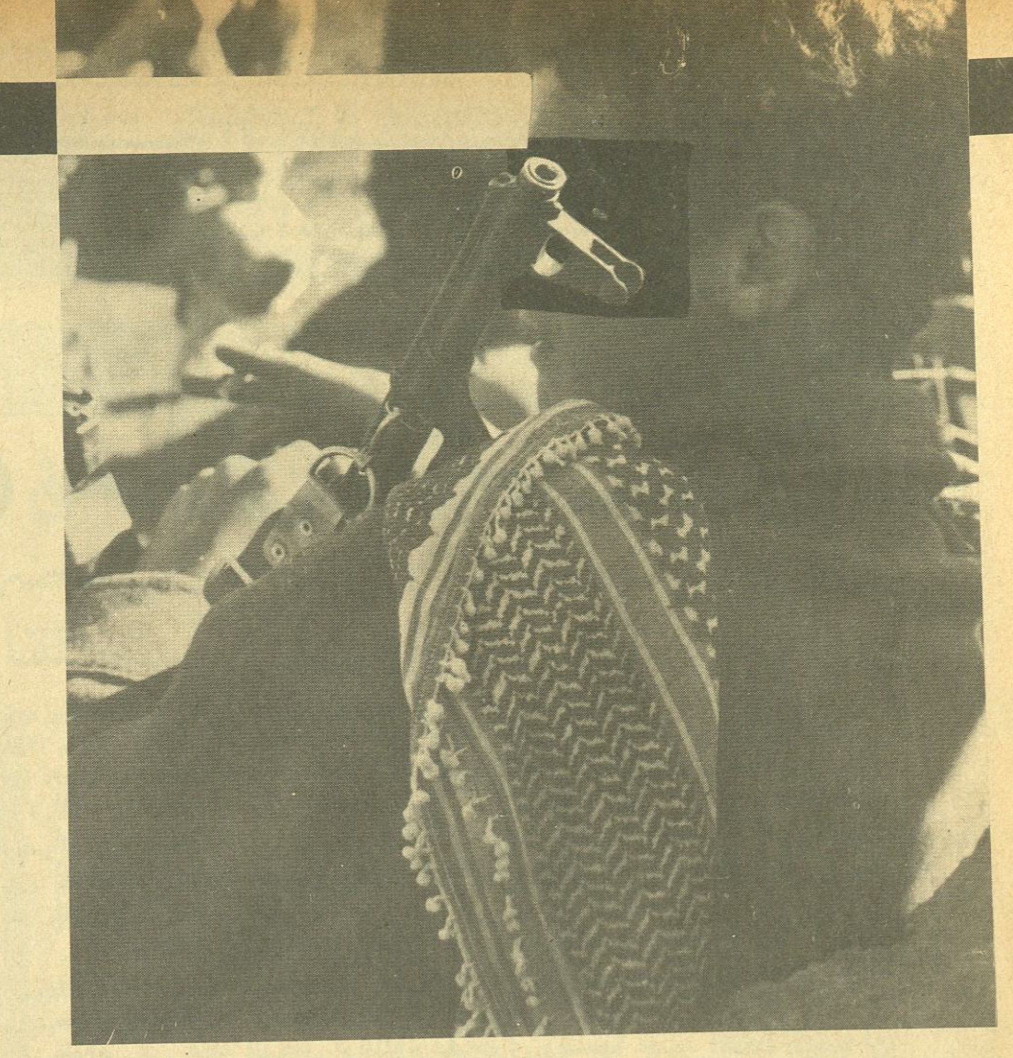
« الحرية »

**هل يتجدد الصدام الدموي ؟**

اثناء طباعة هذا المقال مساء السبت ١٣—٦ ترددت في بيروت انباء تتحدث عن تحركات لبعض دبابات الجيش الاردني باتجاه عمان حيث يسيطر الفدائيون . ولم تكن قد توفرت — عند الانتهاء من طباعة « الحرية » — تأكيدات نهائية لهذه الانباء .

# المقاومة تخوض معركة إحباط الحل السلمي في عمان

## صمت جميع الأنظمة العربية عن المجزرة يوضح ارتباط تنفيذ الحل السلمي بتصفية المقاومة وقمع الحركة الجماهيرية



**لم يكن الصدام الدموي الذي فجره النظام الاردني في وجه المقاومة الفلسطينية منذ مساء الاحد ٧–٦–٧٠ ، اول حدث من نوعه في تاريخ العلاقة بين الطرفين . فلقد سبقته على امتداد العامين الماضيين صدامات — دموية ايضا — كان اخرها ما جرى في ١٠–٢–٧٠ .**

**واذا كانت احداث الاسبوع الاردني الاخير قد تميزت بمستوى من العنف والاتساع لم تشهده احداث سابقة ، فان هذا المظهر الخارجي لا يكتسب قيمته الا من الدلالة السياسية التي يعكسها والتي تبدو وثيقة الصلة بتطورات اساسية راهنة في مواقف القوى العربية والدولية المعنية بالقضية الفلسطينية .**

**لقد كانت الازمات السابقة تصب دائما في مجرى التوازن الدقيق الذي استمر يحكم العلاقة بين المقاومة الفلسطينية والنظام الاردني ، بينما تبدو الازمة الراهنة — في ابرز دلالاتها السياسية — محاولة من جانب النظام لاختراق هذا التوازن اولا وفي الاساس . فماذا كانت عوامل التوازن السابق في العلاقة بين الطرفين ، وما هي الظروف التي بدأت تسمح للنظام الاردني بالاندفاع على طريق الاخلال به ؟**

### فريقان في النظام الاردني ؟

لم يكن بمقدور النظام الاردني أن يتحرر ، في سلوكه تجاه حركة المقاومة الفلسطينية ، من « الخطة السياسية » العربية الرسمية العامة التي رسم النظام الناصري اتجاهاتها وحدودها تحت شعار « ازالة اثار العدوان ». وكان واضحا أن تلك الخطة المتجهة اساسا نحو انضاج ظروف الحل السلمي ( على اساس التفسير العربي السوفياتي الخاص لقرار مجلس الامن ) تقضي بان تكون المقاومة الفلسطينية واحدة من اوراق الضغط على المعسكر الاسرائيلي — الاميركي ، تلعب دورها كعنصر منتظم في مجمل التحركات العسكرية والسياسية العربية التي يشكل الحل السلمي سقفها النهائي الذي لا يجوز اختراقه .

ومن هنا اتسم الموقف العربي الرسمي ( الناصري اساسا ) تجاه المقاومة الفلسطينية بسمتين رئيسيتين :

**الاولى :** اظهار قدر من التاييد للمقاومة يسمح باستقطابها كعنصر من عناصر الضغط فاعل في ترجيح كفة التفسير العربي السوفياتي الخاص لقرار مجلس الامن .

**والثانية :** العمل على ضبط المقاومة وحصر تاثيراتها على الوضع العربي بحيث لا تؤدي الى اطلاق حركة جماهيرية يمكن أن ترسم للوضع العربي وجهة اخرى غير وجهة الحل السلمي .

هذا الموقف العربي الرسمي تجاه المقاومة كان ممكنا تطبيقه — دون تناقض مكشوف — من جانب الانظمة العربية التي لا يقيم العمل الفدائي على أرضها اساسا ، ولا يسبب لها بالتالي مشكلات فعلية مباشرة يمكن أن تفضح بصورة مبكرة حدود تاييدها لحركة المقاومة الفلسطينية .

بل انه في ظل ابتعاد افاق الحل السلمي عمليا على امتداد اعوام ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ كان باستطاعة تلك الانظمة العربية أن تبدو ، خلال الازمات التي انفجرت بين العمل الفدائي وبين النظامين الاردني واللبناني ، نصيرا للمقاومة الفلسطينية . فلم تكن نصرة المقاومة في معاركها مع الاخرين تكلف تلك الانظمة أي ثمن مباشر فعلي ، كما أن حاجتها لمزيد من الضغوط على التحالف الاسرائيلي الاميركي كانت تجعل من دور المقاومة عنصرا من عناصر الخطة لا يمكن اغفاله .

هذا الاطار العام الذي استطاعت الانظمة العربية ضبط علاقتها بالمقاومة داخله خلال اعوام ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ لم يكن بمقدور النظام الاردني أن يتحرر منه في علاقته بالمقاومة هو ايضا . فهو يشكل واحدا من الاطراف العربية الرسمية ذات المصلحة في « ازالة اثار العدوان » وذلك أمر يفرض عليه حدا من الانتظام ضمن الخطة السياسية العامة المتجهة لتنفيذ الحل السلمي بادوات ووسائل من بينها الضغط الذي تمثله المقاومة الفلسطينية . ومن هنا كان على النظام الاردني أن يتقبل هو بدوره وجود المقاومة ويتعايش معها أيضا .

ولكن وجود المقاومة المباشر على الارض الاردنية كان يثير في وجه النظام مشكلات فعلية تختلف بطبيعتها عن تلك التي تواجهها الانظمة العربية التي استطاعت أن تجمع — دون تناقض مكشوف — ما بين تاييدها للمقاومة ونشاطها من اجل الحل السلمي .

فقبول النظام الاردني بوجود المقاومة الى جانبه كان معناه القبول بازدواجية تتسع شقتها يوما بعد يوم وتنمي — موضوعيا ومهما يكن افق المقاومة السياسي — سلطة اخرى يشكل تقدمها توسعا في ارض السلطة الاولى ( سلطة النظام الملكي ) . لقد كان باستطاعة الانظمة العربية ( التي لا يقيم العمل الفدائي على أرضها اساسا ) أن تمارس بهدوء تعايشها وتناقضها مع المقاومة في آن واحد ، اما النظام الاردني فكانت فرصة التعايش والتناقض — بهدوء — بينه وبين المقاومة ضيقة جدا أمامه . ومن هنا كانت الازمات المتلاحقة التي ظلت تنفجر بين النظام الاردني والمقاومة على امتداد السنوات الثلاث الماضية .

ورغم أن النظام كله كانت له مصلحة عامة في كل الصدامات التي فجرها مع المقاومة خلال تلك الاعوام ، الا انه لم يكن في ردود فعله على وجود المقاومة فريقا واحدا كامل الانسجام والانضباط ضمن اطار تحرك موحد .

واذا كانت تعوزنا الدقة هنا في تعيين التلاوين المختلفة لمواقف قوى النظام المختلفة ، الا انه باستطاعتنا الاشارة بشكل عام — مع ما تقتضيه علمية التحليل هنا من تحفظات — الى فريقين اساسيين ضمن النظام :

**أولا :** فريق يضم اوساطا من البورجوازية الفلسطينية — الاردنية ( لا تعوزه الامتدادات العسكرية ) كان يدرك أن الحل السلمي لا يمكن أن يتحقق دون حضور الطرف الفلسطيني الذي استطاعت المقاومة انتزاع شرعية تمثيله بصورة نهائية . فشرط نجاح الحل السلمي أن تستطيع الاطراف المعنية به ، عربيا ودوليا ، ادخال المقاومة في صفقة سوف تكون « الدولة الفلسطينية » البديلة للكيان الاردني الراهن صيغتها المرجحة . ولم يكن في هذه الصيغة ما يناقض مصالح ذلك الفريق من البورجوازية الفلسطينية الاردنية . وهكذا راح يتهيأ — في سلوكه السياسي — للانتظام ضمن الصفقة المنتظرة . وهو أمر كان يفرض عليه الاحتفاظ بعلاقة مع المقاومة بصفتها قطب الرحى السياسي في « الدولة الفلسطينية » التي سوف يسفر عنها الحل السلمي . ولكن ايصال المقاومة الى أن تكون في النهاية مجرد طرف من أطراف صفقة الحل السلمي ، كان يفرض ضبطها وتقليص نشاطها وحصر تاثيراتها باستمرار . وللضبط هنا اشكال عديدة وظروف ومراحل لا بد من ادخالها في الحساب كي لا تنقلب العملية على رؤوس مدبريها .

ومن هنا كانت المرونة النسبية التي اتسم بها سلوك هذا الفريق من البورجوازية الفلسطينية الاردنية ( بامتداداته السياسية والعسكرية ) تجاه حركة المقاومة . فهو يشارك النظام محاولاته الهادفة ضبط حركة المقاومة ولو بالعنف أحيانا . ولكنه يرى بالمقابل أن ذلك لا بد أن يتم بالتدريج وبالعلاقة مع التطورات الجارية على المسرح السياسي العربي والدولي . فكلما اقتربت افاق الحل السلمي كلما اصبح بالامكان تصعيد الضغط على العمل الفدائي وتطويق مواقعه السياسية والعسكرية . ومن اجل ضمان الاستجابة لصفقة الحل السلمي في النهاية ( الدولة الفلسطينية البديلة للكيان الاردني ) كان هذا الفريق يوظف صلاته بالمقاومة في سبيل دفعها الى التنازلات دائما ، ومنعها من أن تصوغ مطالب سياسية قد تحدث تغييرا في توازن القوى الراهن ضمن الوضع الاردني ، ثم حجز تاثيراتها السياسية بحيث لا تنتظم في خطوات يمكن أن تؤدي الى انبثاق سلطة شعبية بديلة قد تشكل قاعدة لاحباط صفقة الحل السلمي من اساسها .

**ثانيا :** اما الفريق الثاني من النظام الاردني فيضم أوساط العائلة المالكة وامتداداتها المباشرة الاقتصادية والسياسية من كبار التجار والمقاولين والسماسرة والمهربين وشيوخ العشائر ورجال الاقطاع السياسي واجهزة القمع وعملاء المخابرات الاميركية المباشرين . وهؤلاء جميعا كانت المقاومة الفلسطينية هاجسهم الوحيد ، وفيها يرون مصدر الخطر الاول على « حقوقهم التاريخية » في الكيان الاردني . وهم رغم تطلعهم الى حل سلمي يعيد لهم القسم الاكبر من الضفة الغربية ، بحيث يعود للمملكة « اتساعها » السابق ، الا أن خوفهم من أن يطيح هذا الحل بالكيان الاردني الملكي التقليدي ( ويزرع مكانه دولة فلسطينية بديلة) كان أشد من رغبتهم باستعادة الارض التي فقدت بهزيمة الخامس من حزيران . فحكم مملكة صغيرة قاعدتها الضفة الشرقية ( مع ما يمكن أن ييسره حل سلمي بواسطتهم من اراضي الضفة الغربية ) يبقى أكثر امانا من مطامح أوسع شرطها الاول التعايش ، ولو ضمن حدود ، مع مقاومة يمكن أن ترث الكيان والمملكة في النهاية .

ومن هنا كان سلوك هذا الفريق من النظام الاردني أكثر تشددا وتطلبا لتصفية مبكرة وسريعة لحركة المقاومة الفلسطينية . كان هدف هذا الفريق جعل النظام الاردني الطرف المفاوض باسم الفلسطينيين في صفقة الحل السلمي وتحويل المقاومة الى مجرد ملحق به . وذلك كان يفرض دمجها بالوضع الاردني تحت سلطة النظام والقضاء على اشكال الازدواج المستفحلة يوما بعد يوم .

وفي كل الازمات التي اندلعت مع المقاومة الفلسطينية خلال اعوام ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، كان هذا الفريق يدفع بالاحداث الى شفا التفجير النهائي . ولكنه كان في كل مرة يصطدم بجدار التوازن مع الفريق الاخر من النظام الذي كان يستمد قوة مواقعه من ارتباطه الوثيق « بالخطة السياسية » العربية الرسمية العامة التي رسم النظام الناصري اتجاهاتها وحدودها تحت شعار « ازالة اثار العدوان » .

**ان حديثنا هنا عن فريقين وسياستين ضمن النظام الاردني تجاه حركة المقاومة ، لا يعني أن تناقضا اساسيا يفصل بينهما أو أن احدهما مقفل على الاخر تماما . فبين سياستيهما تواصل لا انقطاع فيه .**

وكل اقتراب لافاق الحل السلمي تتصاعد معه اشكال وتطلبات ضبط المقاومة لا بد أن يحمل معه مزيدا من التقليص للمسافة التي تفصل بين الفريقين والسياستين . ومن هنا لم يكن صعبا على نظام الملك حسين أن يحتوي الفريقين معا ضمن صيغة حكم ظلت قادرة على امتصاص الازمات المتلاحقة مع المقاومة ( واخرها ازمة ١٠–٢–٧٠ ) وجعلها تصب في مجرى التوازن الدقيق الذي استمر يحكم العلاقة بين المقاومة الفلسطينية والنظام الاردني ، وهو توازن كان يستند بدوره الى التوازن الدقيق الاخر بين فريقي النظام وسياستيهما تجاه حركة المقاومة .

فما هي الظروف التي سمحت للطرف الاشد تناقضا مع المقاومة من النظام الاردني ، بالاندفاع على طريق تفجير ازمة ابرز دلالاتها السياسية كونها تتجه نحو الاخلال بالتوازن من اساسه هذه المرة .

### المسرح العربي الدولي للحل السلمي

خلال الشهور الثلاثة التي انقضت بعد ازمة شباط الماضي في الاردن ، شهد المسرح العربي والدولي « لقضية الشرق الاوسط » سلسلة تطورات لا يمكن فهم الاحداث الاردنية الاخيرة الا من زاويتها . هذه التطورات كانت تتقاطع كلها عند نقطة مركزية هي ترجيح كفة الحل السلمي وفتح افق فعلي امامه هذه المرة . وفي هذا المجال تنبغي الاشارة الى الظواهر الرئيسية التالية :

**أولا :** بعد أن بلغ التصلب الاسرائيلي الاميركي ذروته بغارات الفانتوم التي استهدفت عمق الجمهورية العربية المتحدة ، اتى الرد السوفياتي واضحا في دلالته على انه لن يكون مسموحا لاسرائيل بأن تتخطى حدود المكاسب التي جنتها في حرب الايام الستة وأن الحل السلمي لن يكون مقبولا على قاعدة التفسير الاميركي الاسرائيلي التقليدي لقرار مجلس الامن . فالتجهيزات الدفاعية الجديدة التي بادر الاتحاد السوفياتي بتقديمها الى مصر كانت تستهدف تمكينها من الصمود في وجه التصعيد العسكري الاسرائيلي وافهام الولايات المتحدة أن التفريط بالنظام الناصري ليس واردا وان كل الجهود سوف تبذل ، اقتصاديا وعسكريا ، لحفظ تماسكه وتعزيز دفاعه سواء في عمق الارض المصرية أو على امتداد جبهة قناة السويس . ويبدو أن تلك التجهيزات الجديدة قد لعبت دورها في منع اسرائيل من الضرب في العمق ، فتحول الطيران الاسرائيلي الى قصف جبهة القناة في محاولة لمنع امتداد التجهيزات الجديدة اليها .

هذا التعزيز الدفاعي للوضع المصري ترافق مع حملة سلام ظهرت واضحة في سلسلة خطب وتصريحات اتت تجدد وتبرز موافقة النظام الناصري على حل سلمي ينطلق من القبول القاطع — وبلا تحفظ — بقرار مجلس الامن الدولي ، كما أتت تكرر النداءات الى واشنطن وعواصم غربية اخرى بأن تتحرك لتليين التصلب الاسرائيلي السابق .

وفي حملة السلام والنداءات هذه كان واضحا أن تعزيز الوضع الدفاعي المصري بالتجهيزات الجديدة التي قدمها الاتحاد السوفياتي ، بات يشكل عنصر الضغط الرئيسي على الولايات المتحدة واسرائيل باتجاه اقناعهما بأن الطريق سوف يكون مسدودا من أمام اية محاولة لفرض الحل السلمي على اساس التفسير الاسرائيلي الاميركي الخاص لقرار مجلس الامن .



الملك حسين



ناصر بن جميل

**ثانيا :** واذا كان التصلب الاميركي الاسرائيلي لم يغادر ، بالرغم من ذلك ، مواقعه الاساسية ولم يفقد مقوماته الجوهرية ، الا أن صيغة الموقف التقليدي لاسرائيل وحليفتها الكبرى ( وهي صيغة كانت دائما اقرب الى رفض قرار مجلس الامن منها الى قبوله ) لم تعد قادرة على توفير مخارج فعلية « لصراع الشرق الاوسط » . ومن هنا بدأ تحريك تلك الصيغة باتجاه البحث عن حل يفرض على كل من اسرائيل والانظمة العربية تنازلات تتقاطع في النهاية وتلتقي عند قرار مجلس الامن .

وبصرف النظر عن مدى حظ هذا الاتجاه « المعتدل » من الهيمنة على سياسة محور واشنطن — تل ابيب فعليا ، فان البوادر التي تتابعت : من جولة سيسكو في الشرق الاوسط مرورا بقضية غولدمان ( ومشروعه الاخير ) انتهاء بتصريح غولدامايير حول التزام اسرائيل بقرار مجلس الامن ، هذه البوادر كلها كانت تشير الى الافاق التي أصبحت مفتوحة أمام حل سلمي ينبثق عن التقاء التفسيرين العربي السوفياتي والاسرائيلي الاميركي لقرار مجلس الامن عند نقاط تقاطع محددة مشتركة . وهي نقاط تقاطع من الواضح أنها لن تكلف اسرائيل سوى تنازلات جزئية ( او وهمية على الاصح ) بينما هي تقوم بالمقابل على تنازلات حقيقية من جانب الانظمة العربية .

ان انفتاح هذه الافاق الفعلية امام احتمالات الحل السلمي ، لم يكن يعني أن المسافة التي تفصل الموقفين المصري السوفياتي والاسرائيلي الاميركي عن بعضهما قد طويت نهائيا وكليا . بل أن الصراع بين الموقفين عبر ضغوط متبادلة ( عسكرية وسياسية ) ظل يشكل السمة الرئيسية للمرحلة الجديدة التي دخلتها رحلة البحث عن حل سلمي مشترك مع مطلع عام ١٩٧٠ .

**وفي هذا الصراع كان واضحا ان امتلاك الوضع المصري لمقومات صمود دفاعية جديدة بمساعدة وبمشاركة الاتحاد السوفياتي هو الذي بات يشكل اداة الضغط الرئيسية على التصلب الاسرائيلي الاميركي . أما المقاومة الفلسطينية فقد تحولت بالنسبة للنظام الناصري الى ورقة ضغط ثانوية لم تعد لها تلك الاهمية السابقة كجزء رئيسي من مجمل التحركات العسكرية والسياسية العربية الهادفة انضاج ظروف الحل السلمي .**

**ثالثا :** ان نجاح الحل السلمي كان يبدو مرهونا في النهاية بتحويل المقاومة الفلسطينية الى مجرد ملحق ثانوي بالوضع العربي الرسمي . وذلك كان يفرض شل فعالية المقاومة واقناع الجماهير العربية بأن الافاق مسدودة أمامها ، وضرب حصار سياسي عليها يجبرها على الانتظام ضمن صفقة الحل السلمي اخيرا . وفي هذا المجال تتابعت خلال الاسابيع الاخيرة تطورات كانت الصلة واضحة بينها وبين هدف حصار المقاومة .

**● فعلى الصعيد اللبناني ادت الحملة الاسرائيلية على الجنوب الى الحاق خسارة سياسية كبيرة بالمقاومة الفلسطينية سرعان ما بدأت السلطة تستثمرها لصوغ مسلك رسمي جديد تجاه العمل الفدائي يستهدف شل فعاليته واظهار ثانويته وحدود قدراته الضئيلة في مجابهة اسرائيل .**

**● وعلى الصعيد السوري تكاثفت وتتابعت محاولات عربية ودولية دؤوبة تستهدف تصفية الموقف المتميز الذي اتخذته سوريا تجاه الحل السلمي وقرار مجلس الامن . وهي محاولات كان نجاحها يعني سحب أرض سياسية جديدة من تحت اقدام حركة المقاومة الفلسطينية وتكريس ثانويتها بالنسبة لقطر عربي كان يلعب بحكم موقعه وبمواقفه المتطلبة دورا مهما في حماية مؤخرتها سياسيا وعسكريا .**

**ويبدو أن تلك المحاولات العربية والدولية الدؤوبة قد سقطت على نمط من توازن القوى السياسية ضمن الوضع السوري كان يفتح أمامها فرص نجاح نسبي . وقد ظهرت بوادر ذلك واضحة في صمت الوضع السوري الرسمي عن التحركات الفعلية الناشطة عربيا ودوليا باتجاه الحل السلمي ، ونوع استقباله المعتدل لموافقة اسرائيل بلسان رئيسة وزرائها على قرار مجلس الامن .**

**● ثم كانت رحلة معمر القذافي الى المشرق العربي . وقد تمت وسط قعقعة سلاح لفظية تنذر « بالحرب أو الاستسلام » ولكن غايتها الحقيقية لم تكن تتعدى الاسهام في تحضير اوضاع المشرق للتطورات المنتظرة . وقد أفصح القذافي خلال رحلته عن اراء عديدة كان أبرزها تسفيهه لشعار « حرب التحرير الشعبية العربية » ومناداته بأساسية الجيوش النظامية وثانوية الدور الذي يمكن أن يلعبه نمط الكفاح الشعبي الذي تمثله المقاومة الفلسطينية ، فضلا عن تشديده على أن نقاط انطلاق المقاومة يجب أن تنحصر داخل الاراضي المحتلة اساسا !.**

● والى ذلك كله لا بد أن نضيف ظاهرة الاهمال الشديد الذي قوبل به انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني السابع في القاهرة . فهذا الاهمال كان اعلانا صارخا عن دخول الوضع العربي الرسمي ( في سعيه لازالة اثار العدوان ) مرحلة لم يعد مطلوبا خلالها اشهار ورقة المقاومة الفلسطينية كسلاح ضغط رئيسي ، بل اصبحت البرهنة على ثانويتها وحصارها سياسيا شرطا لازما لانتظام جهود الحل السلمي التي لا يمكن أن تثمر الا بتقليص حجم المقاومة تمهيدا لقسرها على أن تكون طرفا في الصفقة المنتظرة .

هذه السلسلة من التطورات التي شهدها المسرح العربي والدولي « لقضية الشرق الاوسط » خلال الشهور الثلاثة الماضية كانت تمهد للاحداث الاردنية الاخيرة بل وتحتم انفجارها . فتكريس ثانوية المقاومة الفلسطينية والحاقها نهائيا بالوضع العربي الرسمي المتجه نحو الحل السلمي ، كان يفرض ضبطها في حلقة وجودها المركزية ، أي في الاردن . ولم يكن هناك في الحقيقة خط نهائي يمكن أن يفصل بين الضبط الذي كانت الانظمة العربية تستهدفه وبين التصفية التي كان الفريق الاشد تناحرا مع المقاومة من النظام الاردني ، يهيء لها منذ أزمة ١٠–٢–٧٠ .

هكذا منحت التحركات العربية والدولية المتجهة نحو الحل السلمي وحصار العمل الفدائي ، منحت ذلك الفريق من النظام الاردني فرصة تفجير صدام دموي في وجه المقاومة كان واضحا انه يجري في مناخ ملائم هذه المرة . فكيف استطاع هذا الفريق أن يبسط هيمنته الكاملة على مجمل النظام خلال الايام الاربعة الاولى من الاحداث الدموية ، وما الذي مكنه من الاخلال بالتوازن الدقيق بينه وبين الفريق الاخر « المعتدل » وتوجيه الدفة لصالحه اساسا ؟

## الصمت العربي المشبوه

ان الموقع الذي وجد الفريق الاردني «المعتدل» نفسه فيه خلال الايام الاربعة الاولى من الاحداث لم يكن يسمح له بانتهاج اية مبادرة مستقلة مؤثرة . لقد أتت الاحداث في اعقاب مجلس وطني فلسطيني كانت ابرز نتائجه الاقرار المبدئي لصيغة علاقة سياسية وثيقة بين المقاومة و « الحركة الوطنية الاردنية » . ورغم أن هذا الاقرار لم يكن ينطوي فعلا على ما هو أكثر من الاشارة المبدئية الى اهمية وضرورة العلاقة مع « حركة وطنية اردنية » تتمثل فيها شخصيات بورجوازية وطنية معروفة وبقايا احزاب تقدمية وتجمعات سياسية ومهنية ، فان الفريق « المعتدل » من النظام الاردني كان ينظر بقلق الى ما يمكن أن تسفر عنه هذه العلاقة من نتائج سياسية قد تغير من توازن القوى ضمن الوضع الاردني اساسا . كما أن هذا الفريق « المعتدل » كان يجد نفسه قبيل الاحداث الاخيرة حيال وضع عربي رسمي بدأ يسحب يده من « الشؤون الاردنية الداخلية » مفسحا المجال لنشوب صراعات قد تسفر عن تقليم اظافر المقاومة وضبط حركتها في الاردن . وهو أمر لم تكن الانظمة العربية المعنية بالحل السلمي ترى فيه مكمن خطورة . هكذا شلت مبادرة الفريق « المعتدل » من النظام الاردني واستطاع الفريق الاكثر تشددا وارتباطا بالمخابرات الاميركية « ممثلا بناصر بن جميل وزيد بن شاكر » بسط هيمنته على الحكم وادواته العسكرية .

**وأتى صمت الانظمة العربية على ما يجري في الاردن يمنح ذلك الفريق المتشدد حرية في الحركة مكنته من تصعيد مجزرته الوحشية الى حد قصف المخيمات بالمدفعية ليل نهار .**

**فخلال الايام الاربعة الاولى من الاحداث الدموية لم يشذ نظام عربي واحد عن ممارسة الصمت المشبوه حيال مجزرة لم يكن في وقائعها وأسبابها ومسببيها واهدافها أي سر مغلق .**

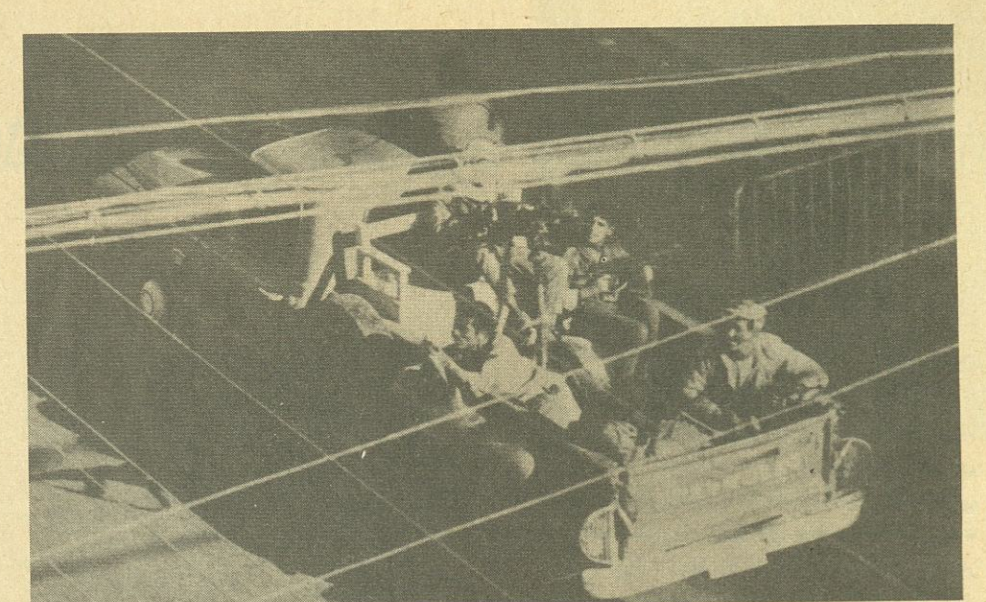
**— ومع ذلك اكتفى النظام الناصري — خلال تلك الايام — من محاولات التدخل ببرقية موجهة الى جلالة الحسين تهنئه بالسلامة والنجاة من محاولة قتل قيل انه تعرض لها . ومع البرقية لم تجد اذاعات القاهرة ما تفعله سوى تكرار البلاغات والبيانات الصادرة عن الحكومة الاردنية .**

**— ولم يختلف موقف الحكم السوري — خلال تلك الايام الاربعة ايضا — عن مواقف غيره من الانظمة في قليل أو كثير . ولم يستطع بيان وزير الاعلام أن يرى في الاحداث اكثر من قتال مؤسف بين الاخوة، وصراع بين « قوات المجابهة الاردنية وبين الفدائيين » تسيل فيها دون مبرر دماء ينبغي ادخارها لمناسبات اخرى . هكذا ضاعت في زحمة البيان الطويل العريض أسئلة لم يكن ابسط مواطن عربي يعاني أية صعوبة في الاجابة عليها : من الذي اشعل الصدام ؟ وماذا عن هوية ابطاله من رجال النظام الاردني ؟ وما هي الاهداف الحقيقية التي ينشدها المتآمرون ؟ وما صلة ذلك كله بالحل السلمي الذي تزكم روائحه كل الانوف ؟**

**— أما الحكم العراقي فانه على كثرة تنقلات وزرائه وقادة جيشه بين بغداد وعمان ، لم يستطع أن يعلن من المواقف اكثر من نداءات تطالب بحقن الدماء وايقاف الاقتتال بين الاخوة .**



# فضح الحل السلمي بتحركاته الملموسة لإدانته المبدئية وحسب .. شرط بناء السد الجماهيري في وجهه


سيارة فدائية في احد شوارع عمان

**— وبينما كان النظام الجزائري يجابه مثل هذه المناسبات في العادة بانذارات حازمة وبيانات صارمة يطلقها من بعيد دون أن تكلفه شيئا على الصعيد العملي ، فان البيان استعصى عليه هذه المرة ولم يجد كلمة واحدة يقولها تاييدا لمقاومة فلسطينية طالما تاجر بدعمه لها وزايد على الاخرين بصلاته بها .**

هل من الضروري أن نسترسل في استعراض عينات اخرى من المواقف « المشرفة » التي اتخذتها الانظمة العربية خلال الايام الاربعة الاولى من الاحداث الدموية ؟

ان الصمت العربي الرسمي المشبوه الذي جوبهت به مجزرة النظام الاردني ضد المقاومة الفلسطينية ، كان يشكل في حد ذاته حدثا ينطوي على دلالات سياسية صارخة . فلم يكن هناك ما يمنع من أن تتحول المجزرة في ايامها الاربعة الاولى الى عملية سحق شبه كاملة تقتلع أهم جذور المقاومة الفلسطينية في أهم مواقعها . وقد كانت الانظمة العربية كلها تعرف ذلك جيدا وتدرك معه بلا جدال أن ما يجري في الساحة الاردنية ليس مجرد مناوشات محدودة كتلك التي يمكن أن تنشب بمحض الصدفة في اية لحظة . كان الصراع المتفجر صراع مصير يجتاز مراحله النهائية والحاسمة. فما هو المعنى الذي كان ينطوي عليه صمت الانظمة العربية المشبوه سوى معنى وحيد هو أن هذه الانظمة لم تكن تجد في تصفية المقاومة على يد الرجعية الاردنية ما يستحق الردع. هذا المعنى ليس وضوحه مفاجئا بالنسبة لنا طالما أن الامور مرهونة بمقدماتها . فالوضع العربي الرسمي الذي بدأ توازنه يستقر خلال الشهور الاخيرة على وجهة محددة هي وجهة الحل السلمي ، لا يمكن أن يثمر الا صمتا على محاولات تصفية المقاومة بل ورعاية لها من بعيد .

### المقاومة .. وسبل الصمود

واذا كان الفريق الاشد تناحرا مع المقاومة من النظام الاردني لم يصطدم وهو ينفذ مجزرته باي موقف عربي يحد من حرية الحركة التي كانت متاحة له على أوسع نطاق ، فان اصطدامه بجدار المقاومة الفلسطينية في الداخل كان العامل الرئيسي الذي بدأ يغير ميزان القوى ويرسم لنتائج الصدام وجهة أخرى تختلف عما كان منتظرا خلال الايام الاربعة الاولى من المجزرة . وعند هذه النقطة ( أي منذ صباح الخميس ١١–٦–٧٠ ) بدأت بعض المواقف العربية تكتسب لونا جديدا وتنتقل من موقع الحياد البارد المطلق الى صعيد أكثر وضوحا وحرارة .

هكذا بدا الموقف السوري « الجديد » عبر تصريح « المصدر الرسمي » وتشديد الاذاعة المتزايد على اخبار المقاومة ومواقفها ، وكانه محاولة تعويض عن خطيئة الايام الاربعة السابقة . هذا الانتقال في الموقف السوري ما الذي كان يعكسه ؟ ما علاقته بتوازن القوى الداخلية وتطوراته ؟ ثم ما هي دلالته السياسية والى اين يتجه ؟ قد يكون من الصعب الان صوغ اجوبة مستقرة واضحة على اسئلة من هذا القبيل تثير جملة قضايا تتصل بتركيب الوضع السوري الراهن اساسا.

أما التطور الذي طرأ على الموقف المصري مساء الخميس ١١–٦ فلم ينطو على ما هو أكثر من اعلان الانفعال بالاحداث بحرارة اشد . وظل التفسير السياسي لهذه الاحداث: اسبابها ومسببيها ودلالاتها ، غائبا تماما عن موقف التزم منذ البداية جادة الحياد المستقيم بين المقاومة والنظام الاردني .

مثل هذا التفسير السياسي حاول العقيد معمر القذافي صياغته في فقرات تضمنها خطابه أمام مجلس الامة المصري واتت تعكس — مرة أخرى — طبيعة الموقع الذي ينطلق منه رئيس وزراء ليبيا في رحلته السياسية العربية . ولم يجد العقيد ما يقوله تفسيرا للاحداث سوى الاشارة الى « دور اليسار المتطرف المتجه شرقا واليمين المتطرف المتجه غربا » في تفجيرها ، منتهيا من ذلك الى تكرار شعاره المعروف « لا يمين ولا يسار » .

أما النظام العراقي الذي رأى في احداث الاردن ازمة من ازمات الجبهة الشرقية ، فقد دعا الى اجتماع تعقده « دول المواجهة الاربع » للاتفاق على خطة مشتركة تواجه الموقف من خلالها ( هل يعني ذلك التمهيد لربط المقاومة بجيوش دول المواجهة ؟ ) ... ثم تحرك النظام الجزائري اخيرا فاوفد وزير خارجيته برسالتين الى الملك حسين وياسر عرفات لم تكشف الانباء عن محتواهما .

ووسط هذه التحركات كلها حملت الانباء خبر اقصاء ناصر بن جميل وزيد بن شاكر عن قيادة الجيش الاردني . ورغم أن المطالب السياسية التي طرحتها المقاومة وهي تقاتل دفاعا عن مصيرها ظلت مرتبكة ومتارجحة خلال الايام الاربعة الاولى من المجزرة ، فان مطلب تطهير الجيش من القيادات العميلة تردد في بياناتها باشكال مختلفة أكثر من مرة . وهكذا أتى اقصاء « الشريفين » اللذين قادا المجزرة عن قيادة الجيش ، بمثابة انتصار اولي للمقاومة يعكس ميلا واضحا في ميزان القوى لصالحها . ورغم ذلك لا يجوز صوغ استنتاجات قاطعة ونهائية وسط احداث ما تزال تختزن في داخلها احتمالات عديدة متباينة .

ومهما تكن طبيعة المفاجآت التي قد تلدها الاحداث المتدافعة الان في الاردن ، فان وعي المقاومة لدروس ازمتها الراهنة مع النظام الاردني ومع الوضع العربي الرسمي ، يبدو شرطا ضروريا لن تستطيع بدونه مواجهة معركة مصير لا تملك خيارا في خوضها .

لقد أظهرت الاحداث التي فوجئت بها حركة المقاومة منذ مساء الاحد ٧–٦–٧٠ ، مدى الفجوة السياسية التي انطوت عليها اعمال ونتائج المجلس الوطني الفلسطيني السابع . لقد انعقد هذا المجلس في فترة كان واضحا خلالها أن مؤامرة الحل السلمي تكاد تدخل على صعيد التنفيذ ربع الساعة الاخير ، وأن التوازن الدقيق الذي يحكم الوضع الاردني لا يمكن أن يستمر الى ما لا نهاية .

فباي مستوى من التخطيط السياسي جابهت المقاومة هذه الاوضاع في مجلسها الوطني ؟

لقد اكتفى المجلس ، في مناقشته لمسالة الحل السلمي ، بتكرار اعلان رفضه لكافة المشاريع التصفوية وفي مقدمتها قرار مجلس الامن الدولي . هذا الرفض المبدئي لا يعني شيئا على الصعيد الفعلي . فالحل السلمي لم يعد مجرد مبدأ نناقشه فنرفضه أو نقبله ثم تنتهي المسالة عند هذا الحد . بل أن الحل السلمي يدخل الان طورا جديدا عبر تحركات محددة ، دولية وعربية واسرائيلية ، مهما تكن المسافة طويلة بينها وبين التنفيذ الفعلي فان مقدماتها تنبيء سلفا بالنتائج المنتظرة . والمقاومة الفلسطينية هي الجهة الاساسية المطالبة بمناقشة مستفيضة لكل تلك التحركات ولما تنطوي عليه من احتمالات . ثم هي مطالبة تجاهها بخطة سياسية فلسطينية — عربية تعين وسائل تعبئة وحشد المعسكر الجماهيري المناهض للحل السلمي واشكال مواجهاته . ولعل موقف الانظمة العربية خلال الازمة الاخيرة كفيل بأن يفتح عيون المقاومة جيدا على ما سوف تعنيه عملية تنفيذ الحل السلمي عندما تحين ساعته الفاصلة . ولا نبالغ اذا قلنا أن وجود المقاومة ذاته بات مرتبطا بقدرتها على تحديد موقف واضح من الوضع العربي الرسمي الضالع في الحل السلمي ، وعلى نسج صلات نضال فعلي مشترك بينها وبين الفئات والقوى الجماهيرية العربية ذات المصلحة الثابتة في تأييد الكفاح الفلسطيني المسلح حتى النهاية، وفي رفض الحل السلمي حتى النهاية .

**أما بالنسبة للوضع الاردني — وهو الحلقة الرئيسية المقررة في أوضاع المقاومة كلها — فقد بات واضحا أن وجود المقاومة العسكري ضمنه لا يمكن أن يحمى الا بخطة عمل سياسي تسير باتجاهين :**

**— تعبئة نضال الجماهير الفلسطينية والاردنية لفرض تنازلات سياسية على النظام تتناول تصفية القوى والمراكز التي تشكل مصدر تآمر مباشر ويومي على حركة المقاومة .**

**— ومراكمة خطوات فعلية على طريق تنمية سلطة شعبية بديلة تنتظم فيها الفئات ذات المصلحة النهائية والثابتة في بقاء المقاومة وانتصارها .**

**ولا بد للمقاومة الفلسطينية ان تدرك أن عنف الاحداث الراهنة ليس مبررا لتأجيل تلك الخطوات . بل العكس صحيح . فطاقات الجماهير لا تتفجر اضعافا مضاعفة الا في لهيب الازمات ومناخها الخصب .**

شؤون محلية

# أساطير الدولة «لتلبية حاجات الجنوب»


السيد موسى الصدر

موريس الجميل

**كان القصف الاسرائيلي لقرى الجنوب وما نتج عنه من قتل وتدمير ونزوح كشف فرصة تكشف — فيما تكشف — حقيقة الادوار التي يلعبها السادة السياسيون في هذا البلد ، والوضع التاريخي الذي تحاول هذه الادوار أن تسدل عليه ستارا من التزييف من خلال كل الاقنعة التي يلبسها الممثلون ، وكل الاحداث التي كانت ، حتى فترة قريبة ، تتسق لتؤلف رغم تباينها اغنيات الوطنية والديمقراطية والمصلحة العامة... كان هذا الاتساق بين الادوار والاصوات يفتقد الى عنصر يجعل من الاتساق نفسه عاملا مفجرا ويفسح المجال امام حقيقة النشاز المتخفي وراء الاقنعة والاصوات. حتى اذا توفر هذا العنصر ، راينا — كما في جلسة مجلس النواب ٢٦ ايار — كل يقرع على طبل او ينفخ في مزمار وقد تحرر من الكوابح والضوابط التي يفرضها عليه وضع دقيق التوازن املى عليه تمثيل دور لم يعتد على صعوبته.**

لم يعد بطرس الجميل مضطرا للجوء «الى التلميح الخجول » بل انتقل الى « التصريح الشجاع » في نداء اطلقه للخروج من الجبن الى الاستبسال ، وها هو يرفض ، بشجاعة ، انطلاق العمل الفدائي من الاراضي اللبنانية، كما يرفض اعماله التبشيرية والخروجه على السلطة اللبنانية » . ولم يعد كميل شمعون يدرب الميليشيا سرا وبحيطة بل انه يجمع افرادها ويخطبهم حماسا وتنشر الصحف خطابه . والهدف واضح ومحدد . اعداد العدة لمواجهة قوى وطنية داخلية قد تقف الى جانب المقاومة حين تحاول السلطة ضربها ( النهار ٩ حزيران ) ونواب الجنوب اياهم خرجوا عن خجلهم فتلقوا برحابة صدر مذكرة الجميل التي وصفت بانها « تعبر عن وجهات النظر التي ابديت في اجتماعات الحازمية » حيث نالت ولا شك بركة السيد الصدر .

### من جلسة الجنوب في البرلمان

انتظر المجلس النيابي حتى يوم الثلاثاء ٢٦ ايار حتى التام شمل واحد وخمسين من نوابه . بينما لم يثر مصير عشرات الالوف من الجنوبيين الذين تهدمت بيوتهم وفقدوا ابناءهم واخوانهم تحت وطأة القنابل الاسرائيلية ، اهتمام من تبقى من السادة النواب . والسبب واضح . فحتى الذين اتوا الى المجلس لم يكن يدفعهم على الاطلاق اهتمام بمصير الجنوب وابنائه . ورغم أن الصحف قد ذكرت أن الجلسة مخصصة لمناقشة الوضع في الجنوب ، ورغم انها انتهت الى قانون يقضي باعتماد ٣٠ مليون ليرة « لتلبية حاجات الجنوب » فان نظرة قريبة على ما دار في الجلسة وعلى الشكل الذي تمت به الموافقة على المشروع تظهر أن الجلسة ذاتها كانت مجالا للبوح بمكنونات الصدور التي كبتتها ظروف حكمت الوضع اللبناني منذ ٢٣ نيسان الماضي حتى البارحة والتي جاء القصف الاسرائيلي الاخير مفجرا لها . بعض النماذج : جان عزيز يهدد بسحب الثقة من الحكومة لتاليف حكومة قادرة على.. « فرض وجود الدولة في لبنان خاصة في الجنوب » . علي ماضي « نحن مع اتفاق القاهرة لكننا لا نوافق على خراب الجنوب » . تقي الدين : « اما أن نفقد السلطة ولا نسال فليسمح لنا أن نقول أن هذه الروح ليست من روح اتفاق القاهرة » . كامل الاسعد : « ان اتفاق القاهرة أعطى الفدائيين حقوقا لم يكونوا يحلمون بها » . سعيد فواز « ان اهالي الجنوب لا يستطيعون تحمل مسؤولية اتفاق القاهرة » ، ثم يضيف ما استقبله السادة بالتصفيق « ولا يقبلون ان يكونوا لاجئين فيصبحون فدائيين وتضطر الحكومة الى عقد اتفاق معهم . » ... ويتساءل الاب الجليل « عما اذا كان اضراب الثلاثاء تاييدا للعمل الفدائي أم احتجاجا عليه » ويوضح « ان السبب في كل ما حدث هو وجود الفدائيين واتفاق القاهرة » . بعد أن تعب الحاضرون رفع حماده الجلسة « للراحة » ربع ساعة قالوا بها تمتد الى ساعة وربع ، كان القيمون يبحثون خلالها اجدى الوسائل لتمرير مشروع قانون برصد ٦٠ مليون للجيش ، الخ ... وعندما طرح مشروع الثلاثين مليونا من اجل الجنوب ، وكان كل من الحاضرين ينظر الى المشروع المطروح من الزاوية التي لا يستطيع أن ينظر الا منها . فيعارض اده مقترحا برصد ٥ ملايين فقط خشية ان تذهب بعض هذه الملايين الى جيوب بعض الاداريين الشهابيين. ولا يهتم سلام سواء رصدت ٥ ملايين أم « مئات الملايين » ، لانه لا يرى الموضوع هنا بل يراه في « أن المكتب الثاني يحاول أن يدق اسفينا لشق الشعب اللبناني » . واخرون لا يعيرون لا الرقم المرصود ولا تفاصيل المشروع اي بادرة وعي لانهم منشغلون بكيفية افشال مشروع الـ ٦٠ مليونا للجيش بينما يعمل اخرون على تمريره وسط الزحام ..واخيرون يوجهون البحث نحو اعادة النظر في اتفاق القاهرة .. ولي لفت الانتباه ( المشدود دائما) الى خطر الفدائيين على السلامة والسيادة .. بينما تمرح الدوريات الاسرائيلية على مشارف قرى الجنوب دون أن تشكل خرقا لقلامة ظفر من السيادة ...

في هذا الجو البابلي الذي يغني فيه كل على ليلاه ( دون أن يخلو ذلك من انفعال وحدة وصراخ ) جرى التصويت بسرعة على المشروع الذي اعد ساعة الخلوة . ( الصحف تقول « وسط الضجة والفوضى جرى التصويت دون أن يفهم احد على ماذا جرى التصويت » ) .

### مشروع الثلاثين مليون ..

**ان مشروع الثلاثين مليونا لا يعدو كونه حلقة في سلسلة الاجراءات التي عمدت السلطة الى اتخاذها لامتصاص النقمة الجماهيرية على اثر القصف والنزوح .**

فالدعوة الى الاضراب التي وجهها الصدر لاقت كل التجاوب من احزاب وفئات معظمها كان حتى يوم الدعوة ابعد الناس عن الاهتمام بالجنوب ومشاكله ، ولم يسمع احد بتحركها طيلة فترة الانتفاضات الداخلية خلال العامين الماضيين ( جميع الاتحادات والنقابات التي دعت الى الاضراب ) كما أن فئات اخرى عرفت بمواقفها العدائية للمقاومة الفلسطينية حرصت كل الحرص على انجاح الاضراب ( الكتائب ، المكتب الثاني ، الرابطة المارونية .. ) . لذا لا نعجب اذا كانت التهديدات اللفظية التي اطلقها موسى الصدر من على شرفة بيت الطائفة الشيعية في الحازمية ( « اعتماد الطرق السلبية ، القيام بالتظاهرات الصاخبة ، الشروع في احتلال المنازل والقصور » ) تنقلب قبل يوم من موعد تنفيذها الى دعوة لتهدئة الخواطر : فبعد أن ينوه الامام « بالخطوات الايجابية » التي اتخذتها السلطة وعلى راسها مشروع الثلاثين مليونا يصف هذه الخطوات بانها « بادرة خير » ويدعو الى « التريث حتى يوم الاربعاء ٣ حزيران حيث اجتماع مجلس الوزراء لاقرار هذه المشاريع وتنفيذها » كما أنه لا ينسى أن يذكر الجنوبيين « باننا لسنا في صدد خلق المشاكل لوطننا العزيز الذي هو في أمس الحاجة الى الاستقرار » . « فلننتظر يوم الاربعاء ولنتفاءل بتحميل المسؤولين مسؤولياتهم في هذه الظروف التي يناشدهم فيها الوطن والتاريخ ويطالبهم الله باداء الامانة في خدمة خلقه » .

### مجلس الجنوب

نص قانون الـ ٣٠ مليونا على أن للحكومة « صلاحية تعيين مجلس خاص خلال عشرة ايام من تاريخه يتولى تنفيذ غايات هذا القانون » . أما الغايات التي يفصح عنها القانون ( سوف نرى تلك التي لا يفصح عنها) فانها « تلبية حاجات منطقة الجنوب وتوفير اسباب السلامة والطمأنينة لها » . كل ذلك بثلاثين مليونا . ترى الم ترصد الدولة عام ١٩٦٠ حوالي الـ ٢٠٠ مليونا لنفس الغاية في نطاق تنمية المناطق المتخلفة ؟ واذا كانت تسمى اليوم بالاظافر والاسنان لاقرار مشروع الـ ٦٠ مليونا للجيش فاين طارت الـ ٨٠٠ مليونا التي رصدت لوزارة الدفاع منذ مدة لا تتعدى عام ١٩٦٤ ؟ لكن التساؤل الساذج لا يعفي من بعض التوضيح الذي يكشف من « الغايات » ما لا ينص عليه القانون .

الف مجلس الوزراء في جلسة ٣ حزيران « مجلسا للجنوب » برئاسة وزير التصميم موريس الجميل وعضوية ثمانية . ثم ما لبث الوزير أن وزع المهام على اعضاء المجلس وعرض برنامجا باعماله . ( النهار ٧ حزيران). ويؤكد رئيس المجلس أن جميع الاحتياطات لتنفيذ هذا البرنامج « متخذة لتامين الخدمات على أعلى مستوى وليس « من قريبو » ».وأن بعض نواحي البرنامج يستند الى ترتيبات واقعية وموضوعية اقتبسها من سويسرا . ويخلص الى القول بانه « كما انتهت انكلترا والمانيا بعد تدميرهما الى اعلى مرتبة يضرب بها المثل ، يجب ان نحث اللبناني والجنوبي بنوع خاص على اقتباس هذه الرؤيا وخلق رجل عمل ناشط ومبدع من المنكوب النازح » .

والواقع أن البرنامج ليس « من قريبو » بل انه يقرب ان يكون ( في حدود لفظية ) برنامج عمل لحزب يساري . فهو يطمح في ما يسميه « الامور الملحة » الى معالجة « القضايا الانسانية » ( تطبيب ، غذاء ، كساء ، اسكان، ايتام ) و « الامور المستعجلة » ( ارجاع النازحين ، بناء الملاجىء الخاصة والعامة ، تامين الدفاع الوقائي ، تحصين ، تدريب ، تسليح ) . كل هذا بثلاثين مليونا . ناهيك بالامور « القريبة والمتوسطة والطويلة الامد — القضايا الاقتصادية والاجتماعية » ( التجهيزات الركيزية — المشاريع الزراعية الشاملة ، المشاريع الصناعية الخ ... ) كل ذلك بثلاثين مليونا ! لن يصدق عاقل بان هذا المشروع ، بهذه الاموال ، وبهذا المجلس وعلى رأسه هذا الرئيس ، وفي ظل هذا الحكم سوف ينقل الجنوب « من سباته الاقتصادي الطويل الى المعاصرة » ( كما يقول البرنامج) واذن ؟ فلننظر من قرب :

١ — في مستهل عرضه لاعمال « مجلس الجنوب » شدد موريس الجميل على : « ان الوضع العام في الجنوب ينقسم شقين واضحين: الاول سياسي وتترتب عليه نتائج الشق الثاني الذي هو الشق التصميمي . » هذا الشق هو موقف السلطة من الفدائيين . فاذا

## تابع — اساطير الدولة «لتلبية حاجات الجنوب»

لم يتمكن الوضع الاجتماعي بمجمله (والجنوبيون معنيون قبل غيرهم من وضع حد لنشاط الفدائيين فانه « يخشى أن تذهب سدى الاعمال والجهود والاموال ... » « فاذا فرشت بيوت الاهالي من ذهب فهم غير مستعدين للبقاء في بيوتهم او الرجوع اليها اذا لم يطمئنوا الى البقاء والرجوع .. لذلك كانت معالجة موضوع النزوح مرتبطة بالطمانينة لان هذه النقطة اكثر النقاط حساسية في الشق السياسي . » اذن فالاندفاع والغيرة اللتان تظهرهما السلطة اليوم لهما ثمن . وهذا الثمن سياسي تبذل في سبيل تنفيذه ( الاصح ترصد لفظيا ) بعض الاموال . هذا الثمن هو فصم العلاقة التي بدأت تقوم بين المقاومة والجنوبيين . علاقات من شأنها أن تهدد ، اذا نمت ، سلطة الدولة ورجالها وعملاءها وسلطة رجال الدين (1) والاقطاع السياسي وسائر الاذناب والطغاة الذين استنزفوا خيرات الجنوب طيلة عشرين عاما وكبتوا حرية اهله وداسوا كرامتهم .

والواقع أن المعركة سياسية منذ البدء . فخطة اسرائيل التي بدأت تنفيذها منذ شهور تقتضي اخلاء الجنوب اولا من الجيش اللبناني ( وهذا تم بسرعة ومنذ زمن ) ثم اخلاءه من السكان بواسطة الارهاب والقصف ( وهذا ما تم في المدة الاخيرة بنسبة كبيرة ) لكي يتسنى عزل الفدائيين وضربهم دون كبير احراج . وكل العمليات العسكرية التي قامت بها اسرائيل مؤخرا انما تخدم بالذات هذه الغاية السياسية. بل أنها تخدم في نفس الوقت غايتين سياسيتين : الاولى هي التي ذكرنا، والثانية تمكين السلطة اللبنانية واستعادة نفوذها وهيمنتها لدى الجنوبيين انفسهم . اذ تصور لهم أنها المهتمة بشؤونهم ، القلقة على مصيرهم ، الساهرة على تحقيق المشاريع لاعادتهم مطمئنين الى أرضهم . كل ذلك بشرط بسيط : دعونا والفدائيين فهم سبب العلة (2). لا نعجب اذن اذا سمعنا الحملة على اتفاق القاهرة تنطلق من جديد وبحدة . ولا نعجب اذا علمنا أن نواب الجنوب يوافقون على مذكرة رئيس حزب الكتائب اثناء اجتماعهم بموسى الصدر في بيت الطائفة . ثم نرى كل هؤلاء ، نواب الجنوب ووزراء الجنوب والرؤساء الروحيين لمختلف الطوائف يجتمعون في بيت الطائفة الشيعية اياه لكي يصدروا بيانا طلبوا فيه من الفدائيين ( بلغة بطرس الجميل ) « أن يراعوا مصلحة البلد الذي فتح لهم ذراعيه ثم اصبح منطلقا للفداء » . ان هذه الحملة ، ومنها مشروع الثلاثين مليونا، انما تبتغي غاية محددة : تعزيز سلطة الدولة على الجنوب من جديد باستعادة ولاء الجنوبيين لها وابعادهم عن دعم المقاومة الفلسطينية .

2 — لكن المرء اذا ترك المشروع والبرنامج بما هما حبر على ورق ، وعكف ينظر في امكانيات تحقيقهما وصل الى نتائج تجعله ياسف على كل ذرة من أمل يعلقها عليهما . فالقانون ينص على تخصيص مبلغ « حده الاقصى 30 مليون ليرة تصرف تباعا ... » ليس الا . كما أنه يحدد مصدر الاموال « من بنود موازنة 1970 المختصة بالنفقات . » يذكرنا ذلك بالاستاذ الذي سأل تلميذه : ما هي القارات الخمس ؟ فكان جواب التلميذ ( الذي لم يكن يعرف منها سوى اثنتين ) : القارات الاربعة ثلاثة اسيا وافريقيا . فمن المعروف أن الخزينة في ازمة خانقة . وان الموازنة لا تملك شروى نقير . هذا بالاضافة الى أن رقم الـ 30 مليونا هو الحد الاقصى وان الحد الادنى لن يصرف حالا بل تباعا .. هذا ما حمل الذين وافقوا على المشروع انفسهم على أن ينظروا في الايام القلائل التي تلت الموافقة الى الهوة القائمة بين « النص القانوني والحملة الرسمية » التي عقبته . بينما تنشر الصحف كلاما عن « الحد الادنى من الحقيقة في معرض شرح الوقائع للمواطنين » ( 29 أيار ) ويجتمع وزراء الجنوب ونوابه اياهم مع رجال الدين ليصدروا بيانا « يشكك في التدابير الحكومية التي اتخذت لمساعدة ابناء الجنوب وحمايتهم» ( النهار 3 حزيران ) كما يذكر البيان أن ما رصد حتى الان من أموال لا يتعدى مليوني ليرة وضعت بتصرف اللجنة المركزية « ولا نعرف اذا كانت تسلمتها أم لا » ( نفس المصدر ) . على هذا نستطيع القول أن ما شرع الان بتنفيذه لا يشكل الا عملية جس نبض ، اختبارا اوليا لمدى قدرة حفنة من الاموال ( تقدم كمعونات نقدية لاشخاص معنيين ) على شراء ضمير الجنوبيين الوطني .

3 — وقد يقول قائل أن السلطة قد تستطيع في النهاية توفير المال ( قد تستعطي مثلا امراء البترول أو غيرهم اذا وجدت أن ذلك يؤدي الى تحقيق الغاية السياسية المنشودة ) . لكن السؤال يبقى قائما : الى أي حد تستطيع « هذه » الدولة وتريد فعلا أن تنفذ برنامجا كهذا البرنامج ؟ ففي البرنامج كلام عن تدريب وتسليح . هل يمكن لعاقل أن يتصور أن سلطة مستغلة قد تتجرأ على وضع السلاح في يد شعب ينوء منذ عشرين عاما تحت وطأة استغلالها ؟

وفي البرنامج كلام عن مشاريع صناعية ومشاريع زراعية شاملة وتجهيزات ركيزية . علما بأن الدولة تفتقد لاي تخطيط سابق او لاحق في هذا الاتجاه ، فانها تفتقد لكل الكفاءات والتجهيزات التي تمكن من القيام بهذا العمل . ان محاولة تنفيذ مشروع كهذا يعني ببساطة أن تتحول « هذه » « الدولة » بقدرة قادر من مزرعة يقوم 70 بالمائة من اقتصادها على الخدمات والسمسرة لبضائع السوق الرأسمالية ، الى دولة تهتم بشؤون القطاعات المنتجة وصناعة وزراعة .

مرة اخرى : كل ذلك بثلاثين مليونا . وفي ظل اشخاص كشارل حلو وموريس وبطرس الجميل ، ناهيك بعلي ماضي والاخرين . هكذا تتقلص كل المضامين اللفظية العريضة التي يتضمنها البرنامج لكي تتحول على لسان اقل اشخاص النظام رجعية الى اقتراحات «باعانات خاصة » تدفع للجنوبيين النازحين « كمساعدة شهرية » و « مضاعفة رخص زراعة التبغ » وتتحول المشاريع الصناعية الى « مساعدات واعمال عمرانية كـ ... حفر الابار مثلا » و « باعمار البيوت المتهدمة سريعا وهذا عمل يقوم به الجيش اللبناني ... » و « قيام بلديات موفورة الدخل بمساعدة بلديات قرى الحدود » الخ .. ( اقتراحات جنبلاط — الصحف 29 ايار 70 ) .

**هكذا تتضح لنا المشاريع والبرامج الفخمة على حقيقتها : محاولات يائسة لشراء ضمائر الجنوبيين الوطنيين بدريهمات قليلة تظن السلطة انها تستطيع بواسطتها أن تعزل المقاومة عن الجنوبيين الشرفاء بينما تبارك وجود المعتدين الصهاينة في مشارف قرى الجنوب ..**

1 — في خطاب موسى الصدر بالجامعة الاميركية قال « لقد شتم النازحون الجنوبيون المشايخ الذين جاءوا لتهدئتهم . لذلك قررنا الخطوات التي قررناها » ( الصحف 27 أيار )

2 — يحرص احد النواب ، في بلدة الطيرة — قضاء بنت جبيل ، على الاتصال بالاهالي النازحين يعدهم ( وهو يملس على ذقنه ) بأنه يضمن لهم عن يقين عدم ازعاج اسرائيل لهم شرط أن لا يتعاطوا مع الفدائيين وأن يقطعوا صلاتهم بـ « هالكم شيوعي » !



الحركة النقابية

# إنتساب الاتحادات التسعة للإتحاد العمّالي العام

## والشكل الجديد لهيمنة السلطة على الحركة النقابيّة

**في الاول من ايار الماضي ، وقف غبريال خوري على منبر الاونسكو ليزف للناس « بشرى تاريخية ومهمة في حقل النقابات والعمل ، بشرى توحيد كلمة العمال ووحدة صفوف النقابات العمالية . فقد أصبح الاتحاد العمالي العام ممثلا لجميع النقابات العمالية وللعمال في لبنان » .**

هذا الحدث ، الذي لم يكن بالمفاجأة بالنسبة للمراقب ( اذ أن « بشائر » عديدة كانت قد انبأت بقرب ولادته ) ليس في حقيقته ، كما سنبين ، سوى خاتمة وحسب لاكثر من تحول ونتيجة لاكثر من نقطة التقاء كانت الحركة النقابية ، بموقعها داخل السياسة الرسمية للدولة ، قد بدأت تفصح عنها وتبلورها منذ بداية عهد شارل حلو ، وهي تحولات لا ترتبط كما يزعم الحزب الشيوعي اللبناني لا من قريب ولا من بعيد « بالتطور الذي لحق بنضال الطبقة العاملة » و « بتحقيق وحدة عمالية صحيحة في اطار هيكلية نقابية متطورة» ... الخ ، بل هي ترتبط في نهاية المطاف وبصورة وثيقة بظواهر رئيسية ثلاث :

1 — استقرار السياسة الرسمية للدولة على قاعدة ايديولوجية — سياسية تملك حدا من التأثير وتملك الى جانب ذلك وسائل التدخل الكافية لفرض احكامها ومقاييسها .

2 — تعفن الاقطاع النقابي اليميني .

3 — ازمة الاقطاع النقابي اليساري ( الاتحاد الوطني ) ..

ان تضافر هذه التحولات هو فقط الذي يفسر هذه « الوحدة » غير المشرفة على الاطلاق بين كاسري اضرابات محترفين وعملاء اجهزة وتلامذة للملحقين العماليين في السفارتين الاميركية والالمانية الغربية وبين « القادة المجربين » للاتحاد الوطني « اليساري » ، الذين يتذكرون ولا شك أن شركاء « وحدة » اليوم هم الذين كانوا سيف السلطة وأصحاب الاعمال الذي مزق الحركة النقابية المجيدة في الخمسينات الى اشلاء مبعثرة ، وانهم هم أنفسهم من وصفهم هؤلاء القادة قبل سنوات بخونة العمال وعملاء السفارات الخ ... بيد أن ذكرى امور كهذه اصبحت اليوم شبحا يعكر صفو ضمائر قادة الاتحاد الوطني . وهؤلاء اذ يؤمنون بشيمة الصفح والمغفرة يقبلون « توبة » غبريال خوري وحسين علي حسين واضرابهما ويدفنون الخلافات والاتهامات ، ليبادلهم هؤلاء بقبول التوبة ايضا . فيتمخض هذا المشهد المؤثر عن وحدة للعمال تزف بشرى اليهم بمناسبة عيد نضالهم واستشهادهم في سبيل المبادىء ، لا من على منبر الاونيسكو وبحضور وزير العمل فحسب بل من على صفحات « الاخبار » والثقافة الوطنية وبحماس اكبر !.

يقول الياس الهبر : « وعلى هذا الاساس تبلور الحوار بين العديد من النقابيين .. بعد نيسان الماضي..بقيام المجلس الاعلى للاتحادات النقابية في لبنان » .

( في تصريح للاخبار عدد 3 ايار 1970 )

### اولا : مظاهر التحول في سياسة الدولة :

عندما بدأ النظام اللبناني هجومه على الحركة النقابية الاولى التي ترعرعت في الاربعينات كان الخط الاساسي لهذا الهجوم هو تمزيقه وحدة هذه الحركة التي كانت يومها بقيادة يسارية غالبة وتفتيت قواعدها ، تمثل هذا الخط بشق الاتحاد العام — وكان يومها برئاسة النقابي الشيوعي مصطفى العريس — عن طريق شراء بعض الزعامات النقابية الناشئة يومذاك ، ( غبريال خوري ، حسين علي حسين .. ) ودفعهم لطلب الترخيص باتحادات فئوية كانت تمنح الترخيص فورا ..

ومن جانب اخر عمدت السلطة الى تأسيس نقابات كثيرة كانت في بادىء الامر تمثل فئات هامشية ( عمال ومستخدمي العطارة ، عمال محركات السينما ، مالكي السيارات الخصوصية .. عمال محلات الحلويات.. ) ثم الفئات التي افرزها توسع قطاع الخدمات بصورة خاصة ( نقابات التجارة والمصارف ومختلف نشاطات الخدمات ... ) وهكذا تم اغراق النوى النقابية الصلبة التي كانت قد حطمت بشراسة ببحر من النقابات الصغيرة التي يسهل تحريكها ، ونشأت على هذه القاعدة المتنافرة عدة اتحادات وصلت في ايام شارل حلو الى التسعة .

في هذه المرحلة كانت وسائل السلطة في التحكم بالحركة النقابية لا تتجاوز وسائل اذكاء التناقضات الشخصية بين الزعامات الناشئة وجعل وزارة العمل واجهزة الدولة حكما وعامل ضبط للصراعات مع ما يتبع ذلك من شراء مباشر للنقابيين ، وتأمين المنافع لهم بمعونة تقدمها السفارتين الاميركية والالمانية الغربية بشكل خاص اللتين افردتا للحركات العمالية جانبا مهما من نشاطهما ، فافتتحتا مراكز التدريب وعينتا الملحقين العماليين ونظمتا الرحلات الى الولايات المتحدة والمانيا الغربية ، كما أن الاخيرة تصدر عن طريق الملحق العمالي مجلة نقابية شهرية اسمها « الاعلام » بينما تكتفي الاولى بتمويل « العواصف » وتزويدها بالاخبار عن « فظائع الفيتكونغ والعلاقات القوية بين العدو الاسرائيلي والدول الشيوعية » . لكن سرعان ما تبين أن لهذا الخط في العلاقة مع الاقطاع النقابي تناقضاته ومخاطره ، فالصراعات المحتدمة بين رؤوس الاتحادات كانت تدفع ببعضها الى اثارة المتاعب في وجه الدولة وتبني بعض الاضرابات بقوة ( لفظية او فعلية) سعيا وراء كسب هذه النقابة او تلك وتشليحها « للخصم » ، او خدمة لاحد اجنحة التحالف الحاكم ( الحلف والنهج ) في صراعه مع الجناح الاخر ، وقد نشأ عن هذا الوضع صعوبة كبرى في الامساك بخيوط الوضع النقابي والتحكم باتجاهاته في اطار المصالح المباشرة للنظام ، بالاضافة الى ذلك كان هذا النمط من التعامل مع الاقطاع النقابي يكشف عن ثغرة مهمة تتناول الوسائل الايديولوجية والتشريعية التي تجعل من السيطرة على الحركة النقابية اكثر ثباتا وتماسكا .

هذه الثغرة غدت منذ بداية الستينات موضع الاهتمام الرئيسي للسلطة ، وليس ذلك بمستغرب ، ذلك أن ميدان « العمل » هو بتعبير ادق الساحة الاساسية للتناقضات الداخلية التي يولدها الاستغلال الرأسمالي ونمط انتاج الخدمات خلال توسعه أم خلال ما يلحق به من انتكاسات .

ولقد تصدت الادارة اللبنانية لهذه المهمة بدءا بالعهد الشهابي وحتى اليوم في محاولة لصياغة قاعدة ايديولوجية وتشريعية تساعد في فرض هيمنة الدولة على ميدان الصراعات هذا . واذا كان هذا المقال لا يتسع لتحليل مفصل لعناصر هذه الايديولوجية فان بامكاننا مع ذلك الاشارة الى مرتكزها الرئيسي : التحكيم .. وخلفيته الضرورية « الحوار الثلاثي » بين الدولة واصحاب الاعمال والعمال ، اي اخضاع كل الصراعات بين المصالح المتناقضة لتحكيم الادارة بوصفها وسيطا بالضرورة بين الفئات المستغلة ( بالكسر ) والفئات المستغلة ( العمال والاجراء ) ..

ولقد وجد هذا الاتجاه دعامته التشريعية في قانون الوساطة والتحكيم الشهابي ، الذي جعل من هذا التوسط الاداري أمرا ملزما . وهو اتجاه تلقفه الحزب الشيوعي بالقبول التام وعبر عن هذا القبول في اكثر من مناسبة على لسان قادة الاتحاد الوطني وعلى الاخص الياس الهبر الذي تمنى في ندوة عقدت في وزارة العمل « أن تبقى الدولة حكما كي تنمو وتزدهر الحركة النقابية » .

( راجع المجلة الاجتماعية اعداد 1968)

الا ان اي عمل بالاتجاه الجديد لم يكن ممكنا في ظروف الصراعات الناشبة بين اطراف الحركة النقابية ورؤوسها . وهذا أمر سرعان ما بدا واضحا للسلطة . ان الانتقال من صعيد السيطرة الادارية والقمع العاري الى صعيد السيطرة المقنعة بمقاييس ومفاهيم مستقرة يقتضي وسيطا ، هذا الوسيط هو الحركة النقابية « الموحدة » ، ان توحيد الحركة النقابية أمر لا غنى عنه بالنسبة للدولة من اجل تكريس هيمنة الايديولوجية السائدة على الوسط العمالي وادخال النضالات العمالية في اطار المصالح المسيطرة .

بعض القادة النقابيين بينهم غبريال خوري

ان الحركة النقابية « الموحدة » تستطيع بذلك أن تلعب دورها كوسيلة لربط الجماهير العمالية بعجلة النظام وبمبدأ التحكيم في اطار المصالح السائدة .

يقول عباس فرحات المدير العام لوزارة العمل :

« ان أية هيكلية نقابية تتأسس في المستقبل لن تكون بأي حال من الاحوال مصيدة تتصيد فيها الحركة النقابية مكاسبها اصطيادا تحت تأثير استغلال الظروف الاستثنائية ، وانما تكون ، بما تتصف به من روح عائلية ، سياجا يحمي مصالح وطنها المرئيسية قبل حماية مصالحها الخاصة » .

( المجلة الاجتماعية — عدد أيار 1970 — ص 25 )

هذا ما يفسر بوضوح انتقال الدولة من سياسة التمزيق الى سياسة الجمع والتوحيد، كيف شرعت الدولة بتنفيذ ذلك ؟ كان الخط الاساسي الذي نفذته الادارة هو تكريس مناطق نفوذ رؤوس الاقطاع النقابي والتدخل لحسم الخلافات التي قد تنشب بينهم احيانا . تم ذلك عبر الشكل الانتقالي الذي مهد لانتساب الاتحادات التسعة للاتحاد العمالي العام : المجلس الاعلى للاتحادات العمالية الذي بذلت وزارة العمل جهودا كبيرة لانشائه كخطوة اولى باتجاه « التوحيد » .. ولا يعني ذلك أن الصراعات قد زالت من جذورها بقدر ما يعني أنها غدت محصورة الاثر وممكنة الحل في اطار التحكيم الاداري لوزارة العمل التي تمسك الان بمقاليد الحركة النقابية كلها .

بالاضافة الى ذلك كان التوحيد يفترض توفر قاسم مشترك بين مختلف اطراف الاقطاع النقابي ، وهذا القاسم لم يكن بالطبع مصالح النضال العمالي كما تزيف جريدة « الاخبار » بل كان في امرين :

اولا : موافقة رؤوس الاقطاع النقابي على « التوزيع » الحالي لمناطق النفوذ ( مؤقتا على الاقل ) واعلان معاهدة « عدم تدخل في الشؤون الداخلية » من قبل كل طرف تجاه الاخر .

ثانيا : الموافقة على المبادىء والقواعد التي تحكم سير النضال النقابي كما وضعتها الدولة منذ العهد الشهابي والالتزام الجماعي بها .

هذه هي القواعد التي خضع لها كل اطراف الاقطاع النقابي كشرط وحيد للتوحيد ، وهي قواعد فرضها ، كما اتضح ، تعفن اليمين النقابي وتفاقم اثر هذا الانحطاط على دور القادة النقابيين بين العمال ( دور الطابور الخامس ) .

وهذه القواعد بالذات هي ما خضع له الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين الذي يسيطر عليه الحزب الشيوعي اللبناني بانتسابه لاتحاد غبريال خوري . فهناك من ناحية السكوت المطبق الذي يمارسه الحزب وجريدته وصحافته العمالية منذ سنوات عن « الخونة عملاء السفارات » والعلاقات الودية التي تربط ما بين الياس الهبر وصحبه وما بين رؤوس النقابات الرجعية اليمينية ووزارة العمل . ثم هناك قبول الشيوعيين دون أدنى تحفظ بمبدأ التحكيم وبكل القواعد التي فرضتها الادارة على العمل النقابي .

### ما الذي دفع بالاتحاد «اليساري» الى هذا الدرك ؟

هناك اولا هامشية الفئات التي يمثلها الاتحاد الوطني ، طابعها الحرفي الساحق ( عمال الاحذية ، النجارة ، الليسترو ، المطاعم والملاهي ، البناء .. ) وتبعثرها المهني مما جعلها فئات ثانوية تماما في النضال النقابي .. ( ليس صدفة أن النقابات التي تنتمي الى الاتحاد « اليساري » لم تشهد أي تحرك فعلي منذ قيامها ) .

هذا الوضع ادى من جهة الى ازمة انحطاط في اوساط هذه النقابات لم يجد علاجه الا في الانصياع لنمط العلاقات التي تسود الحركة النقابية : تقديم المنافع المباشرة للعمال ، الاهتمام بقضاياهم المعالقة في دوائر الدولة او دوائر الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ، المساعدة في ايجاد الاعمال للعاطلين عن العمل ... الخ .. ( هذا ما يفسر مثلا اهمية الياس الهبر الذي يملك مطاعم ثلاثة يشغل فيها عشرات العمال ) .

لذلك ، ومطمئنا الى انعدام أي تطلب فعلي لقاعدته العمالية ولقناعتها بنوع التمثيل الذي يمارسه ازاء مصالحها العاجلة والفردية ، بدأ الحزب الشيوعي والاتحاد الذي يسيطر عليه في الدخول الى رحاب الساحة النقابية التي وجد فيها حلا لازمته الخاصة ومجالا للحفاظ على بقايا لافتة عمالية ما فتئت في تقلص وانحلال .

ولا شك أن العوامل المحركة لاتجاه الاتحاد الوطني الجديد لا تقف عند هذا الحد ، فهناك الشرط السياسي الذي يجد مكانه في خط الحزب الشيوعي اللبناني ، وان كان تأثيره المباشر نسبي ومحدود ، ونقول نسبي ومحدود لان تبلور الموقف السياسي للحزب الشيوعي انما كان يتبع بالمقابل الحاجات المباشرة للحفاظ على قاعدته العمالية وعلى مكانة القادة النقابيين الذين يشكلون واجهته العمالية في المحافل والمهرجانات والذين كانوا قد اندمجوا تماما ، لاسباب ذكرناها ، في البنية النقابية القائمة والقواعد التي تحكمها .

هذا ما يجعل قادة النقابات «الشيوعيين» ينظرون الى الوحدة بنفس المنظار الذي يراها به غبريال خوري واضرابه ، أي باعتبارها ردا على « التفسخ » وعلى التركيب المهني غير المتجانس للاتحادات الحالية .. مكررين السؤال الغبي التالي : ترى لو كانت هذه الحركة النقابية موحدة أما كان بالامكان تحقيق المكاسب الكبرى للطبقة العاملة ولعب دور رئيسي في القضايا والمطالب الاقتصادية والسياسية والوطنية التي تواجهها بلادنا » .

( راجع مقال نقولا اللحام — الاخبار — اول اذار 1970 ) .

وكأن الحركة « المتفسخة » الحالية يكفيها أن تجمع اجزاءها ورؤوسها حتى ينقلب الضعف الى قوة . وليس في هذا القول عجب .. فالحزب الشيوعي كما قلنا يعترف بشرعية القيادات الحالية « بغض النظر عن الميول والانتماءات » ( الياس الهبر — الاخبار — 3 ايار 1970 ) غافلا عن كشف هذه « الميول والانتماءات » وطبيعتها واثرها على نضال الجماهير العمالية، متجاهلا طبيعة هذه القيادات ودورها الخائن الذي ما فتئت تلعبه منذ الخمسينات في كسر نضالات الجماهير العمالية وتنفيذ اغراض السلطة بين العمال .

### ثانيا : حدود الهيمنة الجديدة للدولة :

اذا كان انتساب الاتحادات التسعة للاتحاد العمالي العام خطوة جديدة في طريق احكام السيطرة على ميدان يتعلق باستقراره جانب هام من جوانب استقرار الاستغلال الرأسمالي في لبنان ، فان مما لا بد منه أن نبين الى أي حد تستطيع مثل هذه السياسة أن تفعل في اتجاهات الصراع بين جماهير الاجراء والعمال وبين اصحاب الاعمال والدولة ، وما هي المهام التي تظل حيز جهد اليسار اللبناني الحقيقي بين صفوف العمال .

ان أول ما يشكل حدود السياسة الجديدة للدولة هو هزال التمثيل الحالي للاتحادات النقابية وتفكك علاقاتها بالاوساط التي تستند اليها ( عدد المنتسبين الى النقابات يوازي نسبة 25 بالمائة فقط من العمال ) أما العامل الرئيسي الذي يشكل عقبة اساسية أمام هذه السياسة فهو وجود قاعدة التحرك الفعلية خارج نطاق تأثير ونفوذ القيادات النقابية الحالية وبالتحديد في نطاق القطاع المرتبط بشكل او باخر بالدولة مباشرة والتي تشكل الدولة بالنسبة له دون مواربة مصب المطالبة والخصم المباشر الذي لا يمكنه لعب دور الوسيط . ويكفي أن نذكر سلسلة الاضرابات التي قامت منذ سنة فقط لكي نتبين مدى اهمية هذه الظاهرة ( مياومو وزارات الدولة ، المعلمون الرسميون ، معلمو المدارس الخاصة ، المفتشون التربويون ، مستخدمو التلكس في الراديو اوريان ، رجال

— البقية على الصفحة — 15 —

# ثورة ظفار

برامج التثقيف عامل اساسي لخلق المقاتل الثوري ..

# في الذكرى الخامسة للثورة المسلحة في الخليج العربي المحتل

## في ٩ حزيران "يونيو" ١٩٦٥ إنطلقت الرصاصات الاولى للثورة

★ الثورة الشعبية المسلحة في الخليج العربي تدخل عامها السادس محققة المزيد من الانتصارات العسكرية والسياسية والاجتماعية ..

★ الامبريالية الاميركية العدو الاول للشعوب الفقيرة توجه عملاءها في طهران والرياض للتآمر والقضاء على طموحات شعبنا العادلة .

★ الاستعمار البريطاني يدفع عملائه الشيوخ والسلاطين في محاولات يائسة لتثبيت مواقفهم قبل أن تكنسهم الثورة الشعبية المسلحة .

★ العناصر الانتهازية والعميلة المرتبطة بالرجعية السعودية وبقايا الامامة والمخابرات المركزية الاميركية تلفظ انفاسها الاخيرة تحت ضربات الثورة والجماهير الواعية .

لقد كان يوم التاسع من يونيو ١٩٦٥ بداية النهاية لكل الاساليب السياسية العقيمة التي خاضتها الحركة الوطنية في الخليج العربي طيلة الفترة الماضية لتحقيق مهمات المرحلة الوطنية الديمقراطية . ففي هذا اليوم الخالد شيعت جماهير العمال والفلاحين جنازة هذه الاساليب العقيمة معلنة بان العنف الثوري المسلح هو وحده القادرة على مواجهة الاساليب البربرية واللاانسانية التي تتبعها الامبريالية العالمية في الخليج ، وان العنف الثوري المسلح هو وحده القادر على تحقيق مهمات مرحلة التحرر الوطني الديمقراطية ، ومعلنة للعالم بان جماهير الفلاحين المسحوقة في الريف والعمال المضطهدين في منابع البترول في المدن والطبقات الشعبية المضطهدة في كل الخليج العربي على استعداد تام لان تموت دفاعا عن حقها المشروع في الحياة الحرة الكريمة ودفاعا عن استقلالها التام ووحدتها الوطنية ودفاعا عن ثروتها وحقوقها التي تستنزفها الاحتكارات البترولية وتتلاعب بها الطبقة الاقطاعية العشائرية المترهلة .

### الرصاصات الاولى

ولقد كانت الرصاصات الاولى التي انطلقت يوم التاسع من يونيو ١٩٦٥ رد فعل واع للظلم الطبقي المخيم على جماهير شعبنا ، ورد فعل واع للتجزئة السياسية المصطنعة التي خلقتها بريطانيا منذ أن دكت راس الخيمة وصور وقريات والمنامة واحتلت بلادنا بالقوة المسلحة . ولقد استطاعت هذه البؤرة الثورية في ظفار أن تصمد امام العديد من العقبات والمصاعب وان تتغلب عليها وبدت الثورة في الذكرى الخامسة وقد فرضت نفسها على سير الاحداث في المنطقة ، وبدأت القوى التقدمية في الخليج العربي تنظر الى هذه الثورة على انها ملك لجماهير العمال والفلاحين والمضطهدين في الخليج ، وبدأت القوى التقدمية العالمية تبدي اهتماما متزايدا وروحا رفاقية مخلصة لدعم هذه البؤرة . وبدأت الهمسات تتصاعد في قصور السلاطين والمشائخ والعملاء عن نهايتهم المحتومة . وبدأت القوى الامبريالية والرجعية العربية والايرانية وأنظمة البورجوازية الصغيرة تحيك المؤامرات للقضاء على هذه البؤرة الثورية .

لقد استطاعت هذه البؤرة الثورية ان تصمد امام النزعة الاقليمية الضيقة ، هذه النزعة التي خلقها الاستعمار البريطاني من أول يوم للاحتلال حيث جزأ المنطقة الى امارات وسلطنات ، وعزلها عن بعضها البعض بالحواجز السياسية والادارية ، وابقى العديد منها في حالة من التخلف الرهيب وساعد على خلق الطبقة الطفيلية المستهلكة بجشع في مدن البترول على حساب شعبنا وثروته .

ولقد كان من الممكن أن تستمر هذه النزعة الاقليمية الضيقة التي لم تستطع كل الحركات الوطنية التي قامت في اجزاء الخليج التغلب عليها أن تجد مرتعا خصبا لها في منطقة البؤرة الثورية حيث تنتشر امراض القبلية والتخلف والامية في أوسع اوساط الجماهير المسحوقة وكان من الممكن أن تتحول هذه الانتفاضة المسلحة التي انطلقت يوم ٩ يونيو ١٩٦٥ الى مجرد انتفاضة « ظفارية » تعبر عن ردود الفعل العنيفة لواقع التخلف والجهل الذي يسود منطقة ظفار ، وكان من الممكن أن يتربع على قيادة هذه الثورة « اصحاب الحل والربط » من مشائخ القبائل والانتهازيين وثوريو « الساعة الاخيرة » وان يتقاسموا ثمن الدماء الزكية مع المستعمر وعملائه ، بل أن القوى الرجعية والمخابرات المركزية الاميركية لا تزال تراهن على قدرة هذه الترسبات والتركة الثقيلة من الامراض في خدمة هذا المخطط الاستعماري القذر . غير أن الطليعة الثورية التي اعتمدت العنف الثوري المسلح طريقا للتحرير واعتمدت الفكر الاشتراكي العلمي دليلا لعملها اليومي قد استطاعت أن تكتشف وفي الوقت المناسب هذه الاخطار الجسيمة وهذه الامراض التي قد تؤدي بالثورة في اية لحظة .

على طريق بناء ثقافة ثورية حقيقية

### المؤتمر الثاني

وكان المؤتمر الثاني للجبهة والذي انعقد بحمرين عام ١٩٦٨ ، القفزة النوعية الثانية في عمر الثورة ، حيث رفضت كل المنطلقات والتقسيمات السياسية التي فرضتها بريطانيا منذ احتلالها للمنطقة . واعلنت عن نفسها بؤرة ثورية مسلحة لعموم منطقة الخليج العربي وعن التزامها بمد الثورة المسلحة لتكنس كل هذه البقايا العفنة من السلاطين والائمة والمشائخ . واستطاعت هذه الطليعة الثورية ان تدرك بأن الثورة المسلحة لا يمكنها ان تحقق مهما تمرحلة التحرر الوطني ما لم تلتزم بنظرية ثورية تعبر عن مصالح أوسع الجماهير المسحوقة والفقيرة في هذه المنطقة ، وتكون قادرة على تعبئة كل القوى الثورية والوطنية في المنطقة لدحر الامبريالية العالمية وركائزها في الساحة .

وقد شهدت الفترة التي تلت المؤتمر تصاعدا ثوريا في العمليات العسكرية حيث بنت الجبهة جيش التحرير الشعبي والميليشيا الشعبية للدفاع عن الاراضي المحررة وشنت معارك شديدة على القوات البريطانية والمرتزقة والتحمت معها في معارك كثيرة واستطاعت تحرير الريف في منطقة ظفار واحتلال ثلاث مدن رئيسية هي : ضلكوت ، ورخيوت ، وسدح ، كما أنها استطاعت أن تمد القتال الى الاطراف الشرقية لمنطقة ظفار ، كما عملت الثورة على خلق بنى اجتماعية جديدة ترتكز على المفاهيم التقدمية للثورة ، وقامت بحملة عنيفة ضد الامية واستعباد المراة واصدرت مرسوما بتحرير العبيد ، وشجعت كل المبادرات الذاتية للجماهير في المناطق المحررة ، وساهمت في تدعيم بؤر الثورة الكامنة في مناطق الخليج لتتمكن من تثبيت مواقعها وتكون قادرة على مقارعة الاستعمار في اقرب فرصة .

ولقد كان من الطبيعي وأمام هذا المد الجماهيري الرائع الذي فجرته قرارات مؤتمر حمرين وممارسات الطليعة الثورية اليومية أن تسقط العديد من العناصر الانتهازية وذات التفكير البورجوازي المتعالي على الجماهير المسحوقة وذات التفكير القبلي والاقليمي الضيق وذات النظرة الغيبية والقومية وكان من الضروري تطهير صفوف الثورة من كل هذه الطفيليات ، التي لصقت بالمسيرة الثورية في بداية عهدها ليكون بقدرة الجماهير الكادحة ان تشارك في القيادة العامة لهذه الثورة .

ولقد تجلى التفكير الانتهازي لهذه العناصر في محاولاتها العديدة للتمسح على اعتاب الاستعمار ومساومته وتجلى التفكير البورجوازي الصغير في النفس القصير عند العديد من العناصر التي حاولت أن تقطف ثمار الثورة وهي فجة وأن تساوم على حركة الجماهير وتتربع على قيادتها وتكبت كل مبادراتها الرائعة ، ووصل بها الامر الى درجة التعامل مع بقايا « الامامة الفاسدة » التي اتخذت من الدمام مقرا لها والتي جعلت من نفسها مخلب قط للمخابرات المركزية الاميركية ، وبدأت تساوم على مقدرات شعبنا وتطلعاته في عمان الداخل . وتجلت النزعة القبلية والاقليمية عندما ارادت هذه القوى أن تتثبت في مواقعها السابقة التي كانت نتيجة للانقسامات القبلية في منطقتنا ووجدت من القفزة النوعية التي شكلها المؤتمر وقراراته بداية النهاية لكل امتيازاتها وتسلطها على الجماهير الريفية .

ان الاحتكارات البترولية الاميركية والبريطانية وغيرها هي المحرك الاساسي لكل القوى العميلة ولكل المؤامرات التي تحاك ضد الثورة . وهذه الاحتكارات التي تستنزف ثروتنا الهائلة باثمان رخيصة ولمدة طويلة خالقة لها دولها الخاصة في المنطقة ، هي التي تحرك المرتزقة وتمولهم ضد الثورة الشعبية في منطقة ظفار ، وهي التي اسهمت في القضاء على انتفاضة شعبنا في عمان والداخل وهي التي سرحت الاف العمال وسببت سقوط العشرات من الشهداء في البحرين كما أنها وراء كل المحاولات اليائسة والصرخات الهستيرية لحكام الكويت وقطر وعمان .

والجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل وقد التزمت بتحرير ارضنا من الاستعمار القديم والحديث والدفاع عن حدوده الوطنية ضد كل المؤامرات الرجعية تدرك جيدا أنها وضعت نفسها وجها لوجه أمام الرجعية العربية وامام الرجعية الايرانية وأمام سلاطين المنطقة وكل القوى الطبقية المرتبطة مصيريا بالاستعمار .

والجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل وقد اعلنت التزامها بالفكر الاشتراكي العلمي قولا وممارسة تدرك جيدا إنها قد اضافت الى اعدائها السابقين اعداء جدد . لقد أضافت الى هؤلاء الاعداء الطبقيين كل الحثالات التي تربعت على قيادة الحركة الوطنية من بقايا الامامة الى العناصر الانتهازية ومنظري البورجوازية الصغار ، كما أنها قد حصلت على عداء الانظمة العربية ذات الفكر البورجوازي الصغير والتي توجت « مسيراتها الشعبية » بهزيمة حزيران عام ١٩٦٧ .

غير أن الثورة بالتزامها بتحرير الخليج العربي المحتل والتزامها بالفكر الاشتراكي العلمي قد حركت اوسع الجماهير المسحوقة واستنهضتها لتشارك ، وفي كل موقع لها ، في الحرب الثورية العادلة ضد الاستعمار والتدخل الرجعي الايراني والعربي في المنطقة . وان الثورة الشعبية تعلن عن ثقتها المطلقة في هذه الجماهير المسحوقة وعن قدرتها على دحر الاستعمار وعملائه .

### المحاولات الاستعمارية

لم يكتف الاستعمار البريطاني والاميركي بمحاولاته الفاشلة في التصدي للبؤرة الثورية في ظفار للقضاء عليها وانما استنهض كل قواه واجهزته العميلة في طول المنطقة المحيطة بالخليج ليرتب لها وبها الاوضاع الكفيلة بوقف المد الثوري .

ففي نهاية عام ١٩٦٨ التقى فيصل وشاه ايران بجدة لينهيا كل الخلافات التقليدية بينهما وليتقاسما منطقة الخليج ، ويتوزعا الادوار في محاربة القوى الثورية والوطنية في ايران والمنطقة العربية ومنذ ذلك الوقت ومنطقتنا تشهد مزيدا من المؤامرات العلنية والخفية ..

فعلى ساحة الخليج العربي تقوم رجعيات اخرى في الخليج بدور محموم في المساهمة بتصفية الخلافات بين الامراء والمشائخ في المنطقة وباذرة الاموال الطائلة للعديد من العناصر لتكتيلها ضد الثورة المسلحة ، وعلى صعيد الامارات كان هناك النشاط الاستعماري لخلق الاتحاد المزيف بين العملاء لترتيب اوضاعهم كما شهدت السنة الماضية والسنة الحالية زيارات متكررة ومطولة قام بها الامراء لطهران والرياض . واستطاعت الرجعية الايرانية في ما وفرته اميركا لها من قوة عسكرية ضاربة فرض حلولها الاستعمارية على المنطقة بعملية الاستقصاء في البحرين وتسليم جزر عربية بالمقابل واعطائها الامتيازات الاقتصادية والعسكرية في الامارات قد تمت تحت شعار « حماية عروبة الخليج » ضمن مفاهيم الطبقات الاقطاعية وانظمة البورجوازية الصغيرة العربية . وشهدت الفترة الاخيرة نشاطا محموما لترتيب ما يمكن ترتيبه من الاتحادات المشبوهة سواء على مستوى الامارات التسع أو الامارات السبع وبدأت القوى العميلة تتباهى — وهي خائفة في قرارة نفسها من الثورة — بما حققته على مستوى ترتيب اوضاعها .

وعلى صعيد ساحة عمان بدأت كل القوى العميلة والمتساقطة من الحركة الوطنية وبقايا الامامة العفنة ترتب أوضاعها بالتعاون مع المخابرات البريطانية احيانا ومع المخابرات الاميركية أحيانا اخرى ، وشهدت .... نشاطا محموما في تجنيد العمانيين وارسالهم الى منطقة عربية مجاورة لاستلام الادوار ودبت الحياة في مكاتب الامامة بعد اجازة طويلة لتكتشف أن عليها أن تدلو بدلوها في هذه التركيبة العجيبة من القوى التي جمعتها الثورة المسلحة في المعسكر المقابل !

### الامبريالية الاميركية : العدو الاول للشعوب

ان الامبريالية الاميركية العدو الاول للشعوب المضطهدة والفقيرة والتي تشن حربا عالمية عدوانية على كل الشعوب المسحوقة في اسيا وافريقيا وأميركا اللاتينية ، هذه الامبريالية هي التي تخطط وتوزع الادوار لعملائها في المنطقة وتقف متربصة وراء شركات البترول ووراء القواعد العسكرية والاساطيل الاميركية في المحيط الهندي وتقدم اسلحة الدمار للرجعية العسكرية الايرانية وللدولة الاوتوقراطية في السعودية .

ان الرجعية الايرانية بعد أن سحقت وبعنف استعماري رهيب الحركة التقدمية والوطنية الايرانية ومارست ارهابا شوفينيا لا حد له ضد الاقلية العربية في عربستان بدأت تتطلع الى منطقة الخليج لتصرف الانظار عن حقيقة ما يجري في ايران ولتؤجج النزعة الشوفينية والاحقاد القومية بين الشعبين العظيمين العربي والايراني ، ومن هنا فقد وجدت نفسها مسلحة حتى اخمص قدميها بطائرات الفانتوم والاسلحة الصاروخية وشتى أنواع اسلحة الدمار لتمارس دورا تايلانديا في منطقة الخليج العربي .

وفي المخطط الاميركي لتصفية الثورة في الجزيرة العربية بدأت الرجعية السعودية منذ حرب حزيران تتخذ مواقع هجومية ضد القوى التقدمية العربية وبدأت التصفيات الدموية ضد المناضلين التقدميين في الجزيرة والتآمر الرجعي ضد الثورة اليمنية . وبدأت الرجعية تمد كل القوى العميلة والمتذبذبة والانتهازية لتستخدمها ضد الثورة التقدمية في جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية .

ان الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل أذ تعتبر نفسها جزءا لا يتجزأ من حركة الثورة التقدمية في الجزيرة العربية تشجب هذا التآمر المكشوف ضد الثورة اليمنية في الشمال وتشجب الخيانة المكشوفة للقوى التي تدعي التقدمية والتي تشارك في احداث التصفية النهائية للثورة اليمنية في الشمال .

### ما يجري في شمال اليمن

ان ما يجري في شمال اليمن من تصفية شاملة لكل الثورة اليمنية التي سقط فيها الاف الشهداء دفاعا عن الجمهورية وعن الثورة انما هو جزء من مخطط امبريالي شامل لتصفية الثورة وبؤرها الثورية في جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية وفي منطقة الخليج العربي . ومن هنا فان السكوت عن هذه التصفية انما هو اسهام في خنق حركة التحرر الوطني الديمقراطية في عموم الجزيرة .

والجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل اذ تشجب كل الحلول الاستسلامية المتذرعة بحماية عروبة الخليج لتسليم المنطقة للامبريالية الاميركية تشجب وبنفس الشدة التآمر المكشوف ضد الثورة اليمنية وهي ترى أن خير وسيلة للدفاع امام كل هذه القوى المتكالبة على حركة الثورة العربية التقدمية انما هو الانتقال من مواقع الدفاع الميتة الى مواقع الهجوم الدفاعي . ان الانتقال الى مواقع هجومية لا يكون الا بتعبئة كل الطبقات الشعبية الكادحة وتوعيتها ووضعها باستمرار وسط المعركة .

ان الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل ترى انه من الضروري أن تلتقي وبسرعة كل القوى التقدمية على ساحة الجزيرة العربية لتتدارس كل هذا المخطط الشرس العامل على تصفيتها لتنتقل الى مواقع هجومية بفتح بؤر ثورية مسلحة في كل المناطق المؤهلة لذلك والتي تمارس فيها القوى الامبريالية دورها في خنق حركة الجماهير ولتصعد وبكل الطرق الممكنة الكفاح المسلح والتعبئة الجماهيرية في عموم الجزيرة .

والجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل اذ تنطلق من منطلقات بروليتارية صادقة تدعو كل التقدميين الايرانيين الى ممارسة دورهم في انهاض الحركة الوطنية الايرانية وللكفاح المشترك ضد الامبريالية الاميركية ، كما أنها تدعو الى تصعيد الكفاح المسلح في منطقة عربستان لاعطاء الاقلية العربية حقها المشروع في الحياة الحرة الكريمة وفي حقوقها القومية المشروعة ضمن وحدة التراب الايراني .

والجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل اذ تعتبر نفسها جزء لا يتجزأ من الحركة الجماهيرية المنظمة التقدمية في الوطن العربي تدعو كل المناضلين في هذا الوطن الى الانتقال من مواقع الدفاع الى مواقع الهجوم لتصفية كل القوى العميلة والمرتبطة بالاحتكارات الاميركية والرأسمالية العالمية .



ندوات شعبية في كل مكان من ارض المعركة

### الثورة الفلسطينية

وهي ترى بأن الثورة الفلسطينية بما تتشكله من الفصائل التقدمية فيها من امكانيات ثورية هائلة مدعوة لممارسة دورها التحريضي من خلال المقاومة المسلحة لتكون على راس الحركة الجماهيرية التقدمية العربية لتكنس بقايا الانظمة الرجعية والبورجوازية الكومبرادورية والصغيرة في الاردن ولبنان والتي تقف عقبة في طريق الثورة التحررية العربية .

ان الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل تؤمن بانه لا يمكن استئناف مسيرة الثورة العربية لتحقيق مهمات مرحلة التحرر الوطني الديمقراطية الا بحرب شعبية مسلحة ضد المواقع الاستعمارية عن طريق المزيد من البؤر الثورية المسلحة لتحويل هذه المنطقة الى فيتنام اخرى يدفن فيها مع الامبريالية الاميركية كل عوامل التخلف والعقلية الغيبية والوصاية الطبقية على الجماهير

— البقية على الصفحة — ١٥ —




## على هامش اقتراحات غولدمان

# حوار الاوضاع العربية - الاسرائيلية

**على اثر زيارة سيسكو لعدد من الاقطار العربية ولاسرائيل نشبت معركة سياسية داخل اسرائيل حول استعمال كلمة « انسحاب » التي يبدو أن مبعوث نيكسون اوحى بادراجها في بيان وزاري رسمي . في وضع كالوضع الاسرائيلي تتحول بعض الكلمات الى اهداف سياسية هامة . لذلك تبدو متابعة الموقف من داخل اسرائيل ، وبالطبع ليس فقط من خلال الكلمات ومعاركها ، امرا هاما للضوء الذي يلقيه هذا الموقف على عدد من التطورات العالمية والعربية ، تطورات تدور حول القضية الفلسطينية وامكانات حلها .**

لعل أول ما يثير الانتباه هو أن ردود الفعل الاسرائيلية على مشروع ناحوم غولدمان ، رئيس المؤتمر اليهودي العالمي ، تكاد تكون معدومة . رغم أن سلسلة المقالات التي كتبها غولدمان نشرت في احدى اوسع الصحف العالمية انتشارا في الخارج « لوموند » (١) . فان الصحيفة لم تنقل أي تعليق رسمي أو غير رسمي من قبل مراسليها ، في اسرائيل او خارجها . واذا رجعنا الى هذه المقالات بدا الامر غريبا ، لاول وهلة على الاقل . فالمقالات لا تنطوي على اقتراحات حل سياسي فقط ( لخصتها « الحرية » في العدد السابق ) ، بل أن لهذا الحل مبررات وحيثيات لا تقل اهمية في تتبع الموقف من الاقتراحات نفسها. فغولدمان يتهم الحكام الاسرائيليين بتجاهل « القضية العربية » وينعي عليهم محاولتهم الحصول على فلسطين كلها ، وهذا ما يصفه بتطلب « غير معقول من أكثر العرب اعتدالا » . وهو اذ يشير الى مواقفه السابقة وتأكيداته أن الزمن لا يعمل لمصلحة اسرائيل وأن توقع خمود في حقد العرب على اسرائيل وهم باطل ، يضع محاولته الراهنة في الحوار مع العرب في سياق تاريخي يرعاه حاييم وايزمن . فهذا الاخير حدد العلاقة بين العرب واسرائيل بانها « صراع حقين مشروعين» ، مما يتيح لغولدمان أن ينفض يده من عدد من المواقف الاسرائيلية التي شكلت وما زالت تشكل عناصر ثابتة في سياسة بلده : فهو ينتقد بشدة سياسة بن غوريون في القمع الرادع ، كما يدعو الى التخلي عن شرط المحادثات المباشرة . فالشرط الاخير يبدو له نهاية المطاف . وذلك نتيجة اوضاع جديدة يدعو لادخالها في الحساب : تراجع المركز العالمي لاسرائيل ، تحولها الى دولة محتلة ، قوتها ، تراجع النفوذ الاميركي في المنطقة العربية ، تزايد عداء دول العالم الثالث ... ثم هناك كما يقول غولدمان امر تبالغ السياسة الاسرائيلية الرسمية في اخفائه وهو أن ما من دولة كبيرة ترمي الى انهاء الوجود الصهيوني ، ولا حتى الاتحاد السوفياتي . كما أن ردود الفعل العربية لم تبق دون تحوير . هي الاخرى طرأت عليها تعديلات هامة : « ان الرئيس عبد الناصر ، عدا الملك حسين ، يرحبان بالوصول الى اتفاق .. ولاول مرة منذ عشرين سنة تناول مسؤولون في ج.ع.م. وعلنا ، موضوع الحلول السلمية. يبدو لي الامر ذو دلالة وجديرا بالانتباه » (٢). ويستنتج غولدمان، عمليا ، ان الامل باستمرار الوضع الراهن وهم ينبغي التفلت منه ، وان « الوحدة المقدسة » شعار ينبغي أن يضحى به لانه اصبح يشكل عائقا في وجه الحلول السياسية ، وأن على اسرائيل آن تغامر باقتراح حل حتى لو انها ليست مقتنعة بجدواه. وبعد أنيرفض تباعا الحل الديمقراطي للقضية الفلسطينية ، القائم على دولة متعددة الاديان والجماعات ، المتساوية في الحقوق ، وحل الدولتين المتحدتين في فيدرالية مشتركة وذلك لتوقع سيطرة اسرائيلية كاملة على الفيدرالية ، بعد ذلك يطرح غولدمان ضرورة الاعتراف بالفلسطينيين طرفا مستقلا ، متميزا، وبحقهم في اقامة دولة منفصلة متصلة بالعالم العربي ، عالمها الطبيعي . هذا الاطار العام ، يرى غولدمان أن المشروع ببنائه يقتضي القبول « دون ابهام » بقرار مجلس الامن ولو ادى ذلك الى التخلي عن ضم القدس بصورة قاطعة ومعلنة ، والى استقبال بوليس دولي « رمزيا » على الارض الاسرائيلية . مقابل هذه التنازلات ، ثمة شرط اساسي ومباشر ، لاحق بضمان الحدود الامنة والمعترف بها ، وهو « الالتزام بمنع الفئات الارهابية من متابعة نشاطها » في أرض الدول المعنية ( العربية ) . ويقترح غولدمان أن تطمئن الدولتا الرئيسيتان ضمان هذا الاتفاق ..

مهما كان وزن غولدمان الرسمي وما يمثله فان المشروع وحيثياته السياسية يشكل اشارة هامة على تحولات تجري في الاوضاع الاسرائيلية لا بد أن تصاحبها تحولات مقابلة في ردود الفعل العالمية والعربية .

ففي اسرائيل كتب مراسل « لوموند » مقالا بتاريخ ٢٦ أيار من هذه السنة ابرزته الصحيفة في صفحتها الاولى ، وتحت عنوانها الاول الذي يؤكد حصول ابا ايبان على تطمينات أميركية بصدد استمرار توازن القوى الحالي في الشرق الاوسط ، كتب المراسل اندريه شيماما يرسم لوحة للحالة الداخلية تبدو فيها اسرائيل في « حداد طويل » ، كما أن فئات واسعة أخذت تشك بأمر لم تشك به قبلا وهو اخلاص الحكومة في البحث عن سبيل للسلام ، وذلك بصورة خاصة بعد قضية غولدمان وخبر لقائه مع عبد الناصر . اذا كانت هذه الشكوك شكوك اقلية واسعة فهي تؤدي الى المطالبة بنهاية حكومة الاتحاد الوطني ( كتب المقال قبل تصريح مايير الذي يعترف بقرار مجلس الامن ) . ويضيف شيماما الوجهتين العالميتين: عزم الاتحاد السوفياتي على الدفاع عن الاجواء المصرية الداخلية ، واستنكاف الاميركيين عن الوقوف موقفا متصلبا من السياسة السوفياتية ، كما تطالبها اسرائيل . اذا عرفنا أن المراسل لا يكتب انطباعاته الشخصية ولا النتائج التي يخلص اليها تحليله ، اكتسبت الصورة بعض الاهمية . فالمراسل المذكور كان يعلن دوما عن الغارات الانتقامية الاسرائيلية يومين قبل قيامها ! واشهر مثل على معرفته واطلاعه ( وصلاته بدوائر عسكرية ومدنية ) اعلانه عن عزم اسرائيل تدمير أهداف مدنية لبنانية في ٢٦ كانون الاول ١٩٦٨ ( قبل الغارة على المطار بيومين ) .

الصورة نفسها تقريبا يستعيدها صحافي اخر، أمنون كابليوك ، يعمل في صحيفة «هاميشمار» الناطقة بلسان حزب المابام المشارك في الحكم. وتتميز الصورة الاخيرة بتشديدها على جانبين متناقضين ومتلازمين : بينما يشتد عداء الاسرائيليين للعرب واقتناعهم بأن استمرار التوتر هو المخرج الوحيد ، هبطت نسبة الاسرائيليين الراضين عن سياسة دولتهم الخارجية من ٧٤ بالمائة في نيسان ١٩٦٨ ، الى ٥٤ بالمئة في نيسان ١٩٧٠ . ويكرر كابليوك ، عشرة ايام بعد شيماما ، ان قضية غولدمان اثارت احتجاجا واسعا على السياسة الخارجية الاسرائيلية في صفوف الاسرائيليين مما دفع بالجنرال دايان ، اضاف ، الى الاعلان عن ضرورة التخلي عن كل الاراضي المحتلة «بما فيها القدس» مقابل سلام فعلي .

هذا الشبه في الصورتين اللتين يقدمهما صحافيان مختلفان في علاقاتهما يضفي على اقتراحات غولدمان ، وعلى موقف غولدمان، طابعا سياسيا عمليا لا شك فيه . فغولدمان لا يحلم وحده ، كما انه ليس السياسي الهرم الذي يعيش على هامش الاحداث والذي يجهد لاستعادة دور مضى ، كما وصفته « الاهرام » ابان الضجة التي اثارتها تصريحاته حول لقاء ممكن مع عبد الناصر . فالاقتراحات كما هو بين من المقابلة بين سلسلة مقالاته وبين مقالي الصحافيين ، تعبر عن تيارات فاعلة في الراي العام الاسرائيلي ، كما تعبر عن التقاء عدد من الظواهر في المواقف العالمية حول القضية الفلسطينية .

والحكومة الاسرائيلية نفسها ، رغم غلبة العناصر الداعية الى الاستمرار في الموقف الحالي : المفاوضات المباشرة ، التمسك بعدد من الاراضي المحتلة ، بدء سياسة ضم فعلية.. تحاول ان تقف موقفا مرنا اكثر من السابق . والبادرة الاولى في « المرونة » الجديدة هي اعلان غولدا مايير عن قبول الحكومة الاسرائيلية بقرار مجلس الامن ، في ٢٧ أيار . واذا كان هذا القرار قد أثار ممثلي حزب غاحال ووزرائه الستة ودفعهم للتهديد بالاستقالة ، مما يحقق شرطا اساسيا من الشروط التي يعددها غولدمان وشيماما للاعلان عن موقف «معقول» فهو لم يثر اي تعليق لدى رجل مثل موشى دايان في حلبة سياسية تلعب فيها الكلمات كما راينا دورا اساسيا . هذا رغم ان دايان هو الذي صرح في حزيران ١٩٦٨ ، وأمام الفريق البرلماني للحزب العمالي ان قرار ٢٢ تشرين الثاني يطلب من اسرائيل ان تعود الى حدود ما قبل ٥ حزيران ١٩٦٧ وان تتخلى عن مدينة القدس القديمة ، وهذا بالطبع ما يرفضه دايان . مهما كانت « جدية » اعلان مايير فان الجواب على الموقف لم يتاخر ، مما يدل على ان التساؤل عن الجدية وكان الامر امر النوايا ، لا يعني شيئا . واتى الجواب هذه المرة من ... سوريا . فقد كان التعليق الاذاعي السوري على الاعلان لا يختلف عن تعليق رشيد كرامي وبهجت التلهوني : ان سوريا تنتظر الخطوات اللاحقة اذ ان التصريحات لا تعني شيئا والعبرة هي في التنفيذ .. ( ولم يكن التعليق اشارة منفردة : ففي الصدام بين قوات حسين ومقاتلي المقاومة وقفت سوريا مكتوفة اليدين خلال ثلاثة ايام كاملة ) . هذا يعني أن موقف مايير ، اذ يتفق مع ما يدعو اليه غولدمان ، يجد في الطرف العربي المقابل الصدى الذي توقعه الزعيم الاسرائيلي .

والوجهة العالمية التي يطرقها غولدمان ، تتفق هي الاخرى مع توقعاته . ففي زيارته لفرنسا صرح اندريه غروميكو ، وزير الخارجية السوفياتية ، بصدد اوضاع الشرق الاوسط أن المواقف الفرنسية والسوفياتية حول الصراع الدائر في المنطقة « هي ، عمليا ، نفس المواقف » . لماذا يختار الوزير السوفياتي للتعبير عن موقفه تجاه القضية الفلسطينية الموقف الفرنسي مرجعا ؟ بالطبع للتطمين . هذا لا يعني أي تراجع في التمسك السوفياتي الكامل بالوضع في مصر، والاستمرار في حمايته ، لكنه يبرز بوضوح دلالة التمسك والحماية : العودة الى حدود ما قبل ٥ حزيران وتطبيق قرار مجلس الامن . هذه الصلابة في الموقف ، ضمن هذه الحدود ، يقابلها التطمين الاميركي لاسرائيل حول الاحتفاظ بتوازن القوى لصالحها . لكن هذا التطمين ، كما تشير الانباء ، ليس صريحا . وهذا ما يدركه الاسرائيليون . فعدا أن الوكالات ، في ٩ حزيران ، نقلت أن الولايات المتحدة سوف تلبي نصف الطلبات الاسرائيلية ، ( وقد لا يكون الامر سوى الستار الاعلامي لتلبية كاملة) هناك عنصر واضح وعلني هو الجواب الاميركي على الطلب الاسرائيلي الملح في مجابهة الموقف السوفياتي في مصر ورده التفوق الاسرائيلي الجوي الى حدود قناة السويس لا يتعداها. فوزير الخارجية الاميركية لم يتعد ، منذ ثلاثة اسابيع ، حدود الطلب والاستطلاع ، كما أن اجتماع وزراء خارجية الحلف الاطلسي اكتفى باعتبار الوضع في الشرق الاوسط « باعثا على القلق » دون أن ينتهي الى اي قرار ديبلوماسي محدد . هنا أيضا يبدو أن حساب غولدمان في دعوته لتبني اقتراحاته لم يخطىء : فالصراع الاميركي — السوفياتي يقف عند حد توجيه تحذير ، ولا يتعداه .

منذ اسابيع كتب اريك رولو سلسلة مقالات، هو الاخر ، في جريدة « لوموند » ، عن الوضع المصري . وتخللت المقالات مقتطفات من احاديث مع الرئيس المصري . تنتهي هذه المقالات الى الامور التالية :

— ليس ثمة اعداد داخلي شعبي للحرب ، فالسياسة الاقتصادية تقوم على ليبرالية متزايدة .

— لا يستطيع الرئيس المصري ان يرجع قيد انملة عن قرار مجلس الامن .

— لا يمكن للحكم أن يفرط بالارض المصرية، لكنه لا يملك اية رؤية لما وراء هذه الارض .

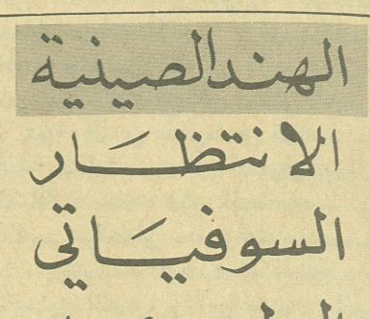
— انظار الرسميين مشدودة الى تغيرات محتملة في الحكم الاسرائيلي .

**قد لا يكون اريك رولو يعبر سوى عن رأيه الشخصي ، مثل غولدمان . لكن القارىء لا يملك سوى الانتباه الى الحوار الفعلي الذي يدور بين الطرفين والاوضاع التي يتكلمان عنها. ومحور هذا الحوار الواسع الذي تشارك فيه لقوى العالمية ، قرار مجلس الامن العتيد . اذا صح ذلك اتضحت أمور كثيرة : التصريحات حول حصر العمل الفدائي في «أرضه»، الجواب السوري على اعلان مايير ، وأخيرا لا اخرا : صدام الاسبوع الفائت الذي افتعلته قوى القمة والاستفزاز الملكية في الاردن .. اذا لف الصمت اقتراحات غولدمان فقد يعني هذا انها جدية فعلا . من قال أن سيسكو اضاع وقته ؟**

١ — نشرت المقالات تباعا في اعداد الصحيفة الصادرة بتاريخ ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ أيار — ١ حزيران ١٩٧٠ .

٢ — عدد ٣٠ أيار ، ص ٢ .





## العالم

# الهند الصينية الانتظار السوفياتي الطويل

**في ٢٤ أيار ١٩٧٠، أعلن سفير الاتحاد السوفياتي في كمبوديا سرجي كودريا ستيف ، في تصريح موجه الى « سلطات فنوم — بنه » كما تسميها وكالة انباء تاس السوفياتية : « ان الاتحاد السوفياتي يتابع بانتباه بالغ تطور الاحداث في كمبوديا وفي منطقة الهند الصينية كلها . وهو سوف يستخلص النتائج التي تتعلق بسياسته حسب الوجهة التي سوف يتخذها هذا التطور : اما دعوة كمبوديا الى السلم والحياد ، او التحالف مع قوى العدوان والحرب ، وتحويل كمبوديا الى قاعدة حرب ضد الشعوب المجاورة . ان كمبوديا ، في الوقت الراهن ، مواجهة بهذا الاختيار » .**

بعد ثلاثة اسابيع من امتداد الحرب في الهند الصينية ودخول القوى الفيتنامية — الاميركية الى كمبوديا ، من ناحية ، وتصريح وزير خارجية سايغول حول دخول جيوش حكومته الى لاوس ، يصرح السفير السوفياتي « بامر من الحكومة السوفياتية » — ايضا حسب تعبير وكالة تاس — أن دولته تنتظر « اختيار » كمبوديا ، اي اختيار زمرة لون نول — سيريك ماتاك ! وكان دعوة مائة الف جندي الى احتلال فعلي لكمبوديا ، ترافقه تصريحات الجنرال كاو كي ، نائب رئيس جمهورية فيتنام الجنوبية بأن القوات الجنوبية سوف تبقى في كمبوديا الزمن الذي تراه مناسبا ولو انسحبت القوات الاميركية ، كان ذلك ليس اختيارا .

هذا الموقف « الديبلوماسي » ليس منفردا، وهو لا ياتي ناشزا في سلسلة مواقف مخالفة . فحتى نهاية هذا الاسبوع لم يعترف بعد الاتحاد السوفياتي بالحكومة المؤقتة التي أعلن عنها سيهانوك ، والتي يشارك فيها الشيوعيون الكمبوديون الى جانب «الوطنيين» من أنصار الامير — ويذكر هذا الصمت بصمت اخر لا يقل دلالة عما يحدث في الفترة الاخيرة: فحتى اقالة خروتشيف خريف ١٩٦٤ ، اي بعد سنتين من اندلاع حرب التحرير في فيتنام الجنوبية ، لم تكن جبهة التحرير قد أرسلت وفدا يمثلها في العاصمة السوفياتية ، ولم يتم فتح « الوكالة الدائمة » في موسكو الا بعد اقالة خروتشيف . ويثير تاخير الاعتراف بسيهانوك ، وبالتالي قطع العلاقات مع السلطة العميلة في فنوم بنه ، الدهشة بعض الشيء ، اذ أن سيهانوك عند تشكيله حكومته المؤقتة اعلن بوضوح انه سوف يوزع اقامته بين بكين وموسكو . مما يعني انه سوف لن يتقيد بلا شرط بالسياسة الصينية في المنطقة . وهو ما زال ينتظر حتى اليوم اعترافا او استقبالا فقد دلالته ، هذا اذا تم في وقت قريب .

ماذا يعني الموقف السوفياتي ؟

عندما تم لقاء هونغ كونغ في ٢٤ و ٢٥ نيسان بين سيهانوك ، امير كمبوديا المعزول ورئيس الجبهة المتحدة الوطنية الكمبودية ، وفام فان دونغ ، رئيس وزراء فيتنام الشمالية ، ونغويين هيوتو ، رئيس جبهة تحرير جنوب فيتنام ، والامير سوفانا فونغ ، رئيس الباثيت لاو — حركة التحرر اللاوسية — برزت قيادة ثورية مستقلة في مواجهة العدوان الاميركي . اكدت هذه القيادة موقفا قاطعا من الامبريالية الاميركية التي وصفتها بـ « الفاشية الجديدة » وأعلنت عزمها على مواصلة صراع لا هوادة فيه ، كما اعلنت أن الاطراف المتجمعة تهدف في معركتها الى « الاستقلال والسلم والحياد ومنع وجود جيوش او قواعد عسكرية اجنبية على أراضيها». هذه القيادة وهذا البرنامج يعطيان المعركة ، في الهند الصينية قاعدة عريضة وصلبة تجعل من التورط الاميركي انزلاقا يصعب معه تصور حل قريب الاجل تلعب فيه المفاوضات ولو دورا طفيفا الان . وهذا ما استخلصه كسوان توي، رئيس وفد فيتنام الديمقراطية ، بسرعة عندما غادر باريس الى هانوي. تاركا « المفاوضات » في باريس تراوح في مكانها . اذا انسدت طريق المفاوضات ، ودخلت الحرب في اطارها الجديد ، العريض ، اتسع الدور الذي تلعبه الثورة الصينية : من الناحية السياسية، يبرز التحليل الصيني للحرب الطويلة المدى التي تخوضها الجماهير جوابا اكيدا على التفوق الاميركي الحربي ، من الناحية المادية، يزيد الاعتماد على الصين مصدرا للسلاح والمؤن ، ومؤخرة هائلة يمكن الالتجاء اليها .. ازاء هذا الوضع يتقلص الدور السياسي السوفياتي الى مؤتمر صحفي يعقده كوسيغين غداة دخول القوات الاميركية الى كمبوديا !

لكن الجواب السوفياتي لم يتاخر . وقد اختار هدفه بلا مواربة في هجوم عنيف على « القادة الماويين » ، لاحظ المعلقون البورجوازيون أنه اعنف هجوم استهدف قيادة الثورة الصينية منذ سنوات . في مقال « البرافدا » — لخصته جريدة « الاخبار » اللبنانية في عددها المؤرخ بـ ٢٤—٥—١٩٧٠ — اشارات لا تخفى خطورتها . وهي ذات دلالة اوسع من الصين نفسها ، وليست الصين سوى ذريعة لنقد مواقف اخرى . فالصحيفة تشير الى أن « الزعماء الصينيين يتحملون مسؤولية فشل وسحق بعض فصائل الحركة الشيوعية وحركة التحرر الوطني في اسيا وافريقيا بفرضهم تاكتيكهم المغامر عليها » . هذا النقد لما حدث في اندونيسيا عام ١٩٦٥ يقوم على اعتبار « الرؤوس » مسؤولة عما تنفذه « الاذناب » ، وكان الاحزاب الشيوعية ليست سوى ما تصنعه العواصم الكبيرة . ثم يلي هذا الاتهام مباشرة حديث عن « نهج بكين المغامر والانشقاقي » بصدد الهند الصينية . الى أن ترد هذه الاشارة : « ان القيادة الصينية اتبعت في اسيا منذ عدة سنوات ولا تزال خط نسف الانظمة التقدمية وافتعال النزاعات بين الدول ... » . اذا كان ذلك يشير الى السياسة الصينية تجاه الهند ، كما تفهمها الديبلوماسية السوفياتية ، فهو قد يشير الى ثورة الكمبوديين الحمر على سيهانوك قبل عزله بسنتين وتشكيل قواعد جيش شعبي تلعب دورا هاما اليوم في مقاومة الغزو الاميركي . لكن منطق الاتهام يؤدي الى جعل هذه القواعد ، اي بداية ثورة الشعب الكمبودي ، مسؤولة عن التدخل الاميركي !. ليس في الاستنتاج تجن ولا مبالغة . فهذا هو منطق التعايش السلمي كما حلله كاسترو ، قبل « انعطافه » السوفياتي الاخير .

**عندما يتذكر المناضل العربي اتهامات الصحافة السوفياتية لاطراف المقاومة الفلسطينية ، منذ سنة تقريبا ، بالتروتسكية والمغامرة الخ .. لاصرارها على رفض قرار مجلس الامن ، ينتابه الخوف . اذا كانت مسؤولية الغزو الاميركي تقع على عاتق الماوية في كمبوديا ، فمن يكون المسؤول عن صدام عربي — اسرائيلي واسع ؟ لا شك أن سياسة التنصل والتعايش لن تعدم جوابا..**

# "المقاومة الجديدة" في فرنسا

**ان محاكمة ٢٧ و ٢٨ ايار في فرنسا التي حوكم فيها اثنان من مناضلي منظمة يسارية « اليسار البروليتاري » لاضطلاعهما بمسؤولية مجلة « قضية الشعب » ، هذه المحاكمة ، والصدام العنيف مع الشرطة الذي تبعها ليست سوى اكثر الحلقات علنية في سلسلة بدأت منذ أكثر من سنتين .**

خلال السنة الماضية تعددت حوادث من نمط واحد : تحطيم واجهات محلات ، انفجار رزم ديناميت في مراكز الشرطة ، او مكاتب مصانع ، هجوم عمال على الادارات وسجن المسؤول في مكتبه ، احتلال عمال اجانب لمكاتب مسؤولين عن « استقبالهم » .. هذا عدا عن معارك مستمرة في عدد من الكليات والجامعات في فرنسا لا سيما في باريس وغرينوبل ومارسيليا . ووراء كل هذه المبادرات يقف تنظيم يساري ولد في اعقاب انتفاضة ايار ١٩٦٨ ونما خلال السنتين الماضيتين . وكانت ذريعة السلطات الفرنسية لحل « اليسار البروليتاري » ملاحقة المجلة التي يصدرها والتي تنشر تقارير وأخبار عن الاحداث التي تجري في المصانع والثانويات والكليات . وغالبا ما يدور التعليق السياسي حول شرعية ردود العمال والطلاب على القمع الدامي الذي تمارسه الشرطة في حفاظها على قوانين الاستغلال . لذلك قامت الشرطة الفرنسية بمصادرة عدد من اعداد « قضية الشعب » ، ثم اعتقلت مديرها المسؤول الاول « لو دانتيل » ، ثم المدير المسؤول الثاني « لويري » ، مما حدا بمناضلي الحركة الى الاتصال بعدد من المثقفين الفرنسيين اليساريين بحثا عن مساندتهم . وقبل جان بول سارتر أن يتولى منصب مدير التحرير المسؤول ليحقق هدفا اساسيا هو التالي : اجبار السلطة على الاعتراف بأن قمعها يهدف الى ضرب حركة سياسية بسبب افكارها ومواقفها . اذ أن السلطة تحاول أن تتصرف وكان ملاحقاتها المستمرة لا تبغى سوى ضرب « مجرمين » عاديين يدعون الى القتل والعنف . بالطبع ليس موقف سارتر « حركة » مسرحية لفضح نظام قمع ، فهو يتفق مع الذين يدافع عنهم في اكثر من موقف .

ولكن لماذا هذه الاساليب في النضال السياسي ؟

كانت التجربة الفصل في ما حدث في ايار ١٩٦٨ وفي الاشهر القليلة التي سبقته . ففي الاشهر السابقة لايار ١٩٦٨ ، استطاعت لجان طلابية ولجان احياء بمشاركة عمالية ضعيفة نسبيا ، ودون قيادة مركزية ، أن تولد تيارا فعالا لمناصرة الثورة الفيتنامية . ولكن التنظيم الذي ولد بصدد الثورة الفيتنامية امتد ليتناول قضايا اخرى تتعلق بالمشاكل المعاشية والادارية والسياسية التي تهم التعليم . وبالطبع كانت التجربة الحاسمة هي تجربة أيار ١٩٦٨ . فقد استطاعت فئة غير واسعة أن تفاجىء السلطة وتدفعها الى القمع المكشوف: فقد اضطرت قوى القمع ، جوابا على وضع متوتر في احدى الجامعات الباريسية في الضواحي ، الى اقتحام مسرح السوربون الجامعي ، ضاربة عرض الحائط بالقوانين التي تجعل من الجامعة ارضا محرمة على الشرطة. عندها هبت جماهير عمالية وطلابية لم تعرف فرنسا مثيلا لها منذ ١٩٣٦ واضرابات الجبهة الشعبية ، لتقف في وجه العنف المكشوف في اطول ازمة ثورية عرفها بلد اوروبي منذ الحرب العالمية الثانية ، ازمة حملت فرنسا على شفير الثورة الاشتراكية .

كان العنصر الحاسم في تجربة ايار ١٩٦٨ هو مبادرة القاعدة . فقد قام العمال في عدد كبير من المصانع بتنظيم اضرابهم بصورة مستقلة عن النقابات ، حتى الشيوعية منها . الى جانب التنظيم المستقل . في اول الازمة ، استطاع النقاش الطويل والحر في اوساط العمال ، أن يصوغ في اكثر من مكان برنامجا للادارة العمالية الاشتراكية ، يتجاوز المطالب المعيشية التي رفعتها النقابات العمالية في مفارضتها مع السلطة والتي ادت لى تفاق « غرينيل » مع بومبيدو .

هذه التجربة حاسمة في عنصريها :

— انطلاقها من مجابهة عنف القمع الرسمي، المستتر والمعلن ، بعنف مضاد يكتل جماهير واسعة بقدر ما يثبت بوضوح أن الجواب على جميع اشكال القمع ممكن اذا ما انتظمت الجماهير في اطر تولدها هي وتجعل منها وسائل حركتها الجماعية .

— تفجيرها لمبادرة شعبية خلاقة تتعدى في رفضها للاستغلال الراسمالي ومؤسساته وتنظيم انتاجه ، كل البرامج الفعلية التي تناضل على اساسها الاحزاب العمالية والنقابات .

هذان العنصران هما قاعدة حركة « اليسار البروليتاري » ومحاولته لبناء الحزب العمالي الشيوعي الثوري .

وقد وجد هذا اليسار قاعدته السياسية في العمال الاجانب ، المغاربة والبرتغاليين والافريقيين السود ، من ناحية ، وفي قطاعات طلابية واسعة .

و « اليسار البروليتاري » هو التنظيم اليساري الفرنسي الوحيد الذي يعمل في وسط العمال الاغراب الذين يشكلون قاعدة بشرية ذات وضع متميز في المجتمعات الاوروبية الصناعية . فهم لا يملكون اية مهارة ، ولا تحميهم القوانين العمالية التي لا تسري عليهم بما يعود الى ضمانات العمال والضمانات الصحية والاجتماعية . لذلك لا تعنى النقابات المنظمة بالدفاع عن مصالحهم . اما الطلاب فان الجامعة الفرنسية ، كمؤسسة تعيش في ظل ازمة حادة تعطل وظيفتها في تهيئة اطر وملاكات للانتاج الراسمالي : فبرامجها واساليبها التعليمية صممت لاقلية متميزة يوم كان التعليم احتكارا لفئة ضئيلة ، اما اليوم فان طوفان المقبلين على التعليم الجامعي يجعل الاساليب والبرامج بعيدة كل البعد عن الواقع الثقافي للفئات الوافدة . هذا التناقض حمل احد الماركسيين الفرنسيين القريبين من سارتر على الحديث عن « تحطيم الجامعة » . هذان الاتجاهان ، العمالي والطلابي ، يطرحان في نظر « اليسار البروليتاري » مهمة بناء الحزب العمالي .

**اما المحاكمة الاخيرة وحرب عصابات المدن التي تبعتها ، فليست سوى مرحلة من مراحل هذا البناء .**

هذه الصفحة الحـرة تفتحها «الحرية» لقرائها لابداء ارائهم ، ومناقشة ونقد مـا ينشر في « الحرية » من مقالات ودراسات ...

بريد الحرية
ص . ب ٨٥٧

# كيف يجب فهم الخطر الإيراني ؟

## شيوعي بحراني يرد على الحركة الثورية الشعبية

نشرت مجلة « الحرية » في عددها الصادر في ١١ أيار عام ١٩٧٠ القسم الثاني من الدراسة التي أعدتها الحركة الثورية الشعبية في الخليج العربي تحت عنوان «كيف يجب فهم الخطر الايراني» . وقد بات معلوما واستنادا ايضا على ما نشر في الحرية من قبل أن الحركة الثورية الشعبية في الخليج العربي قد انفصلت منذ وقت ليس بالبعيد عن حركة القوميين العرب ، معلنة تبنيها لايديولوجية جديدة شأنها شأن اقسام الحركة الاخرى في باقي الاقطار العربية .

بعد هذا التنويه الضروري ، لا يسعنا الا أن نرحب بـ « محاولة الحركة الثورية الشعبية لتحديد موقف » من مسألة الايرانيين الموجودين في الخليج العربي . وبالطبع فان المسألة قديمة ومواقف الفصائل المختلفة للحركة الوطنية في الخليج ازاء هذه المسألة ايضا قديمة . ولا تشذ الحركة الثورية الشعبية نفسها عن ذلك سواء من تاريخها القريب او من تاريخها البعيد حينما كانت تسمى حركة القوميين العرب . فقد كان لها موقفها المحدد تماما ازاء المسألة التي نحن بصددها .

وكنا نود أن تكون « محاولة لتحديد موقف» التي خرجت علينا بها الحركة الثورية الشعبية في الخليج العربي هي « محاولة لتصحيح موقف» بما يتضمنه التصحيح من تحديد الخطأ وأسبابه والظروف التي ادت اليه والضمانات التي يجب توافرها لعدم تكراره في المستقبل .. الخ ( المفهومات اللينينية حول النقد والنقد الذاتي ) . ولو كان الامر قد تم على هذا النحو لاقترب التصحيح من أن يكون كاملا ولشعرنا بجدية اكثر . وبالطبع كان الترحيب به اعظم ، هذا جانب .

أما الجانب الاخر الذي شاب الدراسة ، فهو التعميم والتجاهل وعدم تكليف النفس عناء تقصي الحقائق التي تثبت ما يراد التوصل اليه من نتائج . واذا كان واضعو الدراسة بصدد « محاولة لتحديد موقف » فان التعميم لا يساعد على ذلك بأية حال .

يقول واضعو الدراسة : « وهذا الخطأ يقابله عندنا وقوع الحركة الوطنية ( والتي كانت قيادتها طيلة الفترة السابقة بورجوازية وبورجوازية صغيرة ) .. وقوعها في تكريس النظرات الشوفينية ومحاكمة مسألة الهجرة والمهاجرين من وجهة نظر تخدم مصلحة هذه الطبقات ، وكذلك الاهداف القائمة والمستقبلة للاستعمار والاستعمار الجديد . » ثم يكررون بعد ذلك هذا المعنى في أكثر من موضع. وهكذا يقع واضعو الدراسة في أكثر من تعميم .

ولنقف قليلا عند احد هذه التعميمات . فهم قد سحبوا الموقف الشوفيني الخاطىء على فصائل الحركة الوطنية دون تمييز ، مع أن هناك فصيلا منها هو الشيوعيون الذين انفردوا منذ أكثر من خمسة عشر عاما باتخاذ الموقف الثوري الصحيح تجاه هذه المسألة وليس ادل على ذلك من أن كوادرهم وأعضاءهم من العرب والايرانيين على حد سواء . فطوال خمسة عشر عاما او يزيد لـم يفرق الشيوعيون بين الكادحين والوطنيين العرب والايرانيين في الخليج ، تماما مثلما لم يفرقوا بين الرجعيين والمستغلين العرب والايرانيين . وكافحوا بثبات بين صفوف الايرانيين والعرب لتوحيدهم في النضال المشترك ضد الاستعمار وعملائه من الرجعيين العرب والايرانيين . وقد تحمل الشيوعيون في سبيل هذا الموقف شتى أنواع الهجوم واتهموا تارة بالخيانة القومية وتارة اخرى بالخيانة الوطنية .. كذا ! ليس من قبل الرجعيين فحسب بل من جميع الفصائل الاخرى للحركة الوطنية بما فيهم الحركة الثورية الشعبية سواء في تاريخها البعيد أو القريب. ومع ذلك استمروا يوضحون في صبر وسعة صدر سلامة موقفهم لكل الفصائل الاخرى . وعندما تحاول الحركة الثورية الشعبية اخيرا تبني هذا الموقف ، وطهي طعامها على مواقد الغير دون حمد او عرفان بالجميل ، فان أضعف الايمان هـو تجنب التعميم او التجاهل ..

واستطرادا في التعميم والتجاهل الذي يصنف قيادات الحركة الوطنية ما بين البورجوازية والبورجوازية الصغيرة يتحدث واضعو الدراسة عن : « غياب اي شكل من التنظيم الطبقي للعمال او اي شكل من التنظيم يحمي الطبقة العاملة . » والواقع أن تجاهل وجود الشيوعيين وتنظيمهم ومواقفهم هو الاساس ، ليس فقط ، لتبرير موقف الحركة الثورية الشعبية ، بل ايضا لتبرير وجودها ذاته . وحتى لا يضيع اصحاب الحركة انفسهم في مازق يلجاون الى التحدث عن الحزب الشيوعي الايراني ( حزب الشعب الايراني « تودة » ) وضرورة فتح حوار معه . بينما لا كلمة او اشارة الى الشيوعيين الذين يقيمون بين ظهرانيهم والذين يعرفونهم جيدا ويعرفون مواقفهم ونضالاتهم . لكن عـدم اعتراف الولايات المتحدة لا ينفي أن الصين موجودة وتضم ربع سكان العالم . لقد فعل واضعو الدراسة نفس الشيء مع باقي اقسام الحركة الوطنية في الخليج العربي ولم يحددوا موقفهم منها . ان استمرار تخطي الحقائق لا يؤدي بأية حال الى موقف جاد ومسؤول ، بل هو في الواقع استمرار لنفس السياسات التي تزعم « الحركة الثورية الشعبية » انها انفصلت عنها حتى ولو تسترت بستار الماركسية اللينينية .

اننا حريصون باخلاص أن يستمر من ينضوون تحت لواء الحركة الثورية الشعبية في ممارسة نضالهم الوطني . لكن اسلوب اقناع النفس أنها اول تنظيم للطبقة العاملة وانها أول من يحدد الموقف الصحيح من كذا وكذا وأنها أول كذا وكذا ، وأنها الوحيدة الموجودة في الساحة الثورية ولا احد غيرها ، هو أسرع اسلوب لتحطيم هذه النفس ذاتها، وحرمان الحركة الوطنية من طاقات من ينخرطون في الحركة الثورية الشعبية . ان الاستمرار في انتهاج هذا الاسلوب حدا بواضعي الدراسة الى ادعاء تبصير الحزب الشيوعي الايراني بواجباته ودفعه الى تبني مواقف وسياسات ثورية تجاه النضال الثوري من الخليج . رحم الله امرؤ عرف قدر نفسه .

يقول واضعو الدراسة : « ان هؤلاء البورجوازيين الايرانيين كانوا على سبيل المثال يدفعون كثيرا من العمال الايرانيين في كثير من الحالات الى تحطيم الاضرابات التي قامت بها الطبقة العاملة في البحرين » . لكن للاسف لم يكلف واضعو الدراسة انفسهم عناء ايراد مثال واحد يعزز وجهة نظرهم او ذكر واقعة محددة تثبت ما ينوون التوصل اليه من نتائج . ولسنا هنا بصدد الدفاع عن البورجوازيين الايرانيين ، ولكن لنحذر من الاستمرار في النهج الذي كان سائدا في صفوف من انفصلت عنهم الحركة الثورية الشعبية . فقد آن الاوان للتخلص من أسلوب وضع النتائج مقدما ثم تصور احداث ووقائع تثبتها . كما أننا لا نبرىء المرجعية الايرانية من خلق تنظيمات رجعية بين صفوف الايرانيين مثل تنظيم « بان ايرانيزم » الذي نعتقد أن الحركة الشعبية لم تسمع باسمه بعد . ونحن نطمئن الجميع أن هذا التنظيم لن يكتب له النمو بفضل نضال الماركسيين اللينينيين الحقيقيين من عرب وايرانيين .

ان وصول فصيل من فصائل الحركة الوطنية في الخليج مثل الحركة الثورية الشعبية الى تبني الموقف السليم تجاه مواطني الخليج والايرانيين أمر سار ولا شك نرجو أن تحذو حذوه باقي فصائل الحركة الوطنية . كما أنه لجميل حقا أن تحدد الحركة الثورية الشعبية لنفسها واجبات ومهام في نهاية دراستها .

لكننا نقول أن الواجبات والمهام التي ينوون البدء في النضال من أجل تحقيقها ، قد سبقهم اليها فصيل اخر منذ اكثر من خمسة عشر عاما . ولا نغالي حين نقول أن الشيوعيين هم الفصيل الوحيد من فصائل الحركة الوطنية في الخليج الذي اتخذ الموقف السليم تجـاه مواطني الخليج الايرانيين ، وانـه الفصيل الوحيد الذي انفرد بالعمل بين الايرانيين ووحد بينهم وبين اخوانهم العرب في بوتقة النضالات الوطنية والطبقية .

**فمن يريـد أن يتخطى مواقف الحركة الوطنية البورجوازية الشوفينية ويجسد موقفه الاممي ، او بالاصح يتخلص مـن الافكار البورجوازية الشوفينية لا يحتاج الى تخطي احد . وما عليه الا أن ينخرط في تنظيم الطبقة العاملة ويعتنق ايديولوجيتها. فالمسألة قد حلت على الصعيدين التنظيمي والعملي منذ وقت بعيد جدا . وعمدت الوحدة الكفاحية بين المناضلين العرب والايرانيين في لظى النضالات وحملات الارهاب والتنكيل والاعتقال .**

ج. ع. مواطن بحراني

# المقاومة بين الوقائع والتوقعات

## رد غير مباشر على مقالات سابقة في «الحرية»

**عندما دخلت المقـاومة الفلسطينية كعنصر محرك في الاوضاع اللبنانية كانت النتيجة اضافة أبعاد وتطلعات جديـدة بالنسبة للحركة الوطنية في هذا البلد .**

وقد كان لنضال المقاومة من اجل اثبات وجودها ونضال الحركة الوطنية نواحي تسد ثغرات بعضها البعض بشكل عفوي مشترك.

أما المكاسب ، منذ ٢٣ نيسان ١٩٦٩ الى احداث الكحالة ومضاعفاتها ، فقد كانت مزيدا من السلطة لحركة المقاومة .

أما المكاسب بالنسبة للحركة الوطنية فقد كانت مزيدا من الفضح للنظام القائم أمام جماهير أوسع .

أما العلاقة بين هـذه المكاسب وتلك والترابط العملي بينهما ، فقد كان وما زال غائبا عن صيغ النضال ، بالرغم من أن المقاومة قد اكتسبت سلطة من النظام اللبناني وهي تعمل من خلال السلطة التي اكتسبتها على أرض لبنانية ومن خلال استقطاب لعواطف الجماهير اللبنانية . ولكن الى هنا تتوقف عملية التأقلم مع الواقع اللبناني بالنسبة للمقاومة ، كما تتوقف الحركة الوطنية عن تطوير نضالها من خـلال الاستفادة مـن السلطة التي استطاعت الى حـد كبير أن تحققها للمقاومة : لم تستطع الحركة الوطنية أن تتأقلم في عملها مع واقع جديد ومتقدم ساهمت في تحقيقه هي من خلال نضالها .

أما بالنسبة للمقاومة ، فهي عدا عن كونها في اغلب فصائلها لا تربـط بين عملها او طابعها العسكري والتحرير الاجتماعي للمناطق التي تحتويها ، فانها منذ البدء ، حديثة العهد بالبيئة التي انتقلت اليهـا في جنوب لبنان .

وبالتالي فقد كانت تحتاج منذ البدء الـى التحويل الاجتماعي نحو علاقات اكثر تقدمـا وثباتا كأساس للسلطة المكتسبة مـن النظام اللبناني نتيجة النضال الذي خاضته مع الحركة الوطنية .

وبالنتيجة فان الحركة الوطنية قد اكسبت المقاومة سلطة دون الركيزة الاجتماعية لهذه السلطة . وما برح النظام اللبناني (بالاعتماد على شتى عملائه ( .... ) الى القيـادة الديماغوجية الطائفية التقليدية) بالاضافة الى عمليات العدو الانتقامية في العرقوب والقطاع الاوسط يزعزع جميع الركائز الاجتماعية التـي يمكن أن تبنى لدعم ما اكتسبته المقاومة مـن سلطة .

فاذا ما تزعزعت الركائز الاجتماعية تداعت السلطة المكتسبة ( خصوصا والركائـز الاجتماعية التي بنيت لا تتعدى الانجـراف العاطفي عند الجماهير من أجل دعم العمـل الفدائي ) وهذا ما نشهده الان بعد اقتحام اسرائيل قرى الجنوب ونزوح الاهالي .

ولهذا فقد كان من المتوقع منذ البدء (ونضال الحركة الوطنية يسعى لتأمين المزيد مـن السلطة للمقاومة دون العمل لتطور ركائـز اجتماعية متقدمة لها ) : اولا أن ينزوي نشاط الفدائيين في المنطقة الجبلية ، وأن لا يمتد الى المنطقة الوسطى والمنطقة الساحلية . ثانيا : أن لا يختلط المقاتلون بسكان القرى القريبة من الحدود . ثالثا : ان يميز القمع الاسرائيلي بين المقاتلين والسكان المقيمين .

والحركة الوطنية ، وان كسبت من خـلال فضح النظام لموقفه الغادر تجاه المقاومة ، فان النظام قد عاد وفضح المقاومة والسلطة التي اكتسبتها من خلال غياب الركيزة الاجتماعيـة الثابتة لهذه السلطة . ولهذا فالمسألة ليست اخطاء من جانب المقاومة لها مضاعفاتها عـلى الحركة الوطنية بل عدم ايجاد صيغة عمل وعلاقات اجتماعية متقدمة وثابتة من خـلال الواقع الجديد الذي أوجده نضال عفـوي مشترك .

ثم كيف يعني وجود المقاومة على مقربة من القرى بروز قوة سياسية منظمة وقوية يقوم عملها التحريري على نقيض ما تقوم عليـه علاقات الاقطاع السياسي ، دون تأقلم الحركة الوطنية في تطوير نضالها وعملها السياسي على ضوء السلطة التي استطاعت المقاومة أن تفوز بها نتيجة نضال ساهمت بـه الحركـة الوطنية ؟.

كيف تبرز تلك القوة بقدرة قادر والمقاومة لم تنبثق من واقع الصراع الطبقي في الجنوب ؟ هل تبرز على اساس « التنظيم الشعبي » المساند لها ؟ النتيجة : مزيد من السلطـة للمقاومة دون الركيزة الاجتماعية التي تبنى عليها هذه السلطة ودورها في الصراع الطبقي في الجنوب . هذا ما تؤدي اليه صيغة المساندة في احسن الاحوال .

هل المطلوب أن توفر المقاومة بطريقة غير مباشرة خلفية صلبة مستقلة عنها ؟ هذا معناه مساهمة فعالة في النتائج التالية ( أن توقعناها او لم نتوقعها ) اولا : ان ينزوي نشـاط الفدائيين في المناطق الجبلية . ثانيا : ان لا يختلط المقاتلون بسكان القرى القريبة مـن الحدود . ثالثا : أن يميز القمع الاسرائيلي بين المقاتلين والسكان المقيمين ..

والا فكيف نضمن بأن المقاومة لا تبني الخلفية الصلبة الا بقدر ما توفر لهذه الخلفية استقلالها عنها ؟؟ وهنا تتحول خيبة الامل بالمقاومة الى بعض النتائج التي نتوخاها منها .

واخيرا : هل نشجع المقاومة على تعزيـز « لبنانية » نشاطها ؟ بالطبع .. من أجل تركيز موقعها لتوسيع « فلسطينية » نشاطها ...

حمدان ابو اسماعيل



# خمس نقاط حول مقال «الحرية» عن الجنبلاطية والشهابية ..

**هذه ملاحظات اساسية على شكل نقاط خمس سريعة على مقال «الحرية» عن الجنبلاطية والشهابية — العدد ٥١٠ — :**

● **النقطة الاولى :** اذا كان لنا أن نعتبر جنبلاط جزءا من التحالف الحاكم ، وأن مشاريعه لا تتعدى اطار النظام ومصالحه ، فانه لا يجوز لنا التغافل عن طبيعة اثار الصراع بينه وبين « المكتب الثاني » ، لجهة العمل اليساري . وبالتالي ، اذا اعتبرنا أن ما يقدمه جنبلاط ، في علاقته مع المقاومة الفلسطينية هو « الاحتواء » ، فان حدود هذا الاحتواء آنية وجزئية ( تفرضها عوامل منها وضع المقاومة الفلسطينية نفسها ) . من هنا فانه من الخطأ الوضع على قدم المساواة بين الاحتواء والتصفية .

● **النقطة الثانية :** رفض طرح المسألة على أنها خيار بين حكم كولونيلات ، وجنبلاطية. ففي الوضع الراهن كلا الحلين مستحيلين ، ان لجهة احتمالاتهما الداخلية أو العربيـة والعالمية .

١ — **حكم كولونيلات :** لا يمكن أن يقوم الا بحماية اجنبية ، وهذا مستبعد في الظرف الراهن العربي والعالمي .

٢ — **الجنبلاطية :** ان قوة الجنبلاطية هي قوة سلبية ، وما أن تشرع بتقديم نفسها كبديل ايجابي ، حتى تتفتت . ( التحالفات ، حدود الظروف العربية والفلسطينية التي تجعل منها قوة ) .

ومن غير الضروري أن ينتهي الصراع عـن انتصار احد الحلين ، فامكانيات التسوية أو التأرجح المستمر ما زالت واردة .

● **النقطة الثالثة :** ان المقال المنشور في مجلة « الحرية » يحدد موقف المقاومـة الفلسطينية من الصراع الحالي (فان التقيد..) أما لجهة اليسار فانه يقدم هذه الجملـة الغامضة : « ومن الاهمية بمكان ألا تفشل هذه السياسة لان معنى فشلها ردة « كولونيلية يونانية » نعـرف التمثيل الذي مثلته بكل الوطنيين والتقدميين » .

ماذا يعني ذلك ؟ أي موقف لليسـار يستتبع ؟ ان غمـوض الصيغة كان مجالا للحديث عن انحراف عن الخط السابق ( وان كان هذا غير صحيح ) !

هل ما يريد أن يقوله المقال هو الدعوة الى « الدعم » ؟

ان الموقف الذي نراه — هو الذي اخذ به خطاب المهرجان — :

— تبيان طبيعـة الصراع الحـالي وموقع جنبلاط منه .

— الاستفادة من الهامش من الحريـات الديمقراطية ...

● **النقطة الرابعة :** نطالب «الحرية» بكتابة مقال يوضح حدود الديمقراطية التي يتيحها الصراع الحالي ، على ضوء مواقف جنبلاط من اليسار .

● **النقطة الخامسة :** ان اسلـوب الكتابة بوجه عام يشكو من تعقيد بالغ ، حيث أن مقال « الحرية » ( مدخل الى فهم ازمـة جنبلاط ... ) وصف بانـه « مـدخل الـى تعقيد .... ! » .. نرى انه يمكن التبسـط والتوضيح في بعض المواضيع ، على الاقـل لمنع الالتباس الذي يقع كثيرا ..

« عزيز الاغر »

# ملاحظات حول مقال

## (المدفي الشاطر واحتواء المقاومة)

**١ — يغيب عن المقال توضيح علاقة الجنبلاطية بالشهابيـة بدقة على صعيد شكل الحكم الذي يحافظ على تأمين مصالح البورجوازية اللبنانية : هـل فقدت الشهابية هذا الـدور الذي لعبته طيلـة عشر سنوات ؟ وهل الجنبلاطية هي البديل ؟**

اذ لا يبدو أن جنبلاط حتى الساعة قد تعرض للشهابية على هذا المستوى ، حيث يـرى فيها ايجابيات عدة تتفق وما يرمي اليه مـن تنظيم للاقتصاد والادارة ( تقنية ، انماء ، توسيع ادارة وازدياد سلطتها ... ) فقد كان كل همه ازالة المؤسسة التي تسيء الى هذا النهج ، « المكتب الثاني » ، عبر التسلط المتزايد في مجالات الادارة والسياسة لحسابها الخاص .

٢ — هناك رؤية وحيدة الجانب تخـدم استخلاص استمرارية الجنبلاطية .. متغاضية عن الجانب السلبي الاخر في تناقضـات الشهابية مع الاقطاع والبورجوازية .. هـذه التناقضات التي تحكم بعدم بروز نهـج جنبـلاطي مستمـر أو لامـد طويل ، فتنحصر الجنبلاطية عندئذ في حدود هدنة او تجميـد وضع لا تلبث ان تندثر مع اول طارىء ( خطة متكاملة لتصفية المقاومة في الاردن ولبنان ، ظروف عربية تمهد لحل مشبوه .. )

وفي مجال رؤية تناقض السياسة الشهابية من خلال تقاطع القوى عن حلول الجنبلاطية، يجد المقال أن تحلق بعض العناصر حـول جنبلاط كان نتيجة اعطائها « دوائرها الانتخابية وتحالفاتها البرلمانية » الاولوية على « الجانب الفلسطيني الذي لا تملك حيلة راهنة في مواجهته» ، وهنا اغفال لتأثير الموقف من المقاومـة على هذه الدوائر والتحالفات . ان اتفاق القاهرة الذي يعتبر جنبلاط نفسه وصيا عليه وأمينا على تنفيذه كان ولا يزال مدعاة اثارة وتحريض من قبل بعض القـوى النيابية والسياسية في علاقاتها بدوائرها وبتحالفاتها باتجاه معاكس تماما لما يرتاح اليه جنبلاط . ان التقاء هـذه العناصر بجنبلاط لا يمكن أن يتجاوز حـدود مجابهته للمكتب الثاني ، عدوها ، ولا يمكن أن يمتد اكثر من ذلك دون أن يعرض علاقات هذه العناصر بدوائرها وتحالفاتها للخطر .. مما يفرض عليها تراجعا لا بد منه ، مع اقرب سانحة ، عدا التقارب الاني الحاصل بينهـا وبين جنبلاط .. كما أن البورجوازية تتطلـع الى الجنبلاطية كحل عابر جدا امام عجزهـا الاني عن تحريك القوى الكفيلة بتصفيـة المقاومة دون أن ينتج عن ذلك اختلال لمصالحها المباشرة والبعيدة .. اذ لا تهمل البورجوازية اللبنانية الضريبة الباهظة التي يريد جنبـلاط أن يفرضها عليها — ولو كان ذلك في النهاية لصالحها .. — عبر برنامجه الاصلاحي الـذي مثلت الشهابية مقدمته ..

٣ — انطلاقا من رؤية « تفاوت بين وتيرتين في العمل الوطني » ، يصل المقال الى القول الى أن ذلك قد ادى « الى علاقة متناقضة بين المقاومة والوضع اللبناني » تتمثل في صلتها مع الجماهير أمام الاحداث وانقطاعها الـى القوى التقليدية فيما عدا ذلك .. واذ يرى المقال الجانب اللبناني في هذه العلاقة يغفـل تماما الجانب الفلسطيني الذي تميزه رؤيـة المقاومة ، في مركز ثقلها على الاقل ، لعملها في لبنان ، وفهمها لوضعه وتفاعل التيارات فيه ، من حيث انه مجال تحركها .

هذا الفهم وهذا العمل ، المنبثقان مـن الايديولوجية السائدة فيها وخطها السياسي العام ( عدم التعرض للانظمة العربية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ... عدم الركون لعلاقة جماهيرية منضبطة ومحددة وتفضيـل الاتصالات مع الحكم او احد اجنحته عليها : مفاوضات .. ) مما ينعكس على مسـتوى العلاقة مع الجماهير اللبنانية ويؤثر في عمل اليسار مع هذه الجماهير ، عمله المرهون الى حد كبير بمواقف المقاومة ( المكلس ، بنـت جبيل .. ) .

« خ . ف . »

# تتمـات

## تتمة انسحاب الاتحادات التسعة للاتحـاد العمالي

الاطفاء والاسعاف ، حـراس البلدية ، المهندسون ، عمال الاثار ، الخ .. الخ ..) وكلها فئات يعجز منطق الدولة ( التحكيم ) عن مواجهتها واحتواء مصالحها ، وهناك عامل اخر لا يقل اهمية عـن العامل الاخير : الضغوط المتزايدة للقاعدة العمالية في اكثر من قطاع ( على الاخص قطاع المصالح المستقلة : كهرباء ، ماء ، هاتف ، نقل ... ) عـلى القيادات النقابية التي تحاصر هذه القيادات وتضطرها للتحرك مرغمة ( وان بنية امتصاص الضغوط واجهاضهـا ) وبالتالي تضعها في مواجهة ربيبتها : الادارة ومـن ورائها النظام .

الا أن العامل الاساسي الذي يجعل مـن مشروع الدولة بجناحها الاداري تصميما شكليا ويفقد « هيمنتها » كل عناصر الجدية والثبات هو عجز النظام الاقتصادي — الاجتماعي القائم على تأسيس هيمنته الايديولوجية على قاعدة من العلاقات الاقتصادية والسياسية توفر الاساس لاندماج جزئي بين مصالح الفئـات المستغلة ( بالفتح ) وبين مصالح الطبقـة المسيطرة ، وهنا ، عجز الدولة عن فرض تنازلات ذات شان على اصحاب الاعمال تجعل من وساطتها أمرا « مقبولا » ومستقرا الى حد مـا . وهو عجز ما فتىء في تفاقم مع استمرار الانحسار الاقتصادي منذ حرب حزيران .

هذا الاستعراض السريع للاتجاهات الاخيرة التي تمخض عنها وضع الحركة النقابيـة والسياسة الرسمية للدولة يؤدي بنا الى تركيز استنتاج اساسي :

رغم كل ما ذكر عن حدود السياسـة الرسمية للدولة ، لا شيء يغني عن بلورة رد الجماهير العمالية على اشكال الاستغـلال الحالية وعلى المؤسسات التي تعمل على حماية هذه الاشكال وتكريسها بدءا بابراز المصالح الحقيقية التي ما زالت مطموسة تحت المطالب الجزئية والمبعثرة وانتهاء بوضع اشكـال النضال البديلة التي تكفل تحطيم سيطـرة العلاقات والزمر التي تستولي اليوم على مقادير الحركة النقابية ، والتي تكفل بالتالي قيـادة المعارك العمالية باتجاه تحقيق مصالح العمال القريبة والبعيدة .

**وان الخط الذي لا بديل له في هذا الاتجاه هو فضح سيطرة الخونـة وعملاء الاجهزة على النقابات العمالية وتنظيم العمال في القاعدة كبديل وحيد لهذا الواقع.**

**كما أنه في فضح الخط الانتهازي اليميني الذي تسير عليه القيادات النقابية التي تنتحل صفة الشيوعية بينما تمارس كل يوم طعـن مصالح العمال تحت ستار من الكلام المنمـق والشعارات المضللة ، كـل ذلك في سبيل استدرار بركة السلطة عـلى زعاماتهم ومصالحهم الفئوية .**

ع. أ.

## تتمة — ثورة ظفار في الذكرى الخامسة

**ليستطيع شعبنا أن يحقق التقـدم والسلام على أرضه .**

**تحيات ...**

ان الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العـربي المحتل ترفع في هذه الذكرى تحية تقدير لشعب وحكومة جمهوريـة اليمن الجنوبية الشعبيـة بقيادة التنظيم السياسي للجبهة القوميـة للمساعدات اللامحدودة والتأييد الجماهـيري الواسع والمتفهم لثورتنا وارتباطها الوثيق مع الثورة في الجنوب . ان الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل تؤمـن بان الثورة في الخليج استمرار للثورة في الجنـوب ، وأن شعبنا العربي في الخليج واليمن سيقف صفـا واحدا لحماية النظام التقدمي في جمهوريـة اليمن الجنوبية الشعبية . ولن تصل القوى المضادة الى عدن الا على اشلاء ثلاثة ملايين مناضل في الجنوب والخليج .

والجبهة الشعبية لتحرير الخليج العـربي المحتل تحيي ثورة الشعب الارتيري بقيادة جبهة التحرير الارتيرية ، هذا الشعب المناضل الذي وهب نفسه للدفاع عن حقه في الحياة وعن حقه في تقرير مصيره في وجه المخطط الاميركـي الاسرائيلي الاثيوبي الشرس .

والجبهة الشعبية لتحرير الخليج العـربي المحتل تحيي الثورة الفيتنامية والكمبوديـة وثورات شعوب الهند الصينية وكوبا التـي تناضل في سبيل حريتها واستقلالها وفي سبيل التنامي والتقدم العالميين . ان الكفاح المسلح الذي تخوضه هذه الشعوب سيكون ملهمـا للعديد من الحركات التقدمية في العالم .

ان الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل اذ تحيي كل الحركات المتحرريـة والتقدمية في اسيا وافريقيا واميركا اللاتينيـة وايرلندا الشمالية ، تحيي ابضال الشعـب البريطاني الذي تمارس الامبريالية الاميركيـة سيطرة اقتصادية وعسكرية وسياسية عـلى أراضيه . وتتوجه اليه ليتفهم حقيقة الاوضاع المزرية في خليجنا العربي وليتفهم حقيقـة الثورة التي تعمل عـلى انتشال الانسان في المنطقة من التخلف والجهل والمرض والنزعـة الاقليمية والقبلية والشوفينية لتقيم مجتمعـا يكفل الحرية والعدالة والمساواة لجميـع افـراده .

**ان الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل تحيي في الذكـرى الخامسة للثورة البلدان الاشتراكيـة لمساعدتها وتضامنها الاممي وتخص بالتحية والتقدير جمهورية الصـين الشعبية وما تبذله مـن مساعدات مالية وطبيـة وغذائية وعسكرية ، وجمهوريات الاتحاد السوفياتي .**

●★●

**في هذه الذكرى العظيمة نقف تحية اجلال وتقدير للرفاق الذين استطاعوا بدمائهم أن يبثوا روحا ثورية في وسط اوسع القطاعات الريفية والعاملة في الخليج العربي . وتحية اجلال لكـل الرفاق والمناضلين الذين يلاقون انواع التعذيب البربري في سجون المخابرات البريطانية في كـوت الجلالي وصلالة وبيت الفلج وقطر والبحرين . وتحية لكل المناضلين الشرفاء العاملين على كشف كل المخططات المشبوهة التـي تضعها المخابـرات الاميركيـة والبريطانية لخلق اكثر من جبهة تدعي التقدمية والثورة ..**

**لتسقط كل المؤامرات الامبرياليـة والرجعية والاحلاف في الخليج العربي المحتل .**

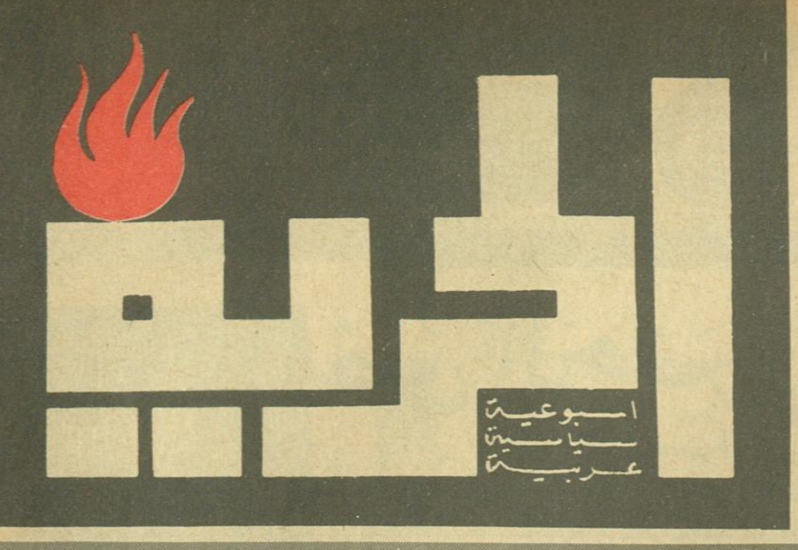
**لتسقط كل الحلول الاستسلامية وأساليب البورجوازية الصغيرة لقطع الطريق على الثورة الشعبية .**

**عاشت الثورة المسلحة بقيـادة الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل .**

**عاش نضال الشعب الفلسطيني للقضاء عـلى الكيان الاسرائيلي والامبريالية الاميركية .**

**عاش التضامن الاممي والوحـدة البروليتارية .**

**اللجنة السياسية — القيادة العامة**
**الجبهة الشعبية**
**لتحرير الخليج العربي المحتل**





بيروت — الاثنين ٢٢—٦—١٩٧٠ ● العدد ٥٢٠ — السنة الحادية عشرة — الثمن ٢٥ ق.ل.

AL - HOURRIAH No 520 ● 22—6 — 1970 BEYROUTH


## الاتحاد الوطني لطلبة المغرب يشرح الاسلوب الجديد لقمع الحركة الصلابية

(الاختطاف ، التجنيد العسكري)




# أصداء المؤامرة



الحريق في محتويات السفارة



مظاهرة طرابلس



العلم الفلسطيني الذي رفعه المتظاهرون بعد انزال العلم الاردني ..



مظاهرة صيدا

## مظاهرات صاخبة في بيروت وصيدا وطرابلس
## الهتافات تتركز حول تصدي الجماهير لمؤامرة الحل السلمي ..
## جميع الاحزاب والقوى التقدمية تدعو للتظاهر — ما عدا الحزب التقدمي الاشتراكي —

كانت الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية قد عقدت عدة اجتماعات اثناء الاحداث الدامية في الاردن للبحث في اتخاذ اجراءات على صعيد التحرك الجماهيري في لبنان تأييدا وتضامنا مع حركة المقاومة الفلسطينية التي تخوض معركة احباط الحل السلمي في الاردن من خلال تصديها لمؤامرة النظام الاردني ضدها .

وكان واضحا لدى اطراف محددة من القوى التقدمية ضرورة « تحرك جماهيري » في لبنان ، لان احدى جوانب المؤامرة المرسومة لتنفيذ الحل السلمي هي عزل الجماهير العربية عن حركة المقاومة الفلسطينية وبالتالي ضرب حصار عربي على مايجري في الاردن ، وقد تمثل ذلك بوضوح في « الصمت العربي الرسمي » الذي عم جميع الانظمة العربية خاصة في بدايات الاحداث والايام الاولى منها .

ومن هنا كان على القوى التقديمة اللبنانية أن تخترق جدار الصمت العربي من ناحية ، وأن ترد ، من ناحية أخرى ، على كل محاولة من النظام اللبناني لاكمال ما بدأه « شقيقه » النظام الاردني .

وبعد مناقشات دامت عدة جلسات وافقت جميع القوى التقدمية على التظاهر — ما عدا الحزب التقدمي الاشتراكي الذي رفض الاشتراك في التظاهرة — وهذه القوى هي :

— منظمة الاشتراكيين اللبنانيين — لبنان الاشتراكي
— حزب البعث العربي الاشتراكي ( الصاعقة )
— حزب البعث العربي الاشتراكي ( جبهة التحرير العربية ) .
— الحزب الشيوعي اللبناني .
— الحركة اللبنانية لمساندة فتح .
— اتحاد الشيوعيين اللبنانيين
— حزب العمل الاشتراكي .
— المستقلون التقدميون .

وقد انطلقت المظاهرة الجماهيرية بعد ظهر يوم الجمعة — وقدر عددها بأكثر من ١٠ الاف متظاهر — بادئة سيرها من الحرش الى دار السفارة الاردنية حيث هجمت الجماهير بعفوية وأحرقت السفارة وما فيها من محتويات .

وكانت معظم الهتافات في التظاهرة تتميز بتركيزها على مؤامرة الحل السلمي وربط الاحداث الجارية في الاردن بها ، كذلك تميزت الهتافات بفضحها لمؤامرة الصمت العربي ، وما ترمز اليه من تواطؤ الانظمة العربية جميعا مع النظام الاردني لضرب حركة المقاومة الفلسطينية تمهيدا للتسوية السلمية .